جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و إدارة الأعمال

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد

تخصص : اقتصاد دولي

الموضوع :

الانعكاسات المرتقبة على انضمام الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارةOMC :حالة الجزائر

من إعداد : **تحت إشراف :**

مزوري الطيب **دربال عبد القادر**

2013/07/01

أمام لجنة المناقشة :

رئيسا :	**الاستاد بن باير حبيب**	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**
مقررا :	**الاستاذ دربال عبد القادر**	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**
مناقشا :	**الاستاذ شرشم محمد**	**أستاذ محاضر (أ)**	**جامعة وهران**
مناقشا :	**الاستاذ تراري مجاوي حسين**	**أستاد محاضر (أ)**	**جامعة وهران**

السنة الجامعية : 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا به و أعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾

صدق الله العظيم .

(سورة البقرة الآية 286)

الاهداء

إلى الوالدين أبي و أمي رحمهما الله و أسكنهما فسيحا جنته

σ و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراًγ

إلى إخوتي و أخواتي؛

إلى كل قريب إلي؛

إلى كل أصدقائي خاصة حباب أحمد و ملال أحمد

و نصردين و محمد؛

إلى كل مناضل في سبيل العلم و المعرفة

إلى كل هؤلاء، أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

مزوري الطيب

التشكرات

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف، البروفيسور: "دربال عبد القادر" على اهتمامه الجاد، و نصائحه القيمة و توجيهاته من أجل إنجاز هذا العمل وكذا على قبوله الإشراف على هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر و التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا الموضوع وأحييهم تحية خاصة.

كما أتقدم بالشكر و العرفان لكل أساتذتنا الأجلاء بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعات الوطن.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الدعاء	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	I-III
فهرس الأشكال	IV
فهرس الجداول	I
قائمة الاختصارات	VI
المقدمة العامة	01
الفصل الأول :ما هية المنظمة العالمية للتجارة	09
المبحث الأول :الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارةGATT	10
المطلب الأول :نشأة و تطور الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارةGATT	10
المطلب الثاني :أهداف ووظائف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارةGATT	11
المطلب الثالث : جولات مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارةGATT	12
المبحث الثاني : الحكم الجديد للنظام التجاري الدولي WTO	17
المطلب الأول : مهام ووظائف المنظمة العالمية للتجارةWTO	17
المطلب الثاني : مبادئ المنظمة العالمية للتجارةWTO	20
المطلب الثالث : عناصر القوة بالمنظمة العالمية للتجارةWTO	21
المبحث الثالث : العضوية ، الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة و الأجهزة التابعة لها	25
المطلب الأول : الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارةWTO	25

المطلب الثاني : العضوية و الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارةWTO	27
المطلب الثالث : الحقوق و الالتزامات و التصويت في المنظمة العالمية للتجارةWTO	32
المطلب الرابع : الية فض المنازعات بالمنظمة العالمية للتجارةWTO	36
المبحث الرابع : المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة	41
المطلب الأول : المؤتمرات الوزارية من سنغافورة حتى سياتل	42
المطلب الثاني : المؤتمرات الوزارية من الدوحة إلى هونغ كونغ	43
الخاتمة	48
الفصل الثاني : تنظيم و تطور برامج الإصلاح الاقتصادي بالدول النامية	49
المبحث الأول : خصائص الدول النامية	50
المطلب الأول : الخصائص الاقتصادية	50
المطلب الثاني : الخصائص الاجتماعية	54
المطلب الثالث: الخصائص الثقافية والسياسية	55
المبحث الثاني : برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية	58
المطلب الأول : برامج الإصلاح الاقتصادي بين المفهوم و الأهداف	58
المطلب الثاني : برامج الجيل الأول للإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية	62
المطلب الثالث: برامج الجيل الثاني للإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية	70
الخاتمة	75
الفصل الثالث : تحليل الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية	74
المبحث الأول :الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي	75

المطلب الأول :الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على الدول المتقدمة	76
المطلب الثاني :الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على الدول الأسيوية	77
المطلب الثالث :الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على الدول الإفريقية	78
المطلب الرابع : الانعكاسات المرتقبة لمنظمة العالمية للتجارة على الدول العربية	78
المبحث الثاني : انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية	82
المطلب الأول :انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الزراعة في الدول النامية	85
المطلب الثاني :انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة في الدول النامية	90
المطلب الثالث:انعكاسات الاتفاقيات الغير القطاعية للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية	95
المطلب الرابع :انعكاسات اتفاقيات حماية الإنتاج الوطني للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية	106
المطلب الخامس : انعكاسات الاتفاقيات المتعلقة بانتقال الواردات للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية	108
الخاتمة	113
الفصل الرابع :تحليل الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري	114
المبحث الأول : مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	116
المطلب الأول :مكونات برامج الإصلاح الاقتصادية في الجزائر و أهم نتائجه	116
المطلب الثاني : التجارة الخارجية في الجزائر من التقييد إلى الحرية	130
المطلب الثالث : تطور حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في الجزائر	140
المطلب الرابع : التركيب السلعي ، التوزيع الجغرافي للواردات و الصادرات الجزائرية و أهم	144

العملاء والموردين في الجزائر	
المبحث الثاني : الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة WTO	156
المطلب الأول : أهداف و دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة WTO	156
المطلب الثاني : إجراءات الانضمام التي قامت بها الجزائر مع المنظمة WT0	159
المطلب الثالث : المراحل و الأحداث التي مرت بها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمةWT0	162
المطلب الرابع : أسباب تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة WTO	167
المبحث الثالث :تحليل الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على قطاعات الاقتصاد الجزائري	169
المطلب الأول : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي في الجزائر	170
المطلب الثاني : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي في الجزائر	176
المطلب الثالث : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الخدمي في الجزائر	183
المطلب الرابع : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على الإيرادات العامة في الجزائر	190
المطلب الخامس : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع حقوق الملكية الفكرية في الجزائر	194
الخاتمة	199
الخاتمة العامة	201
قائمة المراجع	208

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي في المنظمة العالمية للتجارة WTO	27
02	عدد النزاعات السنوية المرفوعة لجهاز تسوية المنازعات خلال الفترة 1995–2011.	40
03	التغير في قيمة الصادرات الإجمالية بالنظر إلى تغير قيمة صادرات المحروقات خلال الفترة 2005–2010.	142
04	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال سنة 2011.	149
05	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال سنة 2011.	151
06	العملاء العشر الأوائل للجزائر خلال سنة 2011.	152
07	الموردين العشر الأوائل للجزائر خلال سنة 2011.	154

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور جولات مفوضات الجات.	16
02	المدة الزمنية للنظر في القضايا المرفوعة من قبل جهاز تسوية المنازعات بالمنظمة العالمية للتجارة.	40
03	مقارنة معدل النمو السكاني لمجموعة من الدول النامية و الدول المتقدمة خلال الفترة 2000-2010.	47
04	تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2011.	122
05	حجم التجارة الخارجية و تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2011.	141
06	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2011.	147
07	التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2011.	140
08	تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائري 2000-2010.	171
09	تطور نسبة مساهمة الصناعة التحويلية و الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010.	178
10	تطور ميزان الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2008.	184
11	نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2004.	191

قائمة الاختصارات

-ADA : Anti-Dunping Agreement.

-اتفاقية مكافحة الإغراق.

-DSU : Dispute Settlement Understanding.

-جهاز تسوية المنازعات.

-GATT : General Agreement on Tariffs and Trade.

-الاتفاقية العامة للتعريفة الجمروكية و التجارة.

-GATS : General Agreement on Trade on Services.

-الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

-ITO : International Trade Organization.

-منظمة التجارة الدولية .

-IMF : International Monetary Fund.

-صندوق النقد الدولي.

-SPS : Sanitary and phytosanitary .

-الصحة و الصحة النباتية.

-TRIPs : Trade –Related Intellectual Property Rights.

-التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية .

-TRIMs : Trade –Related Investment Measures .

-التجارة المتصلة بإجراءات الاستثمار.

-WB : World –Bank.

-البنك الدولي .

-WTO : World Trade Organizationa.

-المنظمة العالمية للتجارة .

المقدمة العامة :

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945 بدأت معظم دول العالم سواء المنتصرة منها أو المهزومة في إقرار أنه لا حرب عالمية بعد ذلك ، والعودة إلى مبدأ " على الاقتصاد أن يقود السياسة " ومن هنا بدأ التفكير جديا في إقامة نظاما اقتصاديا عالميا جديدا يقوم على ثلاث منظمات عالمية تعمل على إدارة هدا النظام اقتصاديا وتتمثل هده المنظمات في صندوق النقد الدولي **IMF** و الذي أنشئ بموجب اتفاقية **بريتون وودز** سنة 1945 ، كمنظمة مسؤلة عن إدارة النظام النقدي الدولي ومهمته الأساسية وضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة بالنسبة لاستقرار أسعار الصرف و سياسات ميزان المدفوعات وكيفية علاج العجز مع العالم الخارجي. أما المنظمة الثانية البنك الدولي **WB**الذي أنشئ سنة 1946 طبقا لا تفاقية **بريتون وودز** كمنظمة عالمية مسؤولة عن دفع عجلة التنمية في العالم من خلال إدارته للنظام العالمي الدولي ، والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. كذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية و التي سميت عام 1947 بمنظمة التجارة الدولية **ITO** حيث طرحت فكرة إنشاؤها عندما أصدر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي للتجارة و التوظيف في لندن سنة 1947 و الذي تم استكمال أعماله في صيف1947، ثم اختتمها في **هافانا** سنة 1948حيث أصدر هذا الميثاق والذي عرف أيضا بميثاق التجارة الدولية ، و الذي تضمن إنشاء منظمة التجارة الدولية **ITO** تكون على نفس مستوى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إلا أنه تم الرفض على التصديق على ميثاق **هافانا** من قبل الإدارة الأمريكية ، حيث سحبت هده الأخيرة موافقتها المبدئية على هدا الميثاق ، الذي دعا إلى إنشاء منظمة للتجارة الدولية **ITO** و قد جاء هدا الرفض خصيصا على عدم إنشاء منظمة للتجارة الدولية خشية أن تنقص هده المنظمة من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية ، إلا أنه في الوقت الذي كان يعقد فيه مؤتمر **هافانا** التف مندوبو 23 دولة غنية في جنيف في أكتوبر1947، وبسرعة أجرو مفاوضات جانبية بعيدا عن

المفاوضات التي كانت تجري في شأن ميثاق هافانا فأسفرت هده المفاوضات الجانبية عن مولد هده الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة **GATT** والتي أصبحت سارية مند عام 1947 وقد دخلت هده الاتفاقية حيز التنفيذ دون تنظيم مؤسسي ، وقامت بأعمال السكرتارية لجنة تابعة للأمم المتحدة ، ظلت تهتم بشؤون النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف على مدى ما يقارب من نصف قرن حيث وصل عدد الأعضاء لاتفاقية الجات 117 دولة ومن هنا نجد أن هده الدول الموقعة لم تنجح في إقامة الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي ، بنفس الضلعان الآخران (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ، حيث بقيت التنظيمات التجارية الدولية المشرفة على تحرير التجارة الدولية تعاني من قصور شديدة ، إلا أن تفجرت هده القضية من جديد في رحاب جولة **أورغواي** سنة1946–1993 وأسفرت هده الجولة عن احياء الشق الثاني المتعلق بميثاق هافانا وهو إنشاء منظمة التجارة العالمية **WTO** الذي تم الإعلان عن التوصل إليه في1993 ووقعت عليه 117دولة في سنة 1994بمدينة مراكش المغربية لتدخل حيز التنفيذ في أول يناير1995 كوسيلة لتنظيم العولمة وهكذا انتهى عهد اتفاقية **GATT** الاتفاقية العامة للتعريفة الجمروكية والتجارة فلتحي المنظمة العالمية للتجارة بهده العبارة الجوهرية استطاع ممثلو الدول المتعاقدة في الجات **GATT** الفقيدة أن يباركوا في عام 1995انطلاق حكم جديد يشرف على المبادلات التجارة العالمية ، فعملية إعادة التنظيم الجذرية للنظام التجاري المتعدد الأطراف و الذي تم إقراره في مراكش مند شهر ابريل عام 1995أن ينهض منطقيا من نقاط ضعف اتفاقية **GATT** نفسها وفي هدا السياق تبرز المنظمة العالمية للتجارة**WTO** كوسيلة لتنظيم العولمة الاقتصادية و تأطيرها ، و مند ميلاد هده المنظمة سارعت مختلف الدول بتقديم طلبات الانضمام إليها خاصة الدول النامية للإسفادة من مختلف المزايا التي تمنحها المنظمة للدول النامية و الدول التي تمر بمرحلة انتقالية و كذلك من أجل الدخول فيما يسمى بالتقسيم الدولي الجديد للعمل و الاستفادة من مزاياه.

وعلى هدا الأساس أوجدت مجموعة من الاتفاقات و المؤتمرات الوزارية تشمل جميع القطاعات بما فيها (الصناعة ، الخدمات ، الزراعة ، حقوق الملكية الفكرية ، الاستثمار). و هي بمثابة الإطار القانوني للمنظمة العالمية للتجارةWTO بعد ما فتحت الباب أمام الدول الراغبة في الانضمام إليها.

وقد صاحب هذه الاتفاقات الكثير من القلق بشأن المستقبل خاصة من جانب الدول النامية التي تشكل الطرف الأضعف في الاقتصاد العالمي ، ذلك أن هذه الدول تعاني من التخلف وعدم قدرتها على الانطلاق في التنمية مما ينتج عنه ضعف موقعها من هذا النظام التجاري العالمي. والأمر بالنسبة للدول النامية . هو لا يتعلق بمجرد تحسين أوضاع التجارة والنمو الاقتصادي ، كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة، بل أن المسألة بالنسبة للدول النامية أعقد فالأمر يتعلق بمصيرها في ظل هذا النظام الجديد ، وبعبارة أخرى فإن السؤال الذي يفرض نفسه على الدول النامية ، هو هل ستعمل المنظمومة الجديدة للتجارة العالمية ،على تسهيل مهمة هذه الدول في الاندماج الايجابي و تحقيق مكاسب . أو أنها ستضع أمامها عقبات جديدة زيادة على ما تعانيه من تخلف في نظامها الاقتصادي الحالي؟.حيث هناك جدل كبير بين المفكرين و الاقتصاديين حول مألات اندماج الدول النامية ضمن المنظومة التجارية العالمية إذ هناك من يدعو إلى عدم تفويت الفرصة و تعظيم المنافع من هدا الاندماج، في حين هناك من يعتبر أن النظام التجاري العالمي سوف يلتهم اقتصاديات الدول النامية.

و بمأن الجزائر دولة من الدول النامية تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث، أنه من المعروف أن الجزائر قامت بتحرير قطاع التجارة الخارجية ، واعتماد سياسة تجارية انفتاحية على العالم الخارجي ، خاصة مع الاتحاد الأوربي و بالموازاة مع ذلك كانت تتفاوض مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة .WTO لقبول عضويتها فيها، وتلتحق بالركب وتستفيد هي كذلك كغيرها من البلدان النامية من مختلف المزايا والإعفاءات وكذا الإجراءات التفضيلية الممنوحة من طرف المنظمة للبلدان النامية إلا أن هناك العديد، من الصعوبات التي تمثل عراقيل لا يستهان بها و كل هده الجوانب

وان استطاعت المرور فيها فإن الأصعب، هو الخطوات التي تلي الانضمام للاستفادة منه و بالتالي هناك رهانات ، مثل انعكاسات النظام التجاري العالمي على القطاع الزراعي

و الصناعي و الخدمي في الدول النامية وهي على ما هو عليه من تخلف ؟وما مصير هده القطاعات في هاته الدول وكيف تواجه المنافسة الأجنبية ؟ وما مقدار حجم الاستثمارات الأجنبية في هاته الدول؟ وما هو مستوى وعمق الإصلاحات الاقتصادية في هده الدول النامية و الجزائر خاصة؟ ومدى استجابتها للتحولات الدولية ومتطلبات العولمة ؟ كل هاته التساؤلات تقف أمام الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص لمجابهة قرارات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

من خلال هذا الطرح البسيط يمكننا صياغة إشكالية بحثنا والمتمثلة في السؤال التالي:

ماهي الانعكاسات المرتقبة عل انضمام الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة في المنظمة العالمية للتجارة WTO ؟

ومن خلال هدا التساؤل فقد تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي الأهداف من وراء إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ؟.

- هل هيئة الدول النامية نفسها لمواجهة التحديات التي فرضها النظام التجاري الدولي ؟ .

-ما هي أهم المكاسب التي تجنيها الدول النامية من جراء الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟.

-هل الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر كافية لفتح أسواقها أمام أعضاء المنظمة العالمية للتجارة؟ .

- هل أعدت الجزائر استرتجية واضحة المعالم لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تحقيق مكاسب الانضمام ؟. أم سيكون هناك تبعات الانضمام؟

فرضيات البحث :

من أجل بلوغ أهداف البحث والإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، فإننا نعمل على اختبار الفرضيات التالية:

– اندماج الدول النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف أمر مفروض.

–انضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة يعرضها لانعكاسات منها ما هو ايجابي و منها ما هو سلبي.إلا أن الانعكاسات السلبية ستكون أكثر شدة.

–تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة يعود بالدرجة الأول إلى المفوض الجزائري و القناعة السياسية من جهة أخرى.

–ضعف الصادرات خارج المحروقات في الجزائر سيعرضها إلى خسائر في المدى القصير و المتوسط.

أهـداف البـحث :

نهدف من خلال تناول هدا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف و منها :

–تبيان أهمية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بدل البقاء على الهامش.

–مسيرة تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري .

–تبيان الانعكاسات المتوقعة على الدول النامية و الجزائر خاصة.

أسباب اختيار المـوضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هدا البحث نجملها فيما يلي :

–يعتبر هدا الموضوع من مواضيع الساعة ، حيث يستقطب اهتمام كافة المختصين في قطاع التجارة الخارجية.

-أسباب تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

-الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية .

أهمـــــية البحث :

تكمن أهمية هدا البحث في إيجاد موقع الدول النامية و الجزائر خاصة في الاقتصاد العالمي خاصة بعد ظهور بعض المتغيرات العميقة كعولمة الاقتصاد ، و الإعلان عن قيام المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت تحتم الانضمام إليها من خلال التحرر الاقتصادي و الاندماج و التكامل العالمي حيث بقاء الدول خارج المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تواجه مجموعة من المخاطر و التهميش في مجالات التجارة الدولية و الاستثمار و رؤوس الأموال.

المنـــهج و الأدوات المستخدمة :

لدراسة هذا الموضوع استخدمنا جملة من المناهج المعروفة في الدراسات الاقتصادية حيث بدأنا بالمنهج التاريخي عند استعراضنا لماهية المنظمة العالمية للتجارة و استخدمنا المنهج الوصفي عند استعرضنا للإطار النظري لمكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية و الجزائر كما استخدمنا المنهج التحليلي لشرح و تحليل الإحصائيات و الأرقام المتعلقة بالدراسة إضافة إلى المنهج الاستنباطي الذي استعنا به لاستخلاص و استنباط أهم النتائج . أما الأدوات المستخدمة فتتمثل في الجداول الإحصائية و الرسوم البيانية و الأشكال.

تقســيمات البحث:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى مقدمة عامة وأربع فصول وخاتمة عامة.

وكانت الفصول على الشكل التالي:

تناول الفصل الأول ماهية المنظمة العالمية للتجارة ، و ذلك من خلال التطرق إلى المراحل و التطورات التي مرت بها اتفاقية الجات إلى غاية وصولها و تحولها إلى المنظمة العالمية للتجارة مركزين على الأجهزة المكونة لهده المنظمة ، و مستعرضين أهم الانجازات التي حققتها المنظمة و أهم المؤتمرات الوزارية لهده المنظمة .

وتطرق الفصل الثاني إلى تنظيم و تطور برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، وفق برامج الإصلاحات الاقتصادية للجيل الأول و الثاني ، مبرزين أهم الإجراءات التي اتخذتها الدول النامية في ظل هذين البرنامجين ، بالإضافة إلى العقبات التي واجهة هاته الدول نتيجة تطبيق هاته البرامج.

أما الفصل الثالث فتعرض إلى تحليل الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية ، حيث تم خلاله عرض و تحليل أهم الانعكاسات السلبية و الإيجابية و في شتى القطاعات ، الزراعية و الصناعية و الخدماتية و حقوق الملكية الفكرية و الاستثمارات المرتبطة بالتجارة الخارجية ، حيث وجدنا أن الانعكاسات السلبية أشد أثرا من الانعكاسات الايجابية ، إلا أنه يمكن لهاته الدول تفادي هذه الانعكاسات السلبية عن طريق استغلال أهم المزايا و المعاملات الخاصة التي منحتها المنظمة لهذه الدول.

أما الفصل الرابع فتعرض إلى الجوانب المتعلقة بالنظام الاقتصادي و التجارة الخارجية ، حيث تم خلاله عرض مراحل و جهود التنمية الاقتصادية في الجزائر ، و بعده التطرق إلى دراسة المراحل و الخطوات الإجرائية المتخذة من أجل الانضمام في المنظمة العالمية للتجارة ، و من ثم استقراء أهم الانعكاسات الايجابية و السلبية للمنظمة العالمية للتجارة على قطاعات الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

على مدى أكثر من قرن حدثت تطورات كبيرة في النظام التجاري الدولي حيث بدأت هده التطورات بتوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة GATT سنة 1947مرورا بالعديد من الجولات التفاوضية حول تحرير التجارة وصولا إلى جولة أورغواي سنة ، 1993حيث أسفرت هده الجولة عن إنشاء منظمة التجارة العالمية WTOالتي تم الإعلان عنها في سنة 1993، ووقعت عليها 117 دولة في سنة 1994 بمدينة مراكش المغربية لتدخل حيز التنفيذ في أول يناير1995 و لقد شكل إنشاء هده المنظمة حدثا هاما في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و كوسيلة لتنظيم العولمة الاقتصادية و تأطيرها . و على هدا سنتعرض في هدا الفصل إلى ماهية المنظمة العالمية للتجارة و بالتفصيل من خلال المباحث التالي:

- ✓ **المبحث الأول :الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة .GATT**
- ✓ **المبحث الثاني : الحكم الجديد للنظام التجاري الدوليWTO.**
- ✓ **المبحث الثالث : العضوية، الانسحاب في المنظمة العالمية للتجارة و الأجهزة التابعة لها والية حل المنازعات.**
- ✓ **المبحث الرابع :المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة من سنغافورة إلى هونغ كونغ.**

المبحث الأول :الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارةGATT.

لقد جاءت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة لتحل محل منظمة التجارة الدولية ITO باعتبارها تعاقدا متعدد الأطراف ، ينشئ قواعد السلوك في مجال التجارة الدولية و على ذلك قامت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة بوضع أسس لنظام التجارة العالمي ، كما ركزت الاتفاقية على تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية و الغير الجمركية ، و يتم ذلك من خلال المفاوضات و التشاور بين الأطراف المعنية.

المطلب الأول : نشأة و تطور الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارةGATT.

لقد قاد إنشاء البنك الدولي WB و صندوق النقد الدولي IMF بموجب اتفاقية بروتن وودز (Bretton woods). سنة1944 . إلى التفكير في إنشاء منظمة التجارة الدولية ITO تكون على نفس مستوى إنشاء البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و هدا بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي و تجنب حرب عالمية أخرى و تخفيف القيود على التجارة الدولية[1].

إلا أنه تم الرفض على إنشاء منظمة التجارة الدولية ITO من قبل الولايات المتحدة لأنها تقف سدا منيعا أمام مصالحها الشخصية[2]. وكبديل لمنظمة التجارة العالمية، عملت الولايات المتحدة على التحضير للقاء تم في جنيف بين أفريل و اكتوبر سنة1947 بحضور 23 دولة[3]–، منها 12دولة متقدمة و 11 دولة نامية ، وقد تم خلال هذا المؤتمر المصادقة على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT و التي أصبحت سارية المفعول ابتداء من 1جانفي 1948[4] ، حيث تعتبر هده الاتفاقية بمثابة معاهدة

---

[1]-Amrita Narlikar . **The world Trade organization A very short introduction** . OXFORD . univerity press. New York .2005. p p-11-12.

[2] -Dougglas A . Lrwin and Alan O. Sykes . **The Genesis of the GAAT** . Cambridge . university . press . ALE . 2008 . P 99.

[3]– الدول هي: 1– أمريكا 2– بريطانيا 3– استراليا 4– نيوزلندا 5– كندا 6– فرنسا 7– بلجيكا 8– هولندا 9– لوكسمبورغ 10– النرويج 11– سوريا 12– لبنان 13– شيكو سلوفاكيا 14– البرازيل 15– تشيلي 16– كوريا 17– جنوب روديسيا 18– جنوب إفريقيا 19– الهند 20– باكستان 21– الصين 22– سيلان 23– بورما،

[4] -Bernarrd M . Hoekman and Petros C . Mavroidis . **The world Trade organization ;law economics and politics** published by Routledge . NEW YORK .2007 .pp 7-8.

دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا و التزامات متبادلة بين حكومات الدول الموقعة عليها و التي تعرف بالأطراف المتعاقدة لأن هده الاتفاقية تختلف في حقيقتها عن العديد من المنظمات و بمأن GATTليست منظمة دولية فهي لا تضم أعضاء و لكن أطراف متعاقدة[5].

المطلب الثاني: أهداف ووظائف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارةGATT.

لقد ركزت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة مند إنشائها على التخفيف المتواصل للرسوم الجمركية و كل القيود و الحواجز التي تعيق التجارة ، وسعت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و هي[6]:

-إقامة نظام تجاري دولي حر يهدف إلى رفع مستويات المعيشة و تحقيق مستويات التوظيف الكامل في الدول المتعاقدة.

- تنمية و توسيع الإنتاج و المبادلات التجارية الدولية .

-تطوير استعمال الموارد العالمية و تشجيع التنمية الاقتصادية[7].

-كما تهدف هده الاتفاقية إلى تمكين الدول المتعاقدة من النفاد لأسواق بعضها البعض ، وهدا ما يحقق توسيع التجارة العالمية و استقرارها[8] .

كما لقد تحددت **وظائف** الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارةGATT في ثلاثة وظائف رئيسية و هي على النحو التالي[9]:

-تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من اجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية ، و من أجل جعل العلاقات الاقتصادية الدولية و العلاقات التجارية الدولية تحدد بين الدول على النحو أكثر شفافية و أكثر قابلية للتنبؤ و من تم أقل إثارة للمنازعات.

---

[5] -Michel Rainelli . **L'organisation Mondiale du commerce** . 8 . édition . Economica . paris . 2007 . p19.

[6]-أحمد طلفاح ، **اتفاقية الجات و نتائج جولة أوروغواي** ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005 ، ص4.

[7]-حسين عمر ، **الجات و الخصخصة** ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، 1997 ، ص13.

[8]-سمير محمد عبد العزيز ، **التجارة العالمية والجات 94** ، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية ، 1996 ، ص19.

[9]-عبد المطلب عبد الحميد ، **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص29.

-الإشراف على تنفيذ المبادئ و القواعد و الإجراءات التي تضعها الاتفاقات المختلفة التي تنطوي عليها الاتفاقية العامة للتجارة و التي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة.

-العمل على الفصل في المنازعات التي تحدث بين الدول في مجال التجارة الدولية ، و هدا من خلال النظر و البحث في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة ضد طرف أخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

المطلب الثالث: جولات مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارةGATT.

إن من أهم المبادئ التي ترتكز عليها مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارةGATT ، التفاوض، وطبقا لهذا المبدأ فقد جرت ثمانية جولات من المفاوضات في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ عام 1947 حتى عام 1993، وكانت هذه الجولات على النحو التالي:

-**جولة جنيف سنة 1947** : شاركت فيها 23 دولة ووقعت عليها ، وذلك لإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على انعقادها رغبة منها في تحرير التجارة الدولية ، باعتبارها إحدى الدعائم الرئيسية لبناء أوروبا الغربية ولقد تم الاتفاق فيها على تخفيض 45.000 تعريفة جمركية ، تغطي معاملات تجارية بقيمة 10 مليار دولار على أساس أسعار ما قبل الحرب العالمية الثانية[10].

-**جولة انسي 1949:** عقدت هده الجولة بفرنسا سنة 1949 ، حيث جرت مفاوضات بين مجموعة الدول المؤسسة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة و عشرة دول أخرى (اليونان ، ايطاليا فنلندا السويد ، الدنمارك ، الدومنيكان ، هايتي ، نيكاراجو ، أرجواي ، ليبيريا) . و هي تلك الدول التي عرفت بالدول

[10]-محمد محمد علي إبراهيم ، **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2003 ، ص ص 27- 28.

المتعاقدة حيث في هده المفاوضات تم التوقيع على بروتوكول أنسي و كانت المفاوضات في هده الجولة على غرار مفاوضات جنيف السابقة أي على أساس نظام أن قاعدة المورد الرئيسي للسلعة.

-جولة توركاي 1951: جرت مفاوضات هده الجولة في توركاي بإنجلترا خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1950 إلى أفريل سنة 1951 بين الدول السابقة الأعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة و بين كل من المانيا و نمسا و جواتيمالا و البيرو و الفلبين و تركيا[11]. و قد تم خلال هده الجولة مناقشة حوالي 8700 بند من بنود التعريفة الجمركية التي انخفضت بواقع 25% بالمقارنة بالمعدلات السائدة سنة 1948 و قد تميزت هده الجولة بالارتفاع الملحوظ في عدد الدول المشاركة حيث وصل عددها إلى حوالي 38دولة و يرجع ذلك إلى انتشار الوعي و الرغبة في تحرير التجارة الدولية.

-جولة جنيف الثانية 1956 : امتدت هده الجولة من 1952 إلى 1956 بسويسرا حيث اشترك فيها 26 دولة و كانت قيمة التجارة التي شملها التحرير تقدر بحوالي 2,5مليار دولار حيث يعتبر هدا الرقم ضئيل نسبيا كون الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات كانت تستغل حقها الكامل في التفويض و تمنح امتيازات على الواردات بقيمة 900مليون دولار و بالمقابل تحصل على امتيازات تقدر بحوالي 400مليون دولار.

-جولة ديلون 1960-1961: جرت هده الجولة بجنيف و سميت بهدا الاسم نسبة إلى دوغلاس ديلون و هو نائب السكرتير العام الأمريكي الذي اقترح هده المفاوضات و كان المحرك الأساسي فيها و شاركت في هده الجولة 26 دولة و تركزت مفاوضاتهم على تنسيق التعريفة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية و انتهت الجولة بإقرار 4400امتياز تعريفي تغطي تعاملات التجارية بقيمة 4,9مليار دولار[12].

---

[11]-سيد طه بدوي ، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و أثرها على ميزان الخدمات المصري** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2004 ، ص19.

[12] -Rene Sandretto **. Le commerce international** . economica . paris 1996 . p42.

-**جولة كينيدي 1964-1967 :** و التي تمت في الفترة (1964-1967) وسميت بهذا الاسم نسبة إلى الرئيس الأمريكي السابق "جون كيندى" الذي دعا لعقدها وأسفرت هذه الجولة عن الاتفاق على تخفيض التعريفات بنسبة 35% تدريجيا على مدى 5 سنوات لسلع صناعية تبلغ قيمتها 40 مليار دولار[13].

كما قد ضمت هذه الجولة 50 دولة كما شهدت الزيادة في عضوية الدول النامية نتيجة لإضافة نص في فقرة التجارة والتنمية تضمن إلزامية قيام الدول المتقدمة بتخفيض تعريفات على منتجات الدول النامية ومنع وضع عراقيل جديدة ، وهذا ما أسهم في التوصل إلى تخفيضات بلغت 40 مليون دولار من حجم التجارة الدولية، وقد شهدت أيضا تعاظم ظهور ونمو السوق الأوروبية واليابان، ومكافحة سياسة الإغراق[14].

-**جولة طوكيو 1973-1979:** لقد كانت جولة طوكيو محاولة جادة لتوسيع و تحسين نظام اتفاقية الجات لهدا عدت من أهم جولات المفاوضات التي عقدتها الجات حيث شاركت فيها 29 دولة حيث تم تخفيض التعريفة الجمركية على الآلاف من السلع الزراعية والصناعية بمعدلات سنوية لمدة 8 سنوات ابتداءا من جانفي1980، وعليه فإن الدول الصناعية تلزم بتخفيض تعريفتها الجمركية على الواردات بمعدل 34%[15].ومنح معاملة تفضيلية للدول النامية التي تصدر السلع المصنعة ، على أن لا تلتزم الدول النامية بالمعاملة بالمثل للدول المتقدمة، ويعتبر هذا اعترافا واضحا بضرورة معاملة الدول النامية بصورة تمييزية نظرا لانخفاض متوسط دخل الفرد فيها مقارنة بالدول المتقدمة. لكن للأسف تم إقصاء من هذا الاتفاق مجموعة من السلع الأساسية في صادرات الدول النامية وهي، المنسوجات الصناعات الإلكترونية وغيرها.الأمر الذي قلل من أهمية هذا الاتفاق[16] .

حيث تم هنا صياغة أول مجموعة مبادئ غير جمركية لإدارة تقديم الدعم و الرسوم التعويضية و المشتريات الحكومية و تقييم الجمارك و تراخيص الاستيراد و رسوم مكافحة الإغراق و الطيران المدني

---

[13]- C. David . **International Trade Policy**. LTD. London .1985. p.p.91-93.

[14]– أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع **، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2003 ،ص ص30-31.

[15] – حمدي رضوان ، **الاقتصاد الدولي** ، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة ، 2002 ، ص 407.

[16] – محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية** ، مطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 448.

و منتجات البان و اللحوم. و الشئ المميز في هده الجولة أن الدول النامية طالبت بضرورة منحها تعويضات عما سيلحقها من أضرار بسبب تحرير التجارة العالمية[17].

جولة أوروغواي1986–1994: تعتبر جولة الاوروغواي ، من أشهر و أهم جولات الجات على الإطلاق بل و أطولها من ناحية المفاوضات حيث امتدت من 1986–1993 وانتهت في 15 أبريل عام 1994 بمراكش بالمغرب، وكانت الدول المشاركة فيها أكبر عدد شهدته الجات حيث وصل إلى 125 دولة و الدول الموقعة ، بالفعل عليها كانت 117 دولة أعضاء في الجات[18] ، و قد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة حوالي 755 مليار دولار، و هو رقم لم تشهده أي جولة أخرى من جولات الجات بل وصل الخفض في التعريفات إلى 40% و متوسط خفض التعريفة 24% إلى 36% ، و قد شملت العديد من الجوانب الخاصة بمجالات تحرير التجارة الدولية التي فاقت كل الجولات السابقة عليها من حيث نطاقها والموضوعات التي انطوت عليها. فجولة أوروجواي أدخلت لأول مرة في تاريخ المفاوضات التفاوض حول موضوع الخدمات والتجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية و تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة و مساعدة البلدان النامية من خلال التخفيضات في مجال الزراعة و المنسوجات و السلع الصناعية بل و الأهم قيام المنظمة العالمية للتجارة [19]ً WTO.وللتوضيح أكثر أنظر إلى الجدول التالي الذي يلخص أهم تطورات جولات التفاوض للجات و نتائجها .

الجدول رقم 01: جولات مفاوضات الجات

الجولة	التاريخ	الموضوعات الأساسية للجولة	عدد المشاركين
جنيف	1947	التعريفات الجمركية	23

[17]– اسماعيل عبد المجيد المحيشي ، **الجماهيرية العربية الليبية و منظمة التجارة العالمية** ، بحوث أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان:التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص و التحديات أمام الدول العربية المنعقد في مسقط –عمان ، مارس2007 ، ص59.

[18] –**ذكرت بعض المراجع:** أن 112 عضو وقعوا على الوثيقة الختامية و 104 وقعوا على اتفاق منظمة التجارة العالمية و ذكر البعض أيضا أن عدد الدول المشاركة في جولة أوروجواي بلغ 117 دولة منها 112 دولة أعضاء في الجات ارتفع عددها إلى 114 دولة بانضمام البحرين و بروتاي في الأسبوع الأخير للجولة في ديسمبر 1993 أما الدول الثلاث الباقية من غير الأعضاء في الجات و شاركت في الجولة بصفة مراقب فهي الصين و الجزائر و باراجواي.

[19] -Amrita Narlikar . **Op cit**. p p 20-21.

آنسي	**1949**	**التعريفات الجمركية**	**13**
توركواي	**1951**	**التعريفات الجمركية**	**38**
جنيف	**1956**	**التعريفات الجمركية**	**26**
ديلز	**1960-1961**	**التعريفات الجمركية**	**26**
كيندي	**1964-1967**	**التعريفات الجمركية المضادة للإغراق**	**62**
طوكيو	**1973-1979**	**التعريفة الجمركية و الغير جمركية**	**102**
الأوروجواي	**1986-1994**	**إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات و الملابس والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، و الاستثمار و قيام منظمة التجارة العالمية**	**123**

Source : Understanding the WTO 3rd Édition August 2003 (WTO Geneva)**.**

و لعل النتيجة المهمة من انعقاد جولة الاوروغواي هي قيام نظام تجاري جديد متعدد الأطراف و المتمثل في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ،WTO حيث تعتبر بمثابة انجاز تاريخي و تحقيق الحلم الذي راود المجتمع الدولي منذ أكثر من 47 سنة .

المبحث الثاني : الحكم الجديد للنظام التجاري الدولي WTO.

لقد كان التوقيع على الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة أوروغواي في مدينة مراكش المغربية موافقة رسمية على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة WTO ، والتي تعتبر الإطار المؤسسي لسير العلاقات

التجارية فيها بين أعضائها ، من اجل تحقيق حرية التجارة الدولية و هدا بالاعتماد على مجموعة من الأهداف و المبادئ و الإشراف على حل الخلافات بفضل أنظمة أكثر فاعلية و إلزاما و سرعة.

المطلب الأول : مهام و أهداف المنظمة العالمية للتجارة WTO.

قد جاءت المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود في جانفي 1995 و هدا وفق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة لأوروغواي ، حيث اختتمت هده المفاوضات التجارية في 15ديسمبر 1993. و اعتمدت في 15أفريل 1994من قبل الوزراء المشاركون حيث بلغ عددهم 124 دولة و هم عبارة عن حكومات و الجماعات الأوروبية وهدا بمدينة مراكش المغربية. و بالتالي قد أنشئ الركن الثالث من العمارة الدولية ، حيث تعتبر المنظمة WTO الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، و لقد اعتمدت منظمة التجارة العالمية سلسلة من الاتفاقيات التجارية البعيدة المدى في مجال الزراعة و الخدمات و قواعد التجارة و التعريفة الصناعية و الملكية الفكرية[20].

كما أن السر وراء استمرارية منظمة التجارة العالمية يكمن في حجم **المهام** التي تؤديها هذه الأخيرة ويمكن إجمالها في النقاط التالية[21]:

-توفير منتدى للمفاوضات التجارية بين دول الأعضاء و هدا بشأن العلاقات التجارية المتعددة الأطراف في المسائل المتعلقة بالتجارة في إطار الاتفاقيات.

-تنفيد الاتفاقات التجارية و المساعدات التقنية.

-استعراض السياسات التجارية ، أي تدير المنظمة العالمية للتجارة آلية مراجعة السياسات التجارية كما أن استعراض السياسات التجارية تمكن من الدراسة و التعليق على السياسات و الممارسات التجارية

[20] -Alan M Rugman and Gavin Boyd . **The World Trade Organization in the New Global Economy.** MPG Boocks . Britain . 2001 . p23.
[21] -Eberhord Bohne . **The World Trade Organization institutional Development and Reform** . LTD . palgrave macmillan . England .2010 .p19.

لأعضاء المنظمة العالمية للتجارة وكيف قد تؤثر هده السياسات التجارية الفردية على العمل التجاري المتعدد الأطراف.

-تسوية النزاعات بين الأعضاء من خلال القواعد و الإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات في الملحق 02 من اتفاقية مراكش التي تنص على أن يقدم تسوية المنازعات للحفاظ على الحقوق

و الالتزامات الأعضاء .

-التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير و الوكالات التابعة لهما بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام و التوازن في عملية صنع السياسات الاقتصادية الدولية[22].

-تقوم بتقديم المعلومات والإحصائيات، باعتبارها كقاعدة للمعلومات كما يقوم الاقتصاديون المنضمون إليها بدراسة وتحليل القضايا التجارية المعاصرة[23].

كما **تهدف المنظمة العالمية للتجارة** إلى المساعدة في سريان و تدفق التجارة بسهولة

و بحرية. و هذا بالإضافة إلى الأهداف التالية[24] :

-تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى جمع الدول في شبه منتدى أو نادي يتباحث الأعضاء في شتى الأمور التجارية و يتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة اللقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء و تتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة و مواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة و من جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية.

---

[22]-عبد الناصر نزار العبادي ، **منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية** ، الطبعة الثانية ، دار الصفاء للنشر ، عمان ، 1999، ص92.

[23]- سمير محمد عبد العزيز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 67.

[24]-محمد صفوت قابل ، **التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص70.

-تمنح المنظمة العالمية للتجارة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة بحيث تعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة و تمنحها مساعدات تقنية و التزامات أقل تشددا من غيرها و تعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

-لم تكن آلية الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلافات حول تفسير أحكام و اتفاقيات جولة أوروغواي نظرا لكثرتها و تشعبها و بسبب المشاكل التي عانت منها على المدى الخمسين عاما الماضية لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة و ذات قوة رادعة تمثلت في منظمة التجارة العالمية .

-تحرير التجارة الدولية عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية و إزالة العقبات أمام المبادلات التجارية [25].و القضاء على المعاملات التميزية في العلاقات التجارية الدولية[26].

-رفع مستوى المعيشة و تحقيق العمالة و استمرار نمو الدخل الحقيق و الطلب الفعلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و التجارة سواء كان دلك للسلع أو الخدمات و سوف يؤدي دلك إلى استخدام امثل و أفضل لموارد العالم و كل ذلك يجب أن يتم في إطار المحافظة على البيئة[27].

المطلب الثاني : مبادئ المنظمة العالمية للتجارة WTO.

من أجل الوصول إلى الأهداف التي وجدت من أجلها هده المنظمة العالمية للتجارة اتفقت الأطراف المتعاقدة على الاحترام و الالتزام بمجموعة من المبادئ ، و التي تضمن إزالة كافة الحواجز المفروضة على التجارة الخارجية للدول الأعضاء ، و تتمثل هده المبادئ فيما يلي :

-**مبدأ عدم التمييز:** و هو مفتاح التعددية في اتفاقيات الجات و المنظمة العالمية للتجارة و لمبدأ عدم التمييز مكونين أساسيين و هما[28]:

---

[25]-المادة الثالثة من اتفاق مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة1994.

[26]-أحمد الضو النعيم ، **الجات من البداية إلى جولة الاوروغواي وولادة منظمة التجارة** العالمية ، ندوة الاقتصاد القطري في ظل منظمة التجارة العالمية الدوحة في 20-21 فبراير ، غرفة التجارة ، قطر ، 1999 ، ص77.

[27]- **نفس المرجع** ، ص77.

-مبدأ الدولة الأكثر رعاية أي أن الامتياز الممنوح من قبل أي دولة لأخرى فيجب في المنظمة العالمية للتجارة أن يشمل هدا الامتياز إلى جميع الدول الأطراف المتعاقدة كما أن مبدأ الدولة الأكثر الرعاية ينطبق على جميع القضايا المدرجة ضمن ولاية المنظمة العالمية للتجارة و الاستثناءات المسموح بها قليلة و محددة إلى في حالة الاتفاقيات التجارية الإقليمية التفضيلية و الصناعات الناشئة للدول النامية و الدول حديثة الانضمام .و الهدف من هدا المبدأ تحقيق المساواة بين جميع الدول الأعضاء[29].

الجانب الثاني من مبدأ عدم التمييز هو المعاملة الوطنية أي هنا ، أن تعامل السلع المستوردة أي المنتجات الأجنبية بنفس المعاملة التي تمنح إلى السلع المنتجة محليا.

– **مبدأ المعاملة بالمثل** : و الذي تقوم عليه جميع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، فوفقا لهذا المبدأ فإن على الدول الأعضاء الدخول في اتفاقات للمعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات وقد تحقق ذلك من خلال جولات GATT[30].

–**مبدأ الشفافية** : و يقصد هنا أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية لحظر الاستيراد أو تقييد كمياته[31] و في هدا الإطار تنص الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء و تشمل الإعفاء الجمركي الكامل آو خفض شرائع التعريفة الجمركية او تثبيت هده الشرائح عند حد أقصى لا يجوز تجاوزه.

–**مبدأ تجنب سياسة الإغراق:** جاء في المادة 6 من اتفاقية 1947 أنه يجب على الدول المتعاقدة عدم تصدير منتجاتها بسعر اقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلادهم تجنبا لوقوع ضرر للمنتجين

---

[28] - Amrita Narlikar . **Op cit** p28.

[29]–علي لطفي ، **التوجيهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص و التحديات أمام الدول العربية** ، بحوث أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص و التحديات أمام الدول العربية مسقط عمان مارس، 2007 ، ص11.

[30] - Amrita Narlikar . **Op cit** p29.

[31] -Emmanuel combe . **L'organisation ,mondiale du commerce** ..Armond colin .France . 1999. p27 .

المحليين لدولة المستوردة وجاء في نفس المادة أنه يجب فرض رسم تعويضي لإلغاء أثر الإغراق أو منع حدوثه أصلا من جانب دولة أخرى[32].

المطلب الثالث : عناصر القوة بالمنظمة العالمية لتجارةWTO.

تتمثل عناصر القوة في المنظمة العالمية للتجارة في مجموعة من المسائل تتصل بجل من النظام الذي تستند إليه هده المنظمة ، و الوسط الذي تتواجد فيه ، و مجال ووسائل عملها[33] :

-**النظام** : بمقارنة اتفاق 94 باتفاق 48 ، لابد من رصد تقدم واضح متعدد الجوانب ، فإدا كان اتفاق 48 لا يخرج عن كونه مجرد ترتيبات ناجمة عن اعتماد قسم من ميثاق هافانا كان من المتوقع السير في اعتماده لولا معارضة الكونجرس الأمريكي و بعض الدول منه و كانت هده الترتيبات في أقصى تقدير مجرد اتفاق دولي في صورته المبسطة أو اتفاق تنفيذي تم تطبيقه بمقتضى بروتوكول مؤقت بين الدول الموقعة عليه ، فان اتفاقية مراكش و ملاحقها المبرمة عام 1994 معاهدة تتوافر لها بكل وضوح عناصر الإلزامية .

ومع هده الإلزامية المتوافرة لاتفاق 1994 ، فإن نطاق القانوني قد راعى إلى حد كبير التعايش بين مسألتين التماثل و التنوع في التعامل مع الدول أعضاء منظمة التجاري العالمية.بالتماثل يبدو واضحا بسريان شرطي الدولة الأكثر رعاية ، و المعاملة الوطنية لرعاية الدول في الدول الأخرى مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية في إطار عضويتها للمنظمة .أما التنوع فيبدو ظاهرا بإقرار الإعفاءات من تطبيق إحكام الاتفاقيات متعددة الأطراف .كما أن التماثل والتنوع صنوان متجاوران غير متعارضين تم بمقتضاهما كفالة أسس النجاح لعمل منظمة التجارة العالمية إن هدا المنهج الذي يشكل عنصر قوة لاتفاق 1994 ينزع عن المنظمة الوقوع في احد محظورين : التعلق بأهداب نظام يسعى إلى إحداث التماثل فيما بين الدول دون مراعاة أوضاعها الفعلية ، أو قيام نظام متعددة وفقا للأوضاع المختلفة للدول . لدا أحسن

---

[32]– إبراهيم العيسوى ، **الجات و أخواتها** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص ص 22– 23.

[33] –مصطفى سلامة ، **منظمة التجارة العالمية ,النظام الدولي للتجارة الدولية** ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2006، ص75.

واضعو الاتفاقيات صنعا بجعل التماثل في المعاملة هو القاعدة و إقرار الإعفاءات في مجالات محددة مما يضمن وحدة النظام القانوني للعلاقات الدولية التجارية [34].

-الوسط : يعد الوسط الذي ستمارس فيه منظمة التجارة العالمية مواتيا لنجاحها في تحقيق أهدافها فمن ناحية لم تعد هناك مواجهة إيديولوجية بين دول تنتمي إلى نظام اشتراكي و أخر تنتمي إلى نظام رأسمالي فبعد انهيار النظام اشتراكي ، بات نظام اقتصاد السوق بما يتضمنه من تحرر من القيود الداخلية أو الخارجية و انحسار دور الدولة المسيطرة في العلاقات الدولية التجارية هو السائد في معظم الدول ومن ناحية أخرى ، فإن المواجهة بين العالم المتقدم ، و العالم المتخلف قد خفت أو تلاشت تقريبا حدتها فعوامل المواجهة التي برزت و تصاعدت لانشاء نظام اقتصادي عالمي جديد تراعى فيه احتياجات دول العالم الثالث قد خدمت ، وحل محلها الاتجاه نحو الحوار و ليس المواجهة و إن هدا الحوار الذي يحقق حتى الآن آية نتائج ملموسة لابد أن يشكل وسطا جديدا ، على الأقل بصدد استمرار الإعفاءات أو من نطاق سريانها، فدول العالم الثالث بانضوائها تحت راية نظام اقتصاد السوق و انتهاء أزمة الطاقة و المستوى المتدني في معدلات نموها اثر فشل آو تعثر كثير من تجاربها التنموية ، قد باتت تقبل ما انتهى أليه الأمر بابرام اتفاقية مراكش و ملاحقها .أي ما ارتضته الدول المتقدمة ، و الذي لم تجد الدول المختلفة أمامها من سبيل إلا الرضوخ فكما أن السلام يصنعه الأقوياء عسكريا، فإن الاقتصاد يفرضه الأقوياء اقتصاديا ، و أي كان من هده تقديرات مثل التطورات فإنه مما لاشك فيه أن الوسط الذي ستمارس فيه منظمة التجارة العالمية يعد مواتيا لانجاز أهدافها.

-المجال : يعد مجال منظمة التجارة العالمية عنصر قوة في أداء مهامها .فشمولية اختصاصها لكل قطاعات التجارة الدولية ، و عالمية عضويتها بانضواء معظم الدول إليها ، سيمكنها دون شك من إداراتها للتنظيم الدولي التجاري ، فالمنظمة من خلال الاتفاقات التي ستشرف على تنفيذها و الأجهزة المتعددة التي ستباشر عملها عن طريقها ستجعل منها المرجعية الدولية بالنسبة لما قد يثور من مشاكل

---

[34]–فضلى علي مثنى ، **الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية** ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2000 ، ص ص 116–122.

تتعلق بالتجارة الدولية . و تبدو أهمية هده المرجعية . و يعزز من هدا الأساس تناوله لمسائل ترتبط ارتباطا رئيسيا باحتياجات الدول و الأفراد من الناحية التجارية لدا فإن وجود إطار دولي للمعاملات الدولية التجارية لابد أن يجعل الدول تحاول أن يتطابق سلوكها مع أسس هدا الإطار . فالقيام بممارسات خارج نطاق هدا الإطار الشامل و العالمي ، سيعد خروجا ما ارتضته الجماعة الدولية وهدا ما لن تحاول ألا ترتكبه معظم الدول [35].

-الوسائل : لم يكتف واضعو اتفاقية مراكش و ملاحقها بتحديد الأهداف ، وبيان السياسات ووضع التدابير اللازمة لأداء التنظيم الدولي التجاري لأهدافه من خلال منظمة التجارة العالمية ، بل اقامو مجموعة من الأجهزة التي تملك الاختصاص للنهوض بالمهام الممنوحة لها ، فادا كان الهيكل التنظيمي للمنظمة متعددة الجوانب ، متشعب النواحي ، مثار جدل حول فاعليته ، فانه لا يمكن إغفال حقيقة انه قام كل جهاز بأداء مهامه ، فإنه في أعقاب الممارسة ، ستصبح القواعد الدولية التجارية محلا لتعامل مستمر و تقويم متعاقب يمكن في النهاية من استخلاص الجوانب الايجابية و الجوانب السلبية لفاعلية هده القواعد أي أن دور الأجهزة لن يقتصر فقط على ممارسة الاختصاص بل سيسهل استنتاج مدى بلوغ التنظيم الدولي التجاري لأهدافه المتوخاة من إنشاء منظمة التجارة العالمية و يضاف إلى كل ما تقدم ، إن أسلوب التوافق في اتحاد العديد من القرارات يتناسب مع طبيعة المسائل الاقتصادية التي تتطلب الوصول إلى حلول تصالحيه للمسائل محل الخلاف[36] .

المبحث الثالث : العضوية و الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة و الأجهزة التابعة لها و آلية حل المنازعات.

إن المنظمة العالمية للتجارة هي إطار مؤسسي لسير العلاقات التجارية ذات الهيكل التنظيمي الذي ساهم في استمرارية نشاط المنظمة التي حددت شروط الانضمام وكدا الانسحاب فيها و هدا بالنسبة للدول

---

[35]–مصطفى سلامة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص79.

[36]–عبد المطلب عبد الحميد ، **مرجع سبق ذكره**، ص214 .

الراغبة في التعاقد مع هده المنظمة ، وهدا ما ولدا جملة من الالتزامات و الحقوق تكاملت فيما بينها لتضمن بذلك نظام سيرروة يهدف أساسا إلى تحقيق الحرية التجارية فيما بين الدول.

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية WTO.

نظرا إلى ضعف الهيكل التنظيمي للجات 1948 ، عملت مفاوضات جولة أورغواي على إيجاد هيكل تنظيمي مؤسسي دائم يشرف على جميع الاتفاقات التجارية التي تم التوصل إليها في نهاية هده الجولة مع إعطاء أجهزة المنظمة سلطة حقيقية في إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء في المنظمة و يمكن توضيح ذلك من خلال أجهزة المنظمة والتي أطلق عليها هيكل المنظمة. و بموجب المادة الرابعة من اتفاق مراكش فإن هيكل المنظمة العالمية للتجارة يرد كمايلي[37]:

-**المؤتمر الوزاري** : و يمثل أعلى هيئة صنع قرار في المنظمة العالمية للتجارة و يجتمع على الأقل مرة كل سنتين و يحضر المؤتمر الوزاري كافة ممثلي أعضاء المنظمة العالمية للتجارة و أهم المؤتمرات الوزارية التي انعقدت هي ، مؤتمر سنغافورة سنة 1996 مؤتمر جنيف سنة 1998 مؤتمر سياتل 1999 مؤتمر الدوحة 2001 مؤتمر كانكين 2003 و هونغ كونغ في 2005و لقد تميزت هده المؤتمرات الوزارية تقريبا بالفشل بين دول الأعضاء لإختلاف المصالح.

-**المجلس العام** : يتألف من كافة ممثلي جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة و يتولى صلاحيات و مهام المؤتمر الوزاري و يجتمع على الأقل مرة كل شهرين و يتولى الإشراف على تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء و مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء من خلال آلية استعراض السياسة التجارية و هناك ثلاثة مجالس تتفرع من المجلس العام وهي[38]:

-مجلس التجارة في السلع.

-مجلس التجارة في الخدمات.

---

[37] -Eberhard Bohne . **Op Cit** . p54.
[38] -. -Eberhard Bohne .**Op Cit** . p54.

-مجلس الجوانب التجارة لحقوق الملكية الفكرية.

و يوجد كذلك اللجان الفرعية و التي تتكون من أربع اللجان وهي :

-لجنة التجارة و التنمية.

-لجنة الميزانية و المالية و الإدارة وميزان المدفوعات .

-لجنة التجارة والبيئة.

-**الأمانة العامة:** و هي تتكون من مدير عام المنظمة يساعده موظفون يحظون بالاستقلالية عن الدول التي ينتمون إليها[39].و لتوضيح أنظر إلى الشكل التالي :

الشكل رقم 03 :الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية WTO

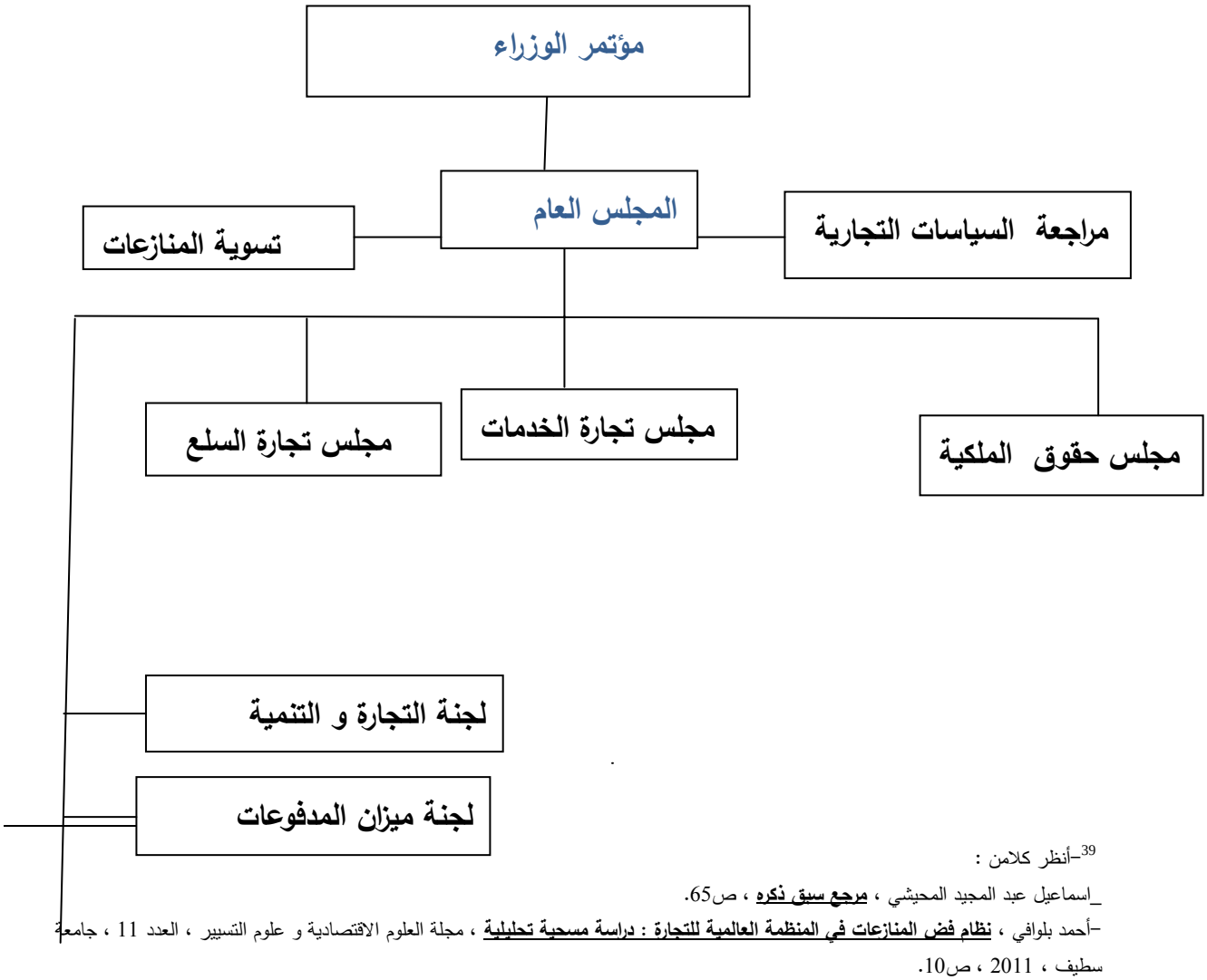

[39]-أنظر كلامن :

_اسماعيل عبد المجيد المحيشي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص65.

-أحمد بلوافي ، **نظام فض المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة : دراسة مسحية تحليلية** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 11 ، جامعة سطيف ، 2011 ، ص10.

لجنة الميزانية

- **Source:** le guide de L'O. M. C, édition M. L. P, Alger 1998. P26.

المطلب الثاني: العضوية و الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة WTO.

لقد نصت المادة(11) ، على أن تكون الأعضاء الأصلية في منظمة التجارة العالمية هي الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جات1947 وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية الحالية و المجموعة الأوربية (الإتحاد الأوربي حاليا)، وذلك بقبولها الاتفاقية الحالية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، والتي أرفقت جداول تنازلاتها وتعهداتها باتفاقية الجات1994 والتي أرفقت جداول التعهدات المحددة الخاصة بها باتفاقية التجارة في الخدمات.[40]

فبحلول 1995/10/25 كانت عضوية المنظمة العالمية (110) دولة وارتفع هذا العدد إلى(133) دولة حتى سبتمبر1997 باعتبارهم أعضاء عاملين، بخلاف عدد من الدول كأعضاء مراقبين في مراحل التفاوض للعضوية العاملة، (وهنا نشير إلى أن الجزائر تعتبر عضو ملاحظ في المنظمة، وهي بصدد التفاوض للحصول على العضوية التامة في المنظمة)، ويبلغ عدد الدول الأعضاء اليوم بعد مؤتمر كانكون (148 دولة).ووصل عددها سنة2006 إلى(150) دولة. و 154 عضو في ديسمبر 2011.

-**عضوية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** :تمر إجراءات التقدم للعضوية من قبل أي دولة أو إقليم جمركي بالمراحل التالية :[41]

– إرسال طلب إلى مدير المنظمة تشير فيه الدولة إلى رغبتها في الانضمام للمنظمة و يوزع هدا الطلب على جميع دول الأعضاء .

---

[40] – مصطفى سلامة ، **قواعد الجات** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، بيروت ،1998، ص 160.

[41] –أحمد الكواز ، **النظام الجديد للتجارة الدولية** ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 ، ص6.

– يقوم المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب و ينشئ مجموعة عمل لفحص طلب الانضمام للمنظمة طبقا للشروط المرجعية .

– تخطر سكرتارية المنظمة الدولية بالإجراءات المطلوبة و المستلزمات الخاصة بالانضمام .

– يتم تقديم المساعدات الفنية للانضمام للدول الراغبة سواء من خلال سكرتارية المنظمة أو من خلال دول أعضاء في المنظمة .

– إتاحة وقت كاف لمرحلة الإعداد المفاوضات الانضمام قبل اجتماع مجموعة العمل ، وذلك لتمكين كل من طالب العضوية و أعضاء مجموعة العمل لإعداد ملاحظاتهم بشكل جيد وكقاعدة يجب أن يكون هناك فترة زمنية كافية تتراوح بين 4 إلى 6 أسابيع مابين التوزيع الرسمي للوثائق الخاصة بالانضمام و اجتماعات مجموعة العمل و تحديد تواريخ الاجتماعات بعد الموافقة على جدول الأعمال و إعداد الوثائق اللازمة لكل اجتماع .

-تقوم السكرتارية بتفحص مدى توافق مذكرة الانضمام مع شكل المحتوى المرفق و تخطر طالب العضوية و أعضاء مجموعة العمل بوجهة نظرها و في نفس الوقت تجهز السكرتارية نسخ من جدول التعريفة للدول الطالبة العضوية و القوانين والتنظيمات الأخرى المتعلقة بالانضمام لتكون متاحة للأعضاء في مجموعة العمل أما فيما يخص بالتطبيق الجمركي فعلى الدول المتقدمة للانضمام أن ترسل نسخة كاملة وشاملة من القوانين و تعديلاتها ذات العلاقة السكرتارية على أن تترجم الوثائق إلى إحدى اللغات الرسمية للمنظمة .

– يستدعي بعد ذلك ، أعضاء مجموعة العمل لإرساء أسئلة مكتوبة حول وجهة نظرهم في هيكل التجارة الخارجية بالدولة طالبة العضوية و طبقا لهيكل مذكرة الانضمام المعتمدة مع المعلومات التي تم إعدادها يكون هناك أكثر من جولة من الأسئلة و الإجابات التي تكون معدة قبل الاجتماع الأول لمجموعة العمل على أن تصمم الجولة التالية لاختيار ووضع قضايا قبل اجتماعات مجموعة العمل إدا كان ضروري.

– في الاجتماع الأول لمجموعة العمل ، يقوم ممثلون من الدولة الطالبة للعضوية و أعضاء مجموعة العمل بفحص مذكرة الانضمام و الأسئلة و الإجابات المعدة بوجهات النظر للبحث عن إيضاحات اظافية يمكن أن تكون مطلوبة في ضوء الشروط المتعددة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية و الاتفاقات المتعددة الأطراف و يحدد رئيس المجموعة في نهاية كل اجتماع لمجموعة العمل الخطوات التالية المطلوبة إعدادها للاجتماعات المستقبلية و بناءا على استشارات غير رسمية مع أعضاء مجموعة العمل و سكرتارية .

– عندما يتم الفحص بواسطة مجموعة العمل ، فإن المفاوضات الثنائية يمكن أن تبدأ حول النفاد إلى الأسواق على السلع و الخدمات و موضوعات أخرى و يجب أن يكون مفهومها أن ذلك قد يكون متداخلا أو متوازيا.

–القرار، في نهاية الأمر تقدم الأوراق الكاملة لتقرير مجموعة العمل (البروتوكول وجدول الالتزامات) إلى المجلس العام والمؤتمر الوزاري للمنظمة، فإذا صوت ثلثي(2/3) الأعضاء لصالح عضوية الدولة المتقدمة بطلب العضوية، فإنه يمكنها توقيع البروتوكول و تنضم للمنظمة.

–**شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية:** هناك عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام و هي :[42]

–تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية :

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة .

–تقديم التزامات في الخدمات :

[42] –سمير اللقماني ، **منظمة التجارة العالمية ,أثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية** ، مطابع الدستور التجارية ، الطبعة الأول ، القاهرة ،2003 ، ص55 .

تقدم الدولة جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز و الشروط التي تعترض القطاعات و النشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها .

-الالتزامات باتفاقيات منظمة التجارة العالمية :

تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية و اتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية) ، أي أن توافق على اتفاقيات جولة أورغواي و ذلك يعني انه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات بعكس ما كان سائدا أيام (الجات) و خاصة بعد جولة طوكيو حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت باتفاقيات خاصة .

-**الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة:** قد تناولت المادة 15 من اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية الأحكام الخاصة بالانسحاب الإداري ،(يمكن لأي دولة عضو الانسحاب من المنظمة ويسري هدا الانسحاب على هده الاتفاقية التجارية متعددة الأطراف و يبدأ مفعوله بعد انتهاء فترة ستة أشهر من تاريخ تقديم إخطار الانسحاب إلى مدير عام المنظمة) و بهدا نجد انه يلزم لكي يتم الانسحاب من المنظمة توافر شروط وهي [43]:

_أن تتقدم الدولة أو الإقليم الجمركي الذي يرغب في الانسحاب بإخطار كتابي إلى مدير عام المنظمة.

– ينطبق الانسحاب من عضوية المنظمة على جميع اتفاقات التجارة متعددة الأطراف الملحقة باتفاقية تأسيس المنظمة .

[43] -خالد سعد زغلول ، **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي** ، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، 2002 ، ص118 .

– يصبح الانسحاب ساريا بعد انتهاء فترة ستة أشهر من تاريخ تقديم الإخطار بالانسحاب إلى مدير عام المنظمة ، و هده المهلة قصيرة بالمقارنة مع معظم المنظمات الأخرى .

ومن الملاحظ أن المادة 15 التي تنظم إجراءات الانسحاب من عضوية منظمة التجارة العالمية لم تضع قيودا على حق الانسحاب ، إنما حددت إجراءات الانسحاب فقط ، و لم تبحث في أسبابه و تركت أمره لتقدير الدولة الراغبة في الانسحاب باعتبارها صاحبة الشأن .

المطلب الثالث: الحقوق ، الالتزامات ، التصويت في المنظمة العالمية للتجارة WTO

أسفرت جولة أورغواي عن (22) اتفاقا دوليا بما فيها الجات[44] بالإضافة إلى سبعة (7) تفاهمات وقد جاءت كل هذه الاتفاقات والتفاهمات[45] في صورة ملاحق للاتفاق المنشأ لمنظمة التجارة العالمية المعروف باتفاق مراكش[46]، ويرجع وضعها في هذه الصورة إلى الأخذ بمبدأ الارتباط صفقة واحدة[47] ومعناها أن الدولة التي توافق على اتفاق مراكش، تصبح مرتبطة بالاتفاقات والتفاهمات الملحقة كافة دون حاجة إلى التوقيع على كل اتفاق على حدى ومن ثم فليس للدولة الموقعة على اتفاق مراكش أو التي تنظم فيما بعد إلى المنظمة ، أن تختار من هذه الاتفاقات ما يناسبها وترفض مالا يناسبها، فهي ترتبط

---

[44] – أصبح الجات جزءا من الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أورغواي، وأصبح يسمى (جات94) تمييزا له عن (جات47)، والفرق بين الاثنين أن (جات47) يعني الإتفاق الأصلي المكون من 38مادة وملاحقه، وما طرأ عليها من تعديلات منذ التوقيع عليها أما (جات94) فهو يشمل الأول بالإضافة إلى جميع الأعمال القانونية التي اتفقت عليها الأطراف المتعاقدة وكانت نافذة في 1 جانفي 1995، ويدخل في ذلك بروتوكول الانضمام إلى الجات وبروتوكولات الإعفاءات وغير ذلك.

[45] – الفرق بين الاتفاقات والتفاهمات أن الأولى معاهدات دولية منشئة لحقوق والتزامات بالنسبة لأطرافها، أما الثانية فهي في حكم التفسيرات التشريعية التي تستهدف بصورة أساسية توضيح بعض الأحكام الواردة في الاتفاقات الدولية، ويستثنى من ذلك التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات الذي اشتمل على حقوق والتزامات تتجاوز ما جاء في الجات والاتفاقات الدولية الأخرى.

[46] – يلاحظ الفرق بين اتفاق مراكش وبروتوكول مراكش، فالأول هو الاتفاق المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة مع بيان المجالس واللجان التي تتكون منها، وشروط الانضمام إليها وتعديل أحكامها، أما الثاني فهو وثيقة مستقلة من وثائق جولة أورغواي تتضمن التخفيضات الجمركية والتنا زلات المتفق عليها أثناء جولة أورغواي، وقد أصبحت جزءا لا يتجزأ من جات 94.

[47]–جاء النص على هذا المبدأ في الفقرة الثانية من المادة الثانية من اتفاق مراكش وفي الفقرة الأولى من المادة(12) من الاتفاق نفسه.

بها جميعا دفعة واحدة[48].ويترتب على مبدأ الصفقة الواحدة أن التوازن بين الحقوق و الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقات و لا ينبغي أن يكون على أساس كل اتفاق على حدة و إنما على أساس ما يترتب على الدول الأعضاء من حقوق و ما يقع عليها من التزامات في كافة الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أورغواي كما لو كانت تلك الاتفاقات تمثل اتفاقا واحدا[49].

-**حقوق الدول الأعضاء في المنظمة** : إن كافة الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة يتمتعون بحقوق متساوية ، كما يتساوون أيضا في الواجبات فلكل دولة عضو بمنظمة التجارة العالمية الحق في المزايا التالية :

– التمثيل في كافة أجهزة المنظمة الرئيسية ، والحق في عضوية المجالس و اللجان الفرعية و كذلك يحق لأي دولة عضو المشاركة في اجتماعات منظمة التجارة العالمية ، التي هي المحقل الدولي الذي يتم فيه وضع وصياغة قواعد التجارة الدولية في مجال التجارة السلعية و في مجال تجارة الخدمات مما يهيئ الفرصة أمام هده الدولة للدفاع عن مصالحها الوطنية .

– يكون لكل دولة عضو بالمنظمة صوت واحد في كافة الأجهزة ، و تتخذ قرارات المؤتمر الوزاري والمجلس العام بأغلبية أصوات الحاضرين فقط .

---

[48] – ومثال ذلك "المدونات" التي اتفق عليها في جولة أورغواي للمفاوضات التجارية، فهي لم تكن ملزمة لكل الأعضاء الجات، وإنما فقط لهؤلاء الأعضاء الذين وقعوا عليها.

[49] – تقرير الأمم المتحدة رقم 25 مقدم من طرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفريق آسيا ، **خاص بالحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات والمنظمة العالمية للتجارة(OMC)**، نيويورك، 1999، ص 03.

-لكل دولة بالمنظمة الحق في طلب تعديل أحكام اتفاقية تأسيس المنظمة ، و كذلك الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ، المشمولة في جولة أورغواي .

– يحق لكل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية ترشيح مواطنيها للعمل كموظفين دوليين بأجهزة المنظمة و فروعها ، و لجانها المختلفة ، و قد أشرنا أن هؤلاء الموظفون دوليون يتبعون المنظمة و لا يعملون لصالح دولهم .

– كما يحق لأي دولة الانسحاب من عضوية المنظمة في أي وقت وفقا للشروط و الإجراءات المحددة بأحكام المادة الخامسة عشر [50].

-التزامات الدول الأعضاء في المنظمة:

– يجب على أي دولة ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الامتناع عن إبداء التحفظات على أي حكم من أحكام اتفاقية تأسيس المنظمة ، و لا يجوز لها أيضا إبداء تحفظات على القواعد التجارة أو أي حكم يتعلق بالاتفاقات الملحقة .

– كذلك يجب على الدولة العضو التعاون و تحقيق التشغيل الكامل للوصول إلى حجم أنمائي كبير و مستقر لاقتصاد عالمي حقيقي و فعال .

– يجب على كل عضو بمنظمة التجارة العالمية الامتناع عن ممارسة أي ضغط أو نفوذ على أي من موظفي المنظمة و ممثلي الدول و أن تكفل استقلالية ممارساتهم لوظائفهم المتعلقة بنشاط المنظمة .

– و على كل عضو بمنظمة التجارة العالمية أن يتحمل جزء من نفقات المنظمة و أن يسدد مساهمته في أسرع وقت وفقا للأنظمة المالية التي يعتمدها المجلس العام .

---

[50]– تقرير الأمم المتحدة رقم 25 مقدم من طرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفريق آسيا ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 03

– وتلتزم كل دولة عضو بمنظمة التجارة العالمية باحترام قرارات المنظمة و العمل على تسوية المنازعات بموجب القواعد المقررة ، ووثيقة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في المنظمة .

–**التصويت في منظمة التجارة العالمية :** المنظمات الدولية ليست سلطة فوق الدول بل إنها تمثل الدول الأعضاء وتعبر عن إرادتها ومن المنطق أن المنظمة الدولية تجسد موافقة الدول الأعضاء على كل ما تصدره من قرارات .وهده القرارات تلتزم الأطراف في المنظمة ولا تلتزم غيرهم[51] .

كما أن القرارات التي تصدر من المنظمات الدولية تتطلب موافقة الدول الأعضاء عليها عن طريق التصويت . فإذا ما حصل القرار على النسبة التي تنص عليها اتفاقية إنشاء المنظمة فإنه يصبح نافدا بحق الدول جميعا سواء أكانت تلك التي وافقت أم التي لم توافق عليه ، وتختلف نسبة عدد الأصوات التي يتطلبها كل القرار بحسب طبيعته طبقا لنصوص اتفاقية أنشاء المنظمة فبعض القرارات قد تتطلب موافقة الدول الأعضاء جميعها وبعضها يتطلب موافقة ثلاثة أرباع عدد الأعضاء و بعضها يتطلب ثلثي الأعضاء و بعضها نصف الأعضاء زائد واحد ، بحسب ما تنص عليه اتفاقية إنشاء المنظمة و في الأحوال جميعها لا يصدر أي القرار من منظمة دولية ما لم يحصل على نسبة تقل عن نصف عدد الدول الأعضاء المشتركة بالتصويت .

و القاعدة التي أخذت بها اتفاقية الجات عام 1947 هي وجوب موافقة الدول الأعضاء جميعها في الاتفاقية عند إصدار أي قرار من الدول الأعضاء في الاتفاقية و يتطلب لإصدار قرار إجراء مفاوضات لمدة طويلة لإقناع الدول الأعضاء غير أن اتفاقية الجات عام 1994 و اتفاقية منظمة التجارة العالمية جاءت بقاعدة عامة و هي موافقة الدول الأعضاء جميعها على أي قرار يصدر منها (توافق الآراء) لأنها تحرص على أن تكون جميع قراراتها بالإجماع و الحكمة في ذلك هو أن التجارة الدولية عمل متقابل بين الدول فالدولة التي لا توافق على قرار معين فإنها تضر بحرية التجارة الدولية بسبب الالتزامات المتقابلة غير أن زيادة عدد الدول الأعضاء في المنظمة جعل موافقة جميع الدول على القرارات التي تصدر من

---

[51] –سهيل حسين الفتلاوي ، **منظمة التجارة العالمية** ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر ، عمان ، 2006 ، ص104 .

المنظمة أمرا مستحيل و لهدا لجأت منظمة التجارة العالمية إلى مبدأ تفريد قرارات المنظمة وجعلت لكل فئة نسبة من الأصوات لصدورها على وفق طبيعة القرار و الجهة التي تصدره[52].

المطلب الرابع : آلية تسوية النزاعات في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف الـWTO.

إن من أبرز ما جاءت به نتائج جولة أوروغواي إحداث نظام شبه متكامل لتسوية النزاعات الدولية التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية اد خصت تسوية النزاعات في النظام الجديد باتفاقية مستقلة و مرتبطة في الوقت نفسه باتفاقية منظمة التجارة العالمية بسبب إدخال تفاهم تسوية النزاعات DSU[53]ضمن نظام الصفقة الشاملة ، و الواقع إن نظام تسوية النزاعات الذي استحدثته جولة أوروغواي لم يأتي من عدم و انما كان ثمرة تطور طويل لكيفية تسوية النزاعات في إطار GATT47[54].الذي يميز النظام الجديد لتسوية النزاعات في إطار منظمة التجارة العالمية أنه قلب بعض القواعد التي كانت سائدة في ظل GATT47مما أعطى دفعا قويا لتغليب النظام القانوني المحكم على الممارسات التحكمية التي كانت تساعد على بروزها النصوص القانونية لـGATTو الملاحق و التفاهمات و التقنيات و البروتوكولات التي تم الاتفاق عليها خلال جولات الجات التعاقبية التي سبقت جولة اوروغواي. و لقد أدت الآلية الجديدة لتسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية دورا مهما في تطوير الوظيفة القضائية الدولية كما نجحت في استبعاد كثير من أوجه التحكمية لصالح الأحكام في نظام تسوية النزاعات لكنها لم تتخلص نهائيا من التحكمية التي بقيت موجودة في أحد أهم جوانب تسوية النزاعات من الناحية الفعلية.

و بمأن آلية فض المنازعات من أهم انجازات النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد و المتمثل في قيام المنظمة العالمية للتجارة فإنها تقوم على الخصائص التالية و هي أن نظام تسوية

---

[52]– سهيل حسين الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص104.

[53]–المقصود بالصفقة الشاملة هو أن الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية و ما يرتبط بها من اتفاقيات متعددة الأطراف تشكل شكلا متكاملا و من ثم فإنه من يكتسب عصوية المنظمة العالمية للتجارة يعد حكما طرفا في جميع هده الاتفاقيات المشمولة و الموصوف بأنها متعددة الأطراف.

[54]–في الواقع لم تكن هده النتيجة طفرة تاريخية بمقدار ما كانت حاجة ملحة أدركتها الكيانات الاقتصادية الكبرى التي سعت إلى تحسين الية تسوية النزاعات في إطار الجات و تمثلت الخطوة المهمة في هدا المجال بإقرار تطوير نظام تسوية المنازاعات في أثناء مفاوضات جولة أوروغواي سنة1989و سواء أقامت منظمة التجارة العالمية أم لم تقم.و لقد تضمن هدا التعديل الذي أدخل سنة 1989أمورا عديدة كإلزام الطرف المسؤول بالرد على على طلب التشاور في مواعيد قصيرة و محددة و أن يكون للدولة المضرورة الغاء طلب التشاور و أن تطلب بدلا من دلك تكوين فريق التسوية في محددة و كذلك تم ادخال تعديلات على كيفية تكوين فريق التسوية من خبراء مستقلين بدلا من خبراء تابعين لحكوماتهم بحيث تكون قرارتهم بعيدة عن الانحياز.

النزاعات يعد نظام مبني على القواعد و يتمتع بالشفافية في الإجراءات و التحديد الزمني الواضح لكل مرحلة من مراحل النظر في النزاع .كما أنه عند قيام نزاع تجاري بين عضوين في المنظمة يسمح لأحدهما –الطرف المتضرر في الغالب برفع القضية للمنظمة ادا فشلا في التوصل إلى حل ثنائي ودي بينهما .

و عند تلقي المنظمة لشكوى أحد الدول الأعضاء فإن نظام تسوية المنازعات يمر بالمراحل التالية:

-**مرحلة التشاور**: يعتبر التشاور المرحلة الأولى من مراحل تسوية المنازعات التجارية ما بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إعمالا للمبدأ الذي يقضي بعدم عرض النزاع على جهاز تسوية المنازعات من جانب حكومة أي بلد عضو إلا بعد إخفاق تسويته من خلال المشاورات الثنائية[55].و قد تناولت المادة الرابعة من التفاهم أحكام التشاور[56]،حيث تؤكد الأعضاء على تعزيز و تقوية فاعلية إجراءات التشاور كما يتعهد كل عضو بالنظر باهتمام و تعاطف إلى أي طلبات يقدمها عضو أخر تتعلق بتدابير العضو الأول و تؤثر في تطبيق أي اتفاق مشمول مع توفير فرصة كافية للتشاور بشأنها.و طبقا لأحكام هده المادة يتعين على العضو الذي يقدم إليه الطلب بالتشاور أن يرد على هدا الطلب خلال عشرة أيام بعد تاريخ تسلمه وأن يدخل في تشاور بحسن نية مع العضو مقدم الطلب خلال فترة لا تتجاوز ثلاثون يوم بعد تاريخ تسليم الطلب بهدف التوصل إلى حل مرضي للطرفين و في حالة عدم التزام العضو الذي يتم تقديم الطلب إليه بهده الحدود الزمنية المشار اليها حالا يكون من حق العضو مقدم الطلب أن يلجأ مباشرة إلى طلب إنشاء فريق التحكيم كذلك يمكن للطرف الشاكي أن يطلب انشاء فريق تحكيم اد أخفق التشاور بين الطرفين خلال ستون يوم تالية لتاريخ تسلم طلب التشاور في التوصل إلى تسوية للنزاع. وتتيح أيضا هده المادة استثناء من الالتزام بهده الحدود الزمنية في حالات الاستعجال بما فيها تلك المتعلقة بالسلع سريعة التلف حيث تقضى في مثل هده الحالات بأن يتم الدخول في التشاور خلال فترة لا

[55] -Business Guide to theUruguay Round ;International trade center .UNCTAD/WTO(ITC) and Commonwealth Secretariat (CS) .Geneva . 1996 .p40 .

[56] -The Results of the Uruuay Round of Multilateral Trade Negotiations the Legat Texts .first published 1994 by GATT Secrétariat Reprint éd in 1995 by the WTO Center William Rappond Geneva Switzer land p521.

تتجاوز عشرة أيام بعد تاريخ تسلم الطلب بدلا من ثلاثون يوم و كذلك بإمكانية قيام الطرف الشاكي بطلب إنشاء فريق تحكيم إدا أخفق التشاور في تسوية المنازعات و هدا خلال فترة عشرين يوم بعد تسلم الطلب بدلا من ستون يوم في الحالات العادية و الملاحظ من المقصود من هده الحدود الزمنية التي تنظم عملية التشاور هو عدم ترك حرية إدارته في أيدي أطراف النزاع حتى لا يلجأ أي منهما و خاصة الشاكي إلى استخدام التشاور كإجراء للمماطلة و إضاعة الوقت بهدف إهدار حقوق الطرف الأخر[57].

-**مرحلة المساعي الحميدة و التوفيق و الوساطة:** تعتبر المساعي الحميدة و التوفيق و الوساطة المرحلة الثانية من مراحل تسوية المنازعات التجارية حيث تقضى المادة الخامسة من التفاهم بأنه يمكن في أي وقت لأي طرف في المنازعة أن يطلب المساعي الحميدة أو التوفيق او الوساطة بهدف التوصل إلى حلول مقبولة لهده المنازعات و في حالة عدم التوصل إلى حل للمنازعة من خلال هده الإجراءات يمكن للطرف الشاكي أن يطلب إنشاء فريق تحكيم غير أنه يجوز مواصلة إجراءات المساعي الحميدة او التوفيق أو الوساطة في نفس الوقت الذي تجرى فيه عملية إنشاء فريق التحكيم[58].

-**مرحلة فرق التحكيم** : يعتبر اللجؤ إلى التحكيم أي عرض النزاع على جهاز تسوية المنازعات المرحلة الثالثة لتسوية المنازعات و يتألف فريق التحكيم عادة من ثلاثة أشخاص ما لم يتفق أطراف النزاع على أن يتألف من خمسة أشخاص و تقترح سكرتارية المنظمة أسماء المرشحين من قائمة تحتفظ بها تضم خبراء حكوميين و غير حكوميين و يجب على فريق التحكيم أن يقدم توصياته إلى جهاز تسوية المنازعات خلال مدة تتراوح ما بين 6-9أشهر و ينظر الجهاز في توصيات الفريق و يصدر قراراته خلال تسع أشهر من تاريخ تشكيل فريق التحكيم (يتم تنفيذ قرارات جهاز تسوية المنازعات فورا بإزالة أسباب الضرر أو بدفع تعويض للدولة المتضررة)[59].

---

[57] -Evans Philip and Walsh James .**The EIU Guide to the New GATT** ; The Economist Intelligence Unit. London . United Kingdom .1994 . p47.

[58] -The Results of the Uruguay Round .**OP .Cit** .pp409-410.

[59]-عادل محمد خليل ، **المنظمة العالمية للتجارة إنشاؤها و آلية عملها** ،مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005، ص13.

و يجوز لأي من طرفي النزاع رفع الاستئناف اد لم يوافق على توصيات فريق التحكيم و يتم استدعاء ثلاثة فقط من الأعضاء السبعة في هيئة الاستئناف لمباشرة الدعوى و يتعين تقديم تقريرا إلى جهاز تسوية المنازعات خلال مدة تتراوح مابين 60الى 90يوم حيث يقتصر التقرير على المسائل القانونية الواردة في تقرير فريق التحكيم و على التفسيرات القانونية المنبثقة عنها و يصدر جهاز تسوية المنازعات قراراته خلال اثني عشر شهرا من تاريخ تشكيل التحكيم.

-**مرحلة تنفيذ القرارات:** و هي المرحلة الأخيرة لجهاز تسوية المنازعات حيث يتم تنفيذ قرارات جهاز تسوية المنازعات بالامتثال الفوري من جانب الطرف المخل فإذا لم يتيسر له ذلك يجوز للجهاز منحه مهلة معقولة للتنفيد فإذا لم يمتثل بعد انتهاء المهلة يجوز للطرف المدعي طلب تعويض كما يمكن للطرف المخل أن يعرض التعويض من تلقاء نفسه فإذ لم يمتثل الطرف المخل و رفض دفع التعويض يجوز للطرف المتضرر أن يطلب من الجهاز تخويله اتخاذ إجراء مضاد بتعليق التزاماته تجاه الطرف المخل كرفع التعريفة الجمركية على المنتجات التي يستوردها من هدا الطرف و بشرط أن يكون حجم التجارة التي سيتم رفع التعريفة الجمركية عليها مساويا تقريبا لتلك المتضررة من التدابير موضوع الشكوى[60]. و الجدول أدناه يوضح المدة المستغرقة لكل مرحلة من مراحل تسوية المنازعات.

الجدول رقم02:المدة الزمنية للنظر في القضايا المرفوعة من قبل جهاز تسوية المنازعات بالمنظمة

المرحلة أو جزء من المرحلة	المدة المستغرقة
التشاور , التوسط , التوفيق.....الخ	**60يوم**

[60]-عادل محمد خليل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص14.

تعيين المجلس و أعضاءه	45يوم
صدور تقرير المجلس للأطراف المتنازعة	6أشهر
التقرير النهائي للدول الاعضاء بالمنظمة	3أسابيع
تبني جهاز التسوية لنتائج التقرير اد لم يكن هناك طعن	60يوم
المجموع في حالة عدم و جود طعن	سنة واحدة
تقرير الطعن	ما بين60و90يوم
تبني جهاز التسوية لنتائج تقرير الطعن	30يوم
المجموع مع الطعن	سنة واحدة و ثلاثة أشهر

Source :Disputes www.WTO.org

كذلك فيما يتعلق بتطور عدد النزاعات عبرى سنوات عمر المنظمة فإن الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم04 :عدد النزاعات السنوية المرفوعة لجهاز تسوية المنازعات في المنظمة خلال الفترة من1995–2010.

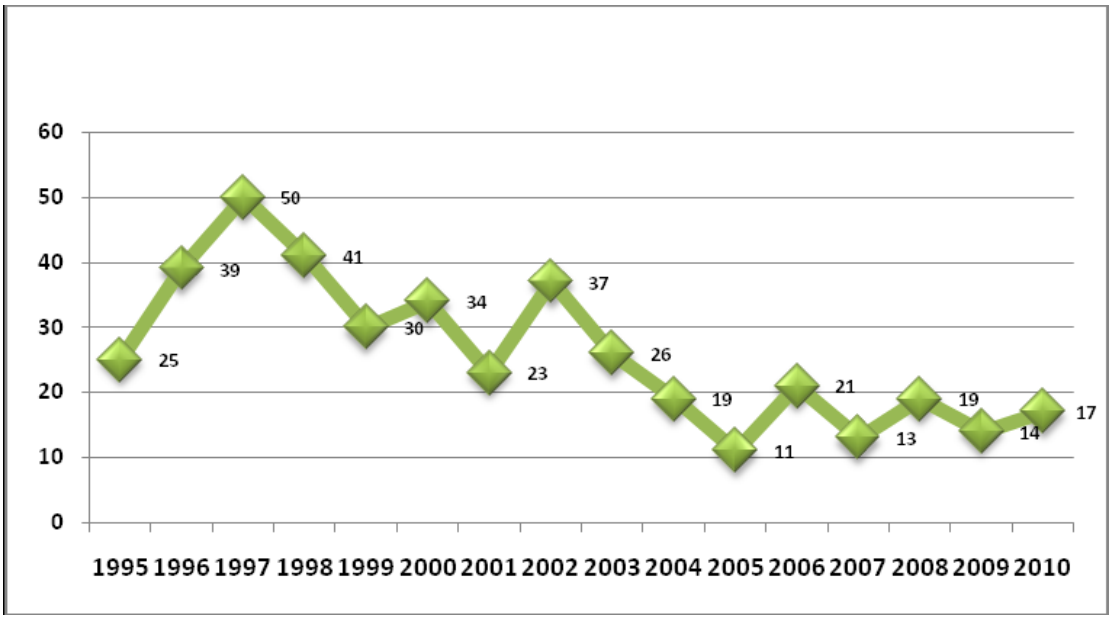

المصدر: أحمد بلوافي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص12.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن التوزيع لم يكن برتيرة واحدة صاعدة أو نازلة بل يغلب عليه طابع التدبدب ففي السنوات الثلاثة الأول (95, 96, 97) يلاحظ و تيرة متصاعدة من 25 حالة إلى 39 ثم 50 على التوالي و في السنوات الثلاث أتت بعدها مباشرة أي من 97الى 99 نلاحظ وتيرة متنازلة أما بعد

ذلك فلم تكن الأمور تسير على نفس النسق بين ثلاثة سنوات متوالية عدا السنوات الأربع بين 2002 و 2005 حيث نلاحظ وتيرة متنازلة من 37الى 11نزاعا و على كل فإن عدد الحالات كما ذكرنا لا يقارن بحال بما كان عليه الوضع أيام الجات و قد قدم لهدا الوضع تفسير على انه ايجابي حيث أن التحسينات التي أدخلت على الجهاز مع التوجه القانوني للموضوع شجع الدول النامية و الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة إلى اللجوء إليه في حال مواجهتها للمنازعات التجارية .

المبحث الرابع : المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة من سنغافورة إلى هونغ كونغ.

ينص اتفاق منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995 على عقد مؤتمرات وزارية لبحث القضايا المطروحة على المنظمة في كل مؤتمر بحيث يعقد مؤتمر وزاري مرة على الأقل كل سنتين و تعتبر هده المؤتمرات أعلى سلطة في أجهزة المنظمة وتقوم بإتخاد القرارات الضرورية و الهامة التي تستهدف تحقيق مزيد من التحرير للتجارة و ضمان قيام المنظمة بدورها الأكمل من خلال وضع منظم و أسلوب إداراتها ، ومنه سوف نتطرق إلى أهم المؤتمرات الوزارية للمنظمة و هدا من حيث القضايا التي طرحت ومن حيث الأبعاد المختلفة لكل مؤتمر[61]. و ذلك من خلال التحليل التالي :

المطلب الأول : المؤتمرات الوزارية من سنغافورة إلى سياتل.

[61] - Frederic Andres . **international Trade Theory** .London . New York . 2008 . p56 .

-**مؤتمر سنغافورة 1996:** يعتبر المؤتمر الوزاري الأول بمنظمة التجارة العالمية الذي عقد بسنغافورة في ديسمبر 1996 و هو أول مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية ينعقد بعد إنشائها وبداية عملها في أول يناير 1995. وقد تضمن إعلان سنغافورة النقاط التالية[62]:

-مشكلة الحقوق الاجتماعية .

-الفرص و التحديات التي تواجه دمج الاقتصاد.

-النمو الاقتصادي و التجاري .

-معايير العمالة المركزية المعروفة دوليا .

-مشكلة تهميش الدول الفقيرة .

-دور المنظمة العالمية للتجارة .

-الدول النامية و الفقيرة .

-تسهيل التجارة .

-**مؤتمر جنيف 1998:** عقد هدا المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية ، هده المرة بجنيف بسويسرا و ذلك عام 1998 ، و قد جاء هدا المؤتمر ليطرح موضوعات جديدة بعد أن مر على إنشاء منظمة التجارة العالمية حوالي أربعة سنوات. وقد تضمن هدا المؤتمر الإعلان عن النقاط التالية [63]:

- التأكد على ضرورة الالتزام الأمين بتنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي مع إجراء تقييم لذلك التنفيذ في المؤتمر الوزاري الثالث الذي سيعقد في سياتل .على أن تتم عملية التقييم على حدة أخدا في الاعتبار أهداف تلك الاتفاقيات .

---

[62]--سمير محمد عبد العزيز ، **مرجع سبق ذكره** ، ،ص176.

[63]- المرسي السيد حجازي ، **منظمة التجارة العالمية , عرض تاريخي تحليلي لبنان و منظمة التجارة العالمية** ، الدار الجامعية ، بيروت ، 2001، ص38.

– أشار الإعلان إلى رفض طرح موضوع معايير العمل حتى على مجموعة العمل حيث رفضت الدول النامية طرح هدا الموضوع نهائيا .

– تكليف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتنفيذ برنامج الإعداد للاجتماع الوزاري القادم في سياتل.

–**مؤتمر سياتل 1999:** عقد الاجتماع بمدينة سياتل الأمريكية بحضور ممثلي 135 دولة واتسم بمحاولة الأطراف التجارية القوية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان و يعد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية و من أهم الموضوعات التي طرحت في هدا المؤتمر هي مسألة تطبيق اتفاقية جولة أوروغواي و المناقصات الحكومية والتجارة الالكترونية و تمديد مدى السماح الممنوع للدول النامية و معايير العمل و التجارة و المعاملة التفضيلية للدول الأقل نمو و البيئة و التجارة و الكائنات المحورة وراثيا و التجارة و الاستثمارو الخدمات و المنافسة و التجارة و تسهيل التجارة وقطاع الزراعة و قضايا الإغراق و المنسوجات و الملابس[64]. غير أن مؤتمر سياتل لقي معارضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تخشى من منافسة اليابان وكوريا الجنوبية والعديد من الدول النامية في هذا المجال علاوة على ما قد يسببه هذا من إعطاء الفرصة لمواجهة قوانين الإغراق التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية[65].

المطلب الثاني : المؤتمرات الوزارية من الدوحة حتى هونغ كونغ.

–**مؤتمر الدوحة 2001:** انعقد مؤتمر الدوحة في نوفمبر 2001 و هدا للتفاوض من أجل تسوية المنازعات و تحديد القضايا التي تحتاج إلى المزيد من النقاش .و أهم المواضيع التي تم التطرق إليها في هدا المؤتمر هي قطاع الزراعة و التي تلعب دور كبير في الدول النامية و الأقل نمو و التعريفة الجمركية

---

[64]–عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره** ص371 ص385.

[65]– سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص484–485.

و حصص التعريفة الجمركية و الدعم المحلي و المنافسة[66]. وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بصناعة الأدوية.

إلا أن مفاوضات مؤتمر الدوحة تميزت بالفشل بسبب الخلاف الحاد بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، و الاتحاد الاوروبي و الدول النامية ، حيث هنا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار ما يعرف بالقانون الخاص بالمزارع الأمريكية و قانون الاستثمار الريفي الذي قدم زيادة في الدعم الزراعي بمقدار 73,3بليون دولار خلال 10 سنوات و إعلان الاتحاد الأوروبي عن مراجعة إضافية للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى موضوع القطن.

مؤتمر كانكين2003: عقد المؤتمر الوزاري الخامس ، لمنظمة التجارة العالمية في كانكون في سبتمبر و ذلك بغرض تقييم سير مفاوضات جولة الدوحة و القرارات التي اتخذت فيه كانت أهم نقاشات هدا المؤتمر حول ، الزراعة ، الخدمات ، نفاد المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، مفاوضات البيئة و تسوية المنازعات التجارة و نقل التكنولوجيا تقرير لجنة التجارة و البيئة[67] .

إلا أن هدا المؤتمر فشل و هدا لعدة أسباب و منها[68] :

-عدم و موافقة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي على تخفيض مستويات الدعم المحلي للمزارعين و رفضهم لإزالة دعم الصادرات للمنتجات الزراعية ، كما طالبت بدلك الدول النامية و التي تضررت من هده السياسات.

---

[66] - Harald Hohmann . **Agreeing and Implememting The Doha Round of The WTO** . CAMBRIDGE . University Press . 2008 .pp51-272

[67] - Amrita Narlikar **. Op cit** . p109.

[68]-عادل محمد خليل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص06.

-اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على مقترحات دول غرب إفريقيا الخاص بإزالة الدعم الذي تقدمه لمزارعي القطن خلال ثلاث سنوات باعتباره السبب الرئيسي في الانخفاض الحاد لعائدات صادراتها من هده السلع و التي تمثل عماد الاقتصاد في هده الدول الفقيرة.

-محاولة الاتحاد الأوروبي و اليابان إدراج مواضيع سنغافورة في الإعلان الوزاري و إصرارهم على بدأ مفاوضات في مواضيع المنافسة ، الاستثمار ، تيسير التجارة ، و شفافية المشتريات الحكومية جميعا. و قد رفضت الدول النامية ذلك باعتبار أن اتخاذ القرار حول البدء في هده المفاوضات يجب أن يحظى بتوافق أراء كل الدول الأعضاء في المنظمة و تتخوف الدول من أن تؤدي هده المفاوضات إلى إضافة أعباء و قيود جديدة على اقتصادياتها و هي الدول التي لم تنته بعد من التنفيذ الكامل للاتفاقيات الموقعة منذ عشر سنوات.

-ظهور مجموعة الـ21بقيادة البرازيل و الصين و الهند و جنوب إفريقيا و ماليزيا كمجموعة ضغط تمثل مصالح الدول النامية ، و إصرارها على الحصول على تنازلات من الدول المتقدمة خاصة في مواضيع الدعم الزراعي ، ورفضها مقترح الاتحاد الأوروبي ربط تقديم تنازل في موضوع الزراعة بموافقة الدول النامية على بدء مفاوضات في مواضيع سنغافورة.

-**مؤتمر هونغ كونغ :** في 29 من شهر يناير من سنة 2005 اجتمع 23 وزيرا للتجارة في البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة في دافوس بحضور سويسرا الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية كندا استراليا ينوزيلندا النرويج اليابان كوريا الأرجنتين تشيلي مصر هونج كونج الهند اندونيسيا كينيا ماليزيا المكسيك باكستان سنغافورة جنوب إفريقيا و تيلاندا و كان الهدف من هدا الاجتماع هو وضع المفاوضات في الطريق الصحيح تمهيدا للمؤتمر الوزاري السادس الذي عقد في هونج كونج في شهر ديسمبر من سنة 2005[69].

[69]-أحمد طلفاح ، **المنظمة العالمية للتجارة من الدوحة إلى هونج كونج** ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، 2006ص11.

و يمكن تلخيص نتائج هذا المؤتمر في النقاط التالية[70]:

في مجال الزراعة :وافقت الدول الأعضاء على إنهاء الدعم الذي تقدمه الدول الغنية لصادراتها الزراعية بشكل تدريجي بحلول سنة 2013. كذلك يتم تحديد أساليب المفاوضات بنهاية 30ابريل 2006، ويتم تقديم جداول الالتزامات بموعد أقصاه نهاية 2006. و النظر في وضع الية وقاية بالنسبة للدول النامية .وقد كان هدا الاتفاق بمثابة حل وسط بين الدول المتقدمة و الدول النامية.أما في موضوع القطن ، فقد تم الاتفاق على إلغاء دعم صادرات من قبل الدول الغنية بحلول سنة 2006، و هو ما كان مطلبا أساسيا للمجموعة الإفريقية ، التي طالبت أن يلغى الدعم على صادرات القطن بوتيرة أسرع مما سيتم الاتفاق عليه بالنسبة لباقي المحاصيل . و قد كان الخلاف الرئيسي في هدا الموضوع بين دول شرق إفريقيا و الولايات المتحدة الأمريكية (أكبر مصدر للقطن في العالم و التي تدفع4 مليارات دولار على شكل دعم لصادراتها)حيث ترى دول شرق إفريقيا أن دعم القطن الذي تقدمه الولايات المتحدة سوف يؤدي إلى تقوية الأسواق و يجعل من الصعب على الدول الفقيرة الحصول على أسعار عادلة لمنتجاتها.

–في مجال النفاد إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية : نص الإعلان على أن يتم الاتفاق على أساليب و آليات المفاوضات في موعد أقصاه نهاية ابريل 2006، و أن تقدم جداول الالتزامات في نهاية يوليو 2006 ، و النظر في المبادرات القطاعية التي ستكون على أساس طوعي بين الأطراف المهتمة.كما راع النص حق الدول النامية في تحديد المنتجات الحساسة.و تم اعتماد المعادلة السويسرية للتخفيض في الرسوم الجمركية.

–في مجال التجارة في الخدمات:متابعة الارتكاز على ما جاء في حزمة يوليو و أهمية النظر في حجم اقتصاديات كل دولة عضو منفردة و بموجب القطاعات ، على أن يراعي في ذلك الاهتمامات التصديرية للدول النامية و أن توافق الدول الأعضاء على الدخول في مفاوضات متعددة او ثنائية على أن يكون 31 اكتوبر 2006 موعد لرفع الجداول النهائية لالتزامات الدول.

---

[70]–**نفس المرجع** ،ص13 ص14.

-في مجال المعاملة الخاصة و التفضيلية للدول النامية :تؤمن الدول الأعضاء المتقدمة دخول السلع من الدول النامية إلى أسواقها بدون رسوم جمركية أو حصص و ذلك بنهاية سنة 2008 او عند تطبيق أية اتفاقية نهائية لتحرير التجارة يتم إقرارها ، بحيث يتم إدخال ما لا يقل عن 97بالمائة من المنتجات القادمة من دول أقل نموا.أما نسبة 3بالمائة المتبقية التي تعني حوالي 400منتج فإنه يمكن للولايات المتحدة و اليابان أن تمنعها من دخول أراضيها.

و باختصار ، كان من المؤمل من مؤتمر هونغ كونغ إعادة الثقة بمنظمة التجارة العالمية وزيادة الثقة بين الدول النامية و المتقدمة ، بحيث يزيد من اندماج الدول النامية و الدول الأقل نموا في الاقتصاد العالمي و اختتام برنامج عمل الدوحة بكافة محاوره ، إلا أن نتائج المؤتمر لم تكن حاسمة بالدرجة المطلوبة ، و علينا انتظار ما ستسفر عنه الجولات القادمة من المفاوضات.

و كذلك فإنه بالرغم من التزايد الكبير لانضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة طمعا في تحسين أوضاعها الاقتصادية إلا أن أمالاها باءت بالفشل نظرا لتصادم المصالح مع الدول المتقدمة التي تسعى دوما إلى تحقيق مأربها الخاصة و لو على سبيل الدول الأخرى.

الخاتمة :

يتضح من خلال هدا الفصل و المتمثل في ماهية المنظمة العالمية للتجارة ، أن النظام التجاري العالمي قد تطور بشكل سريع من خلال الجولات العديدة التي عقدت في إطار اتفاقية الجات .و بمجيء الجولة الأخيرة من عام 1986 إلى 1993 التي تعرف بجولة أوروغواي تم الإعلان عن ميلاد المنظمة

العالمية للتجارة ، هده الأخيرة أخدت على عاتقها مهمة الإشراف و الرقابة على تنفيذ اتفاقيات أوروغواي وحل ما ينشأ عنها من منازعات بين الدول الأعضاء و العمل على إزالة كافة العوائق بالتعاون مع الهيئات و المنظمات الدولية التي تحول دون حرية التجارة العالمية ، و منه يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة و تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي و تقويته في مجال تحرير التجارة الدولية و زيادة التبادل الدولي و النشاط الاقتصادي العالمي و تقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، في رسم و توجيه السياسات الاقتصادية الدولية .

كما أنه نظرا لأهمية هدا النظام التجاري العالمي الجديد ، في تحرير التجارة الخارجية وفق عدة قواعد و مبادئ ، سارعت مختلف الدول للانضمام إليه حيث وصل عدد الدول الأعضاء إلى 159 دولة سنة 2013 ، و بما فيها الدول النامية التي اعتبرت أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكنها من الاستفادة من التقسيم الدولي للعمل خاصة في ظل المعاملة الخاصة التي تمنحها المنظمة للدول النامية ، و لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل هيئة هده الدول نفسها لتحقيق مكاسب الانضمام و المنافسة أو ستصبح أسواق للدول المتقدمة ؟ الإجابة ستكون في الفصول الموالية.

الفصل الثاني: تنظيم وتطور برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

في ظل العولمة الاقتصادية و التي كانت تشكل التجارة السلعية و الخدمية و انفتاح الأسواق و الخوصصة أهم مواضيعها ، دفع هدا كله الدول النامية إلى تحرير اقتصادياتها و الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تفرضه العولمة، و لتحقيق ذلك قامت هده الدول بالعمل على إصلاح اقتصادياتها

ضمن ما يسمى ببرامج الجيل الأول ،إلا أن فشل أغلبية هده الإصلاحات و ما نجم عنها من أثار على مؤشراتها الداخلية و الخارجية، حيث أن أغلبية هده الدول لم تنجح و تأخرت في إصلاح اقتصاديتها و أرجع البعض هده الأسباب إلى أزمة حكمانية وانتشار الفساد في هده الدول و لتوضيح أكثر سنتعرض إلى الفصل التالي و المتمثل في تنظيم وتطور برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية وفق المباحث التالية :

- ✓ **المبحث الأولى : خصائص الدول النامية .**
- ✓ **المبحث الثاني : برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية .**

المبحث الأول : خصائص الدول النامية.

بالرغم من تباين الظروف الاقتصادية و الثقافية و الهياكل السياسية للبلدان النامية إلا أنها تشترك في عدد من الخصائص العامة التي تميزها عن البلدان المتقدمة اقتصاديا ، و في مايلي نعرض عدد من الخصائص الرئيسية لهده الدول :

المطلب الأول : الخصائص الاقتصادية.

يمكن تلخيص أهم الخصائص الاقتصادية للدول النامية فيمايلي :

-**الزراعة و الموارد الطبيعية** : يعتمد سكان البلاد النامية اعتمادا شديدا على النشاط الزراعي كمجال للعمل و كمصدر للرزق فتكشف الإحصائيات أن القطاع الزراعي يسهم بحوالي الثلث من إجمالي الناتج القومي للبلدان النامية كما يعمل في نطاقه 66 % من القوة العاملة أي ثلثي القوة العاملة في تلك البلاد ... وكنتيجة لذلك تعيش الغالبية العظمى لسكان الدول النامية في المناطق الريفية ، إدا تصل نسبتها إلى 80 من مجموع سكان هده البلاد كذلك عند المقارنة مع الوضع في بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة و بريطانيا يظهر الفرق الشاسع متمثلا في حالة مساهمة القطاع الزراعي في هدين البلدين 2% وهناك حقيقة هامة أمكن استنتاجها و هي ضآلة نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الدول المتقدمة ففي الولايات الأمريكية يعمل 2% [71].فقط من قوتها العاملة في القطاع الزراعي و يرتفع نصيب العامل الزراعي من الإنتاج الزراعي أي هناك ارتفاع كبير في إنتاجية بالمقارنة مع إنتاجية العامل الزراعي في البلاد النامية .و الدليل على صدق هدا الاستنتاج أن الإنتاج الزراعي الذي يقوم على تحقيقه 2% من القوة العاملة الأمريكية يضمن الغداء للشعب الأمريكي كله و يحقق فائض يكفي لجعل أمريكا أكبر مصدر للمواد الغذائية في العالم على حين أن دولة نامية كمصر لا يزال أكثر من 50% من الشعب يجد مصدر رزقه في الأرض لا تنتج أكثر من نصف حاجتها من الغداء و تضطر إلى استيراد جزء متصاعد من حاجتها الغذائية.

كما أن الدول النامية تختلف في ثروتها الطبيعية سواء الطاقوية أو المعدنية ، إذ تتفاوت فيها حالة الطاقة تفاوتا بارزا ، وحسب دراسة استند 42 أجرتها الامم المتحدة لـ 96 بلد نامي تم تقسيمها إلى[72] :

---

[71] -هشام محمود الاقداحي ، **معالم الإستراتجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 ، ص73 .

[72]- أحمد فؤاد ، **العالم و تحديات البقاء** ، مطابع الكويت ، الكويت ، 1986 ، ص143.

–البلدان الطاقوية وعددها 31 بلد بما فيها البلدان المنتجة للنفط ، تمتلك هده المجموعة من الناحية الفعلية جميع احتياطات البلدان النامية من النفط التي تقدر بـ 90% من احتياطاتها غاز و أكثر من 50% من احتياطاتها فحم.

–البلدان التي تستورد 25% إلى 75% من استهلاكها ، تتمثل في ثمانية بلدان فقط ، تتمتع على وجه العموم بتوفر الموارد الطبيعية .

–البلدان التي تستورد أكثر من 75% من استهلاكها فهي تعاني من قلة الموارد الطبيعية باستثناء القدرة الكهربائية .

إضافة إلى ذلك توجد البلدان ذات الأساس المعدني ، حيث تختص في استخراج و تصدير المعادن الفلزية التي تشكل جزءا هاما من اقتصادياتها،[73] تتمثل في كل من بوليفيا التشلي –بيرو– جمايكا –المغرب–موريتانيا –غينيا –النيجر و غيرها من البلدان النامية .

–**التبعية الاقتصادية** : يقصد بالتحرر الاقتصادي نفي التبعية الاقتصادية للخارج وسيطرة الدولة على مواردها الاقتصادية على نحو يضع حدا لتسرب الفائض الاقتصادي للخارج فالتحرر السياسي ليس كافيا لتحقيق التحرر الاقتصادي ، ذلك أنه على الرغم من حصول الدول النامية على استقلالها السياسي أعقاب الحرب العالمية الثانية و انفصالها عن النظام الاستعماري ، إلا أنها بقيت في حالة تبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي ، و ذلك بفعل عاملين أساسيين هما:

– نظام التخصص و تقسيم العمل الدولي الذي ورثته هده الدول من مرحلة الاستعمار الذي فرض عليها هيكل اقتصادي مشوه من خلال اعتماده على إنتاج و تصدير المواد الخام للسوق الرأسمالي العالمي و استيراد المنتجات الصناعية.

[73]–افريت هاجن ، **اقتصاديات التنمية** ، مركز الدراسات ، الأردن ، 1998 ، ص66.

– طبيعة التشكيلات الاجتماعية التي تكونت في ظل الاستعمار و التي تتميز بتعدد أنماط الإنتاج و خضوعها و توجهها إلى الأسواق الخارجية بشكل عام .

–**سوء توزيع الدخل القومي :** تزداد حدة التفاوت و عدم العدالة في توزيع الدخل القومي في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة حيث في دولة نامية كالبرازيل ، فنزويلا غواتيمالا جنوب إفريقيا و دول الخليج تظهر عدم العدالة في توزيع الدخل بصورة أكبر بكثير مما هي عليه في دول نامية أخرى كالهند و ماليزيا وتشيلي ، هدا في حين تنخفض هده الظاهرة بدرجة كبيرة في اليابان ، السويد كندا سويسرا و غيرها من الدول المتقدمة ، و إن كانت تظهر في دول متقدمة أخرى كالولايات المتحدة و لكن بدرجة أقل حدة ، حيث تصل نسبة ما يحصل عليه أغنى 20% من السكان الى46,4 % في حين ما يحصل عليه أفقر 20% يصل إلى 5,2% فقط[74].

–**إنتاجية العمل :** يتميز اقتصاد الدول النامية بانخفاض مستوى الإنتاجية إذا قورن مع الاقتصاديات الدول المتقدمة حيث نجد أن إنتاجية العمل منخفضة بشكل واضح في كافة مجالات النشاط الاقتصادي ففي الصناعة مثلا نجد أن مستوى الإنتاجية السائد في معظم الدول النامية لا يكاد يبلغ خمس ما هو عليه في الدول المتقدمة حيث يلزم 5 عمال أو أكثر لإنتاج نفس الكمية من السلع التي يستطيع أن ينتجها عامل أمريكي بمفرده ، و في الزراعة قد تصل هذه النسبة في انخفاضها إلى العشر نظرا لشدة كثافة السكان الزراعيين في الكيلومتر المربع من الأرض، وقد قدر أن الإنتاج بالنسبة للفرد الواحد من السكان الزراعيين في شمال أمريكا وشمال غرب أوربا يبلغ عشرة أضعاف مثيله في الشرقيين الأدنى والأقصى وأمريكا اللاتينية.

بالإضافة إلى سوء تغذية العمال ، انتشار الأمراض المتوطنة و قلة الرعاية الطبية ، كل هذا يجعل العامل في البلاد النامية ضعيفا لا يقوى على العمل طول الوقت اللازم[75].

[74]- Flammange .R . **Economies Growth and Economie Devlopment : counterparts or competitors** . Vol ,28,on 1,oct. 1979 .p12.

[75]– كامل بكري ، **التنمية الاقتصادية** ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1988 ، ص 40.

-**الصادرات والواردات** : قبل التكلم عن الصادرات والواردات في الدول النامية لابد أن نشير إلى نقطة أساسية ، وهي ضعف إنتاجية القطاع الزراعي بصفة مطلقة ، وبقية القطاعات الأخرى بهذه الدول وهذا يعود لأسباب متداخلة تتعلق بمدى الاهتمام بالزراعة والمزارعين، و وسائل الزراعة وسياساتها ،كما أن ضعف إنتاجية الزراعة من جهة وضعف قاعدة الصناعة التحويلية من جهة أخرى ينعكس على موقف التجارة الخارجية في الدول النامية.

وبالتالي فإن حجم الصادرات و الواردات بالدول النامية أقل بكثير من حجم الصادرات والواردات بالدول المتقدمة ، و لعلى السبب الأساسي يعود إلى ضعف مردودية القطاع الإنتاجي بهذه الدول واعتماده على بعض الصناعات الإستخراجية ، كما نجد أن اقتصاديات الدول النامية لم تستطع لحد الآن أن تصل إلى مستوى تحقق فيه صادراتها التغطية الكاملة لوارداتها ، و هذا مؤشر على ضعف الهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادي. لذلك لا بد على هذه الدول أن تعيد بناء إستراتيجية تنموية تمكن من رفع مردودية القطاع الإنتاجي في مختلف المجالات و فتح المجال لتنشيط التجارة الخارجية[76].

المطلب الثاني : الخصائص الاجتماعية و الديمغرافي.

تتميز مجموعة الدول النامية بعدد من الخصائص الاجتماعية و الديمغرافية و فيما يلي سنحاول أن نستعرض أهم هذه الخصائص :

-**الزيادة السريعة في عدد السكان** : تواجه معظم البلدان النامية ما يعرف بالانفجار السكاني نظرا لارتفاع نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان منذ الحرب العالمية الثانية و لدلك سنقوم بعملية مقارنة لمعدل النمو السكاني بين مجموعة من الدول المتقدمة وأخرى نامية حسب الجدول التالي :

---

[76]- عبد السلام أبو قحف ، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1989، ص 81 .

جدول رقم 03 : مقارنة معدل النمو السكاني لمجموعة من الدول النامية و مجموعة من الدول المتقدمة خلال الفترة (2000–2010).الوحدة النسبة المئوية.

الدول المتقدمة	معدل نمو السكان%	الدول النامية	معدل نمو السكان%
كندا	0,9	الجزائر	1,51
فرنسا	0,49	المغرب	1,20
السويد	0,45	مالي	3,49

Source: Unctad.Hand book of statistics. 2010. P 23.

من خلال هذا الجدول يتضح أن هناك فارق في معدل النمو السكاني بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وهذا ما يفسر الزيادة السريعة في عدد السكان في كثير من البلاد النامية بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة تخفيضا ملحوظا في الوفيات بالدول النامية ويقدر أن يصل تخفيض معدل الوفيات للأطفال بمقدار الثلثين بين عامي 1990–2015.

إن الزيادة السريعة في عدد السكان بالبلاد النامية يعني أن نسبة كبيرة من السكان تقع في المجموعات العمرية الدنيا ، ففي معظم أجزاء آسيا، إفريقيا و أمريكا اللاتينية تبلغ نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشر نحو 40% من المجموع الـ 46 د السكان، بينما لا تتعدى هذه النسبة 25% بغرب

أوروبا و شمال أمريكا، إلى جانب ذلك يمكن أن نشير إلى أن متوسط العمر في الدول المتقدمة أكبر منه في الدول النامية[77].

-**الفقر و تدهور الحالة الصحية :** تعاني معظم الدول النامية من حالة سوء التغذية و عدم حصول نسبة عالية من السكان على القدر الكافي من الغذاء و ما يترتب على ذلك من تفشي للأمراض و الأوبئة. و على الرغم من التحسن الذي طرأ على مستوى الخدمات الصحية و الطبية ، إلا أن معدل العمر المتوقع في الدول النامية مازال منخفضا مقارنة بالدول المتقدمة يقدر متوسط عمر الفرد بحوالي 52 سنة في الدول الأكثر فقرا (48 سنة في نيجيريا) و 65 سنة في الدول النامية الأخرى و يبلغ 78 سنة في الدول المتقدمة .و يعود دلك إلى حرمان معظم سكان الدول النامية من الخدمات الصحية الأساسية و التغذية السليمة و حتى المياه الصالحة للشرب الأمر الذي يترتب عليه تفشي الأوبئة و الأمراض و ارتفاع معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال . في الدول النامية الأكثر فقرا تسجل 110 حالة وفاة لكل 1000 طفل قبل بلوغ السنة الأول من العمر ، بينما تسجل الدول النامية الأخرى حوالي 40 حالة وفاة لكل 1000 طفل ، ودول المتقدمة 6\1000.

المطلب الثالث : الخصائص الثقافية و السياسية.

يعتبر المستوى الثقافي عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية ، لذلك نجد حرص الدول المتقدمة على أن تصل به إلى أرقى المستويات، غير أن الدول النامية، لا زالت إلى يومنا تعاني مشكل تدني المستوى الثقافي و التعليمي ، فإذا قمنا بمقارنة نسبة المتعلمين البالغين في الدول النامية والدول المتقدمة، نجد أن هذه النسبة تصل إلى 55% في الدول النامية متوسطة الدخل، مقابل 99% بالدول المتقدمة مرتفعة الدخل، و تصل هذه النسبة 42% في جنوب آسيا و69% في الصين والشرق الأوسط.

أما بالنسبة إلى الدول المتقدمة فهذه النسبة تصل إلى 88% ، مما يفسر التباين الكبير بين المجموعتين من حيث التكوين العملي.

---

[77]- منظمة الأمم المتحدة ، **تقرير التنمية البشرية** ، 2003 ، ص 212.

إن انخفاض مستوى التعليم الرسمي من جهة، وعدم انتشاره على نطاق واسع من جهة أخرى (بالدول النامية)، يكون له تأثير مباشر على الإعداد المهني والفني الحديث للأجيال الجديدة، الأمر الذي ينتج عنه هبوطا خطيرا في مستوى التعليم الفني و الحرفي و عجزه عن إمداد السوق المحلي باحتياجاته من الأيدي العاملة الماهرة، مما يجعل ضرورة اللجوء إلى إستيرادها من الخارج، بالرغم من الآثار السلبية التي يعود بها هذا الوضع على عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي .

وإذا نظرنا إلى عدد المقيدين بالمدارس الثانوية لإجمالي عدد الأطفال من سن(12–17عاما) نجد نسبة 23% بالدول النامية مخفضة الدخل،31% بالدول النامية متوسطة الدخل13% للدول الأفريقية30 % في جنوب آسيا و 42% في شرق آسيا

أما فيما يخص الخصائص السياسية للدول النامية ، فإنه يمكن في هذا الإطار أن نشير إلى تزايد الإدراك بأهمية نظام الحكم في التنمية عبر مختلف أنحاء العالم، فالمؤسسات و القواعد والعمليات السياسية تلعب دورا كبيرا فيما إذا كانت الاقتصاديات تنمو أم لا، و فيما إذا كان الأطفال يذهبون إلى المدارس، و فيما إذا كانت التنمية البشرية تتحرك إلى الأمام أو إلى الخلف، و من ثم فإن تحقيق التنمية البشرية ليس تحديا اجتماعيا و اقتصاديا و تكنولوجيا فحسب و إنما هو تحد مؤسسي و سياسي أيضا[78] .

كم أن تخلف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية مع افتقاد إن لم يكن انعدام القيادات الوطنية و القومية الواعية لأهدافها ، المخلصة في أعمالها والتقدمية في أفكارها وسياساتها التي اتبعتها و طبقتها في مجتمعاتها من أجل تقدمها و تطورها، خاصة وأن هناك العديد من البلدان التي لم تخضع لأية سيطرة إستعمارية ، مثل: إيران، اليمن الشمالية، السعودية...الخ، و لكن رغم ذلك فإنها تعتبر دول نامية، إضافة إلى ذلك فان هناك العديد من البلدان الآسياوية وبلدان أميركا اللاتينية

[78] – منظمة الأمم المتحدة ، **تقرير التنمية البشرية للعام** ، 2002 ، ص 51.

والإفريقية، قد حصلت على استقلالها السياسي منذ فترات زمنية طويلة تعود حتى فترة أوائل القرن العشرين، و لكنها هي الأخرى لا تزال تعاني من التخلف مثل : تركيا, مصر, الهند... الخ [79].

و من خلال ما سبق نجد أن فساد البيئة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية كإحدى خصائص الدول النامية جعلت هده الدول تعاني من اختلالات في نظامها الاقتصادي مقارنة بالدول المتقدمة و لتصحيح هده الاختلالات قامت هده الدول بتبني برامج الإصلاح الاقتصادي التي عرضتها المؤسسات المالية الدولية على الدول النامية ، حيث تمثلت هده الإصلاحات في ، برامج الجيل الأول للإصلاحات الاقتصادية و المتمثلة في برامج إدارة الطلب و برامج إدارة العرض .أما النوع الثاني من الإصلاحات الاقتصادية فهي برامج الجيل الثاني و المتمثلة في إشكالية الفساد و غياب الرشاد في الحكم و لأن هده الإصلاحات الاقتصادية كانت نتائجها على درجة عالية الأهمية بل نكاد نجزم بأنها غيرت وجه النظام الاقتصادي لبعض الدول النامية تماما ، و على هدا سنتعرض إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بعد التعريف بمعنى الإصلاحات الاقتصادية في المبحث الموالي .

المبحث الثاني : برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

إن التصحيح الاقتصادي هو عملية ضرورية لكل البلدان لمعالجة الإختلالات الاقتصادية وبالتالي لابد على البلدان النامية إتباع مجموعة من الإجراءات التصحيحية لإقتصادياتها ، و من هدا المنطلق سوف نتطرق و بالتفصيل إلى معنى الإصلاحات الاقتصادية ثم إلى برامج الجيل الأول و الثاني للإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية و هدا كمايلي:

المطلب الأول : برامج الإصلاح الاقتصادي ، المفهوم و الأهداف.

---

[79]– محمد أحمد الدوري ، **التخلف الاقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 ، ص ص 48– 49.

الإصلاح من حيث المعنى اللغوي يعني التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، بينما الإصلاح الاقتصادي يعني تعديل النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه[80]. ومن وجهة نظر صندوق النقد الدولي فإن الإصلاح الاقتصادي يعني الجهود المدروسة التي تبذلها الدولة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات فيها على الوجه الذي يتماشى مع تعزيز فرص النمو وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد[81].

بينما يعني من وجهة نظر آخرين توجيه السياسات الاقتصادية بما يضمن تحقيق علاقة ملائمة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباته بما يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية و إعادة التوازن الاقتصادي العام[82].

كذلك تعبر برامج الإصلاح الاقتصادي عن تلك الحزمة من الإجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا (آلية السوق مثلا)[83]. كذلك يقصد بها على أنها تلك الحزمة من القواعد و الأدوات و الإجراءات و التدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي و الخارجي ، و بالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة و عجز في ميزان المدفوعات و تضخم كبير في المديونية الخارجية و منبع هده الحزمة من السياسات هو التوسع و التطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية و الجهود التي بدلت من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و التي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد و إحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تصب في إعادة التوازن الداخلي و الخارجي خلال فترة زمنية معينة[84].

---

[80] –جودة عبد الخالق، **الاصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة**، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد السابع ، 1996، ص ص134–137.

[81]– صندوق النقد العربي، مسيرة التصحيح الاقتصادي في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي، الدائرة الفنية والاقتصادية ، 1992، ص8.

[82]Robichek , E. Walter **Financial Programming Exercises of** **in Latin America** addressed toa seminear of Brazilian proepessors Economics . Riode Janero . September . 2( )P. 12-13.

[83]–عبد الله مولى ، **قضايا اقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1995، ص41.

[84]–عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي** ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص210.

كما أن بعض الاقتصاديين يعرف الإصلاح الاقتصادي باعتباره عملية علاج للمشاكل التي تعاني منها معظم دول العالم و يتم ذلك من خلال إتباع إجراءات زيادة الصادرات و خفض الواردات وجدب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل و تشجيع النمو الاقتصادي .

كما أن هده الإصلاحات الاقتصادية تهدف في مجملها إلى تحقيق مايلي :

-**تحقيق التوازن المالي الداخلي:** من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة بما يعيد التوازن المالي المحلي بحيث يصل عجز الموازنة إلى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي.[85]

- **الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار** :ويكون في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم هدفا هاما من أجل إزالة التشوهات السعرية والوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار.

- **إعادة التوازن الخارجي و تحسين وضع ميزان المدفوعات** : من خلال تحرير سعر الصرف و تحرير التجارة الخارجية و تنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد القومي ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى اتساع وتنويع قاعدة الإنتاج حيث يكون التصدير هو المحرك للنشاط الاقتصادي ، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى تعزيز المنافسة الدولية للصناعات المحلية في إطار إتباع الاقتصاد القومي سياسة الإنتاج من أجل التصدير واتخاذ سبيل التصدير الموجه للخارج[86].

- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** من خلال سياسات الاستثمار وتطبيق سياسة الخوصصة بالتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص ، أي يكون القطاع الخاص هو القطاع القائد لعملية التنمية و تصحيح أسعار السلع و الخدمات على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي بعد إعادة هيكلة الاقتصاد القومي و إحداث مجموعة من الإصلاحات التي

---

[85] -عبد الرحمن يسري ، **قضايا اقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1995 ، ص43.

[86]- مصطفى و آخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، .دار المسيرة، الأردن ،2000، ص225.

تضمن على المدى المتوسط و الطويل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن و اكتمال الإصلاحات المطلوبة[87].

أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي:

يطلق على مجموعة السياسات الاقتصادية و الإجراءات المالية و النقدية المصاحبة لعملية الإصلاح عدة تسميات ، بحسب الهدف المراد تحقيقه أو نتيجة متوقعة الحصول عليها من جراء تطبيق برنامج الإصلاح. فتسمى بـ برامج التقويم المالي عندما يكون الإصلاح المالي هو العنصر الرئيسي في علاج اختلال ميزان المدفوعات و إعادة التوازن الداخلي والخارجي كما تسمى بـ برامج التثبيت حين يكون الهدف هو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في الاجل القصير من خلال استخدام السياسة المالية و النقدية و غيرهما، ليلعبون دورا هاما في عملية الإصلاح الاقتصادي. و يطلق عليها أيضا برامج التكيف على أساس أن العناية بتصحيح ميزان المدفوعات تتم من خلال تصحيح اختلال مكوناته ، و كذلك الاهتمام بالتطور العام لمختلف المؤشرات الاقتصادية و تعديل الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي ، و ذلك للتخصيص الأمثل لموارد عناصر الإنتاج و صفوة القول انه مهما تعددت التسميات و تنوعت فإن عملية الإصلاح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي تتضمن شقين أساسيين وهما[88] :

-**برامج التثبيت الاقتصادي** : و تعنى بتصحيح الاختلالات المالية سواء كانت منعكسة في التضخم الداخلي أو في عجز القطاع الخارجي أو فيهما معا، و هي الحالة الأكثر انتشارا[89]، و تتصدى هده البرامج التثبيتية إلى علاج المشكلات الاقتصادية القصيرة الاجل مثل مشكلة التضخم ، و رصد الاحتياطات النقدية و كذلك هروب رأس المال الوطني إلى الخارج و عجز الموازنة العامة إضافة إلى الموازنة بين توفير حاجات البلد من التمويل الخارجي من جهة و مقدرته على خدمة مديونيته الحالية و المستقبلية من جهة

---

[87] – إبراهيم منصور ، **الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة** ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988 ، ص76.

[88]–عبد المطلب عبد الحميد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص213.

[89]–مصطفى عبد الله ، **التصحيحات الهيكلية و التحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص32.

أخرى، فمعدل الاستدانة المتاح يحدد درجة التمويل الضروري لتخفيف الاختلالات في الاقتصاد ، و يتم ذلك بواسطة تصميم برنامج تثبيت يضم إجراءات تخفيف الاختلال و توسيع إنتاج السلع القابلة للاتجار و بالتالي تقليل حدة قيد ميزان المدفوعات[90].

أما فيما يخص **برامج التعديل الهيكلي** فتسعى إلى رفع الطاقة الإنتاجية و درجة مرونة الاقتصاد و يشار إلى سياسات التعديل الهيكلي بالسياسات الاقتصادية الجزئية لأن هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الأسواق [91].إضافة إلى اهتمامها بالعوامل التي تؤثر على القرارات الخاصة بالإنتاج و التوزيع و الاستهلاك ،و موازرة مع الأثر الجزئي لهده الإصلاحات فإنها تؤثر أيضا على بعض المتغيرات الكلية مثل الأسعار ، أسعار الفائدة عجز الموازنة العامة و الميزان التجاري. وعلى هدا و من خلال ما تقدم يتضح لنا أن سياسات التثبيت ترتكز على جانب الطلب في حين إن سياسات التعديل الهيكلي الطويلة الاجل ترتكز على جانب العرض و يرى بعض الاقتصاديين أن سياسات التثبيت و التعديل الهيكلي تتداخل و تكمل كل منهما الأخرى[92].

المطلب الثاني : برامج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية

تشمل برامج الجيل الأول للإصلاحات الاقتصادية ، برنامج إدارة الطلب و هو إجراء يتكفل به صندوق النقد الدولي و ذلك من خلال إتباع سياسة تقشفية في الميزانية العمومية وتخفيض قيمة العملة الوطنية والحد من الإصدار النقدي ، وتحرير الأسعار ، وتخفيض الأجور الحقيقية. فالمؤسسات المالية والنقدية الدولية ترى أن سبب المديونية المرتفعة للبلدان النامية هو الإنفاق المفرط في ميزانية هذه البلدان حيث أنها تعيش فوق طاقاتها وإمكاناتها لهذا يجب عليها تقليص هذا الإنفاق وذلك بإتخاذ مجموعة من الإجراءات لتقليص الطلب، ومن بين أهم هذه الإجراءات نجد:

---

[90]–بلقاسم عباس ، **التثبيت و التصحيح الهيكلي** ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 ، ص4.

[91]– **نفس المرجع** ، ص3.

[92]–مصطفى عبد الله ، **مرجع سبق ذكره** ، ص33.

-**التقشف في الميزانية العامة** :و يعتبر ذلك من أهم أهداف التي تبناه صندوق النقد الدولي[93]، سعيا منه إلى تحقيق وضع قابل لنمو ميزان المدفوعات لأن العجز في ميزان المدفوعات يرجع أساسا إلى معدل التضخم المرتفع الذي يرجعه بدوره إلى الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق عن الإيرادات العامة و هو ما يؤدي إلى وجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة ثم تمويله بزيادة عرض النقود و عليه يوصي صندوق النقد الدولي بالتخفيف من هدا العجز و القضاء عليه من خلال:

تخفيض النفقات وأساسا النفقات الاجتماعية ، وبصفة أخص النفقات على الصحة والتعليم (رفع الدعم على أسعار الأدوية، إلغاء العلاج المجاني والتعليم المجاني..)، هذا مع تخلي الدولة تدريجيا عن مهامها الاجتماعية الأساسية. وكذلك ضرورة التخفيض من الميزانية العامة وذلك للحد من عجزها الذي لابد أن لا يتعدى سنويا 1.5 %، هذا التخفيض يمس ميزانية التجهيز والتسيير للقطاع العمومي والإدارات العمومية والخدمات، بالإضافة للضغط على التوظيف، خاصة في التوظيف العمومي والمؤسسات الاقتصادية العمومية، ولتحقيق هدا المبتغى على المدى القصير يطالب خبراء الصندوق بتخفيض الإنفاق الاستثماري العمومي ، بغض النظر عن الآثار السلبية الناتجة عن العملية أما المرحلة الثانية فتمس نفقات الموظفين كتجميد الأجور و توظيف و تسريح الموظفين في القطاع العام في بعض الأحيان ، كما حدث في غانا و المغرب[94] . وكذلك رفع الدعم على السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية الأساسية وتحرير الأسعار، هذا الإجراء الأخير يمس أساسا أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية كالقمح، والأرز والحليب، والسكر. وستكون لهذا الإجراء آثار مباشرة على الأجور الحقيقية و الانخفاض في القدرة الشرائية، كما يمس أسعار المواد الأولية والنصف مصنعة ومواد التجهيز التي تستوردها البلدان النامية والتي تدخل في الإنتاج الصناعي والزراعي.

كما سيمس هذا الإجراء كذلك الأسعار الداخلية للمواد الأولية التي تنتجها هذه البلدان، وأساسا المحروقات، حيث ترى المؤسسات المالية والنقدية الدولية متبوعة بالمنظمة العالمية للتجارة، أنه من

---

[93]–عبد الستار عبد الحميد سلمى ، **تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر** ، المركز الأكاديمي للدراسات ، مصر ، 2001 ص50.

[94] -Hocine Benissad . **L'ajustement Structurel Objectifs et expériences** .OPU . Alger . 1994 . p50.

الضروري اتخاذ إجراءات لرفع الدعم عن أسعار المواد الأولية الطاقوية والأخرى التي تنتجها البلدان النامية، وفي بعض الأحيان الرفع من أسعار هذه المواد لجعلها في نفس مستوى أسعار السوق العالمية وذلك لترشيد استخدام الطاقة من جهة، وجعل المنافسة متكافئة بين هذه البلدان والبلدان الرأسمالية المتطورة.

أما من ناحية الإيرادات فيطالب الصندوق برفع الضرائب و الرسوم الجمروكية و رفع أسعار السلع و الخدمات العامة[95].بهدف ترشيد الاستهلاك.

– **تخفيض قيمة العملة الوطنية** :يوصي الصندوق بأن إجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يحقق نتائج ايجابية للبلد التي تقوم بالتخفيض سواء على مستوى الاقتصادي الداخلي او الخارجي كما أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية و سوق الموازنة و هدا من شأنه منع تسرب النقد الأجنبي للأسواق الموازية بحثا عن الربح ، بالإضافة إلى انه يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للنقد الأجنبي من خلال بيعه في السوق الرسمية ، ومن جانب اخر فان خفض قيمة العملة يؤدي الى جذب رؤوس الأموال الأجنبية، اذ يتنافس المستثمرون الأجانب على استغلال الفرص للإفادة من انخفاض أسعار عناصر الإنتاج الناجمة عن خفض قيمة العملة المحلية[96]

كذلك لتخفيض قيمة العملة أثار على الصادرات و الواردات و كذلك تدفق رؤوس الأموال و تحويلات العاملين بالخارج ، فإن الصندوق يرى أنه من الصواب التدرج في تخفيض قيمة العملة و ذلك باستعمال الأسعار السائدة في السوق الموازية أو باستخدام مرونة الطلب على الواردات و مرونة العرض الصادرات أو بربط التعديل بين الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية او الجمع بين كل هده الأساليبو يكون من الأفضل في كل من هده الحالة التدرج في التعديل حتى يتم الوصول إلى التعديل الذي يؤدي إلى أفضل النتائج النسبية لميزان المدفوعات.

---

[95]–عبد المطلب عبد الحميد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص218.

[96]– جليل كامل غيدان ، **قياس اثر برامج الاصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي (مصر ، الاردن حالة دراسية)**، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2007، ص ص21–20.

كما أن هذا الإجراء سيؤدي إلى تخفيض الواردات والرفع من الصادرات، وهو إجراء فعاّل للضغط على نفقات الدولة وتوجيه المداخيل الناجمة عن ذلك لدفع خدمات الديون، حسب هذه المؤسسات دائما. إلا أن الواقع غير ذلك تماما، حيث تعتبر أغلبية البلدان النامية مستورد كبير للمواد الاستهلاكية الغذائية ومواد التجهيز، كما تستورد بلدان نامية أخرى المواد الطاقوية، وبالتالي فهي تخصص أجزاء هامة من ميزانيتها بالعملة الصعبة لذلك.و لكن في بعض الحالات سيؤدي إجراء تخفيض العملة الوطنية إلى تنشيط بعض القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية، كالفلاحة وقطاع الاستخراج، و ارتفاع مداخيل هذه القطاعات بالعملة الوطنية، إلا أن هذه المداخل ستتولى ميكانيزمات إعادة توزيع الدخل في البلدان النامية إعادة توجيهها لفائدة بعض الفئات المرتبطة بالتجارة الخارجية وبالريع داخل هذه البلدان.

-**الحد من الإصدار النقدي و الضغط على الكتلة النقدية** :يوصي صندوق النقد الدولي في برامجه على إتباع سياسة نقدية انكماشية لضبط نمو عرض النقود ، كوسيلة لتخفيض الطلب الكلي ومن ثم تقليص التضخم . وذلك بواسطة ربط معدلات نمو عرض النقود بمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي و في هدا الخصوص يرى النقديون ضرورة ربط سعر الفائدة بظروف السوق ، بحيث يحقق السيطرة على معدلات نمو كمية النقود[97].و نشير إلى أن عرض النقود له ترابط مع ميزان المدفوعات فالفائض في ميزان المدفوعات يستلزم توسعا نقديا اوتوماتيكيا ، و العجز يستلزم الانكماش النقدي[98]. وبالتالي إن الإفراط في الإصدار النقدي هو سبب التضخم الذي تعاني منه إقتصاديات البلدان النامية، وهو سبب الإنفاق المفرط في هذه البلدان، وبالتالي سبب العجز في ميزانيتها.

- **تحرير سوق العمل وجعلها مرنة:** يفرض صندوق النقد الدولي على البلدان المدينة والتي تشرع في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي، عدم التدخل في سوق العمل وجعلها حرة تخضع لميكانيزمات العرض والطلب على اليد العاملة، لهذا فهو يقترح الضغط على الأجور الحقيقية وإلغاء الربط بين الأجور وبين مستوى الأسعار، كما يقترح إلغاء الحد الأدنى للأجور، وعدم تدخل الدولة في تعيين الخرجين من

---

[97]–ضياء مجيد المساوي ، **الخوصصة و التصحيحات الهيكلية اراء و اتجهات**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1995 ص 20.

[98]–تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي** ، دار اسامة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004، ص213.

الجامعات والمعاهد العليا، بالإضافة للحد من دور النقابات والتقليص من قوانين العمل التي تعرقل السير الحسن لسوق العمل.

وعلى العموم نجد أن هذه الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية التوازن في ميزان المدفوعات وفي الميزانية العمومية، لتحقيق فائض يوّجه لتسديد الديون، هي إجراءات غير كافية ولابد أن تتبع بإجراءات تمس هياكل إنتاج البلدان النامية ومؤسساتها الاقتصادية والسياسية و هدا ما يقودنا إلى برنامج إدارة العرض.

يشمل برنامج إدارة العرض ، العناصر و العوامل في نقل الملكية العامة إلى قطاع الخاص فيما يعرف بالخصصة و تشجيع القطاع الخاص و تحرير الأسعار و تحرير التجارة الخارجية و إطلاق يد الاستثمار و تعديل بنود التعريفة الجمركية و غيرها من الإجراءات و القوانين التي تخص تشجيع القطاع الخاص.و يمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

- **الخصصة** : إن الخصخصة في مضمونها تعني تحول القطاع العام وما يرتبط به إلى القطاع الخاص و إخضاعه إلى آلية السوق بأساليب متعددة، كونها تتضمن تحولا في الأصول الرأسمالية خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد بعيدا عن تدخل الدول في النشاط الاقتصادي[99] ، وبالتالي تهدف الخوصصة إلى علاج ضعف الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمنشآت، ومنه تحقيق مكاسب نتيجة لرفع الكفاءة الإنتاجية من جهة، ورفع كفاءة توزيع الموارد من جهة أخرى. فالعامل الأساسي الذي دفع المؤسسات الدولية، وبعض الحكومات الدول النامية إلى تبني سياسة الخوصصة هو المشاكل التمويلية الناتجة عن وجود عجز مزمن في ميزانية الدولة وفي موازين المدفوعات. وقد تحولت الكثير من وحدات القطاع العام إلى وحدات تمتص موارد ميزانية الدولة، بعدما أصبحت تمثل مؤسسات لتشغيل القوى العاملة بعيدا عن مدى الحاجة لها في هذه المؤسسات.

[99]-Mohsin S. and Molcomlm D. Knight , **Fund – Supported Adjustment programs and Economic Growth** . Occasional paper No. 41 Washington D.C . 1985 . p-p. 11-14.

كما أن التشوهات الهيكلية للدول النامية مرده للأداء الاقتصادي السيئ للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام ، فقد كانت إيراداتها اقل من التزاماتها المالية الجارية و كان عائد رأس المال ضعيفا و قرارات الاستثمار و التسعير و التوظيف تحدد إداريا من جانب الدولة تتحمل أعباء ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام نتيجة الدعم المتواصل لها و نجد أن نظرة برنامج الإصلاح الاقتصادي [100]. للخوصصة تطورت من التخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هده المشروعات ثم التخلص منها جزئيا أو كليا ومن هنا يوصي صندوق النقد الدولي بتصفية هده الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو العمل على إداراتها على أسس اقتصادية وتجارية وتشير أدبيات الصندوق من وضع برنامج ذي آليات خاصة يبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام و مشكلاته ثم تحديد المراد خوصصته ووضع أسس تقييم الأصول ووضع جدول زمني للبيع و إنشاء جهاز خاص يتولى تنفيد هدا البرنامج مع إتباع قواعد بسيطة و شفافة للبيع.

ونجد الدعوة للخوصصة جدورها في المدرسة التقليدية الجديدة النيوكلاسيكية التي نادت بتصفية المشروعات القائمة باعتبارها أحد الحلول للخروج من الكساد التضخمي ، فالمشكلة لم تعد نقص في الطلب الكلي الفعال بل هي نقص في العرض و تصفية هده المشروعات تعمل على زيادة جانب العرض [101]،و يرى الصندوق أن بيع هده الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون إيجابيا على عدة محاور هي :

-التخفيف من أعباء ميزانية الدولة في دعم الوحدات و بالتالي توفير أموال الدعم لتخصيصها في مجالات اقتصادية أخرى أكثر إنتاجية.

-إن عائد هده الوحدات يمكن أن تستخدمه الدولة لسداد جزء من ديونها و تمويل نفقات التقاعد المسبق لمستخدميها.

---

[100]-طارق فاروق الحصر ، **الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر** ، أطروحة دكتورة ، جامعة المنصورة ، مصر ، 2003 ص81.

[101]-رمزي زكي ، **الخوصصة و الاصلاح الاقتصادي** ، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط ، مصر ، العدد الأول ، جوان ، 1994 ، ص4

-استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة إلى القطاع الخاص بسبب زيادة إنتاجية هدا الأخير.

وبالتالي تهدف سياسة الخوصصة، إلى تخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات نتيجة لبيع بعض الوحدات القطاع العام، مما يساعد في النهاية على تخفيض أو إزالة العجز في الميزانية العامة للدولة بالإضافة إلى زيادة كفاءة مؤسسات القطاع العام.

-**تحرير التجارة الخارجية:** يهدف تحرير التجارة الخارجية، إلى زيادة القدرة على المنافسة سواء محليا أو عالميا، وسوف يكون لمثل هذه السياسة تأثيرا على الحساب الجاري وميزان المدفوعات من خلال الامتصاص كما رأينا في الإطار النظري. ورغم ذلك فقد تؤدي سياسة تحرير التجارة الخارجية إلى تخفيض الإيرادات الدولة، خاصة إذا لم يصطحب التخفيض في نسبة الضرائب على الواردات زيادة في الضرائب الأخرى[102].

وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية لسياسات تحرير التجارة وما تحققه من مكاسب على صعيد الكفاءة أو النمو إلا أن هناك أسباب أُخرى تؤكد أهمية هذه السياسة، تمثلت في أن اقتصاديات الدول الرأسمالية تبحث عن أسواق جديدة لتصريف الفائض من منتوجاتها هذا من جهة، ومن جهة أُخرى فان سياسات تحرير التجارة تساعد الاقتصادات النامية على الوفاء بخدمة ديونها من حصيلة صادراتها[103].

أما في ظل غياب نظام مالي جيد وفعال، كما هو الحال في الكثير من الدول العربية فان المصاعب المالية التي تواجهها المؤسسات المعنية لن تمكنها من الاستجابة للمناقشة الخارجية بشكل جيد.و الحقيقة أن مطلب الصندوق بتحرير التجارة الخارجية في البلدان النامية تكمن في أن إشكالية

---

[102] - Benissad H , **Op cit** . p 47.

[103]- سالم توفيق النجفي ، **المنظمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة المنهج الاقتصادي للعولمة** ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد الأولى ، بيت الحكمة بغداد ، 1999، ص3 ص14.

اقتصاديات الدول الرأسمالية تتطلب البحث عن أسواق جديدة لتوسيع صادراتها من جراء الفائض الإنتاجي المتزايد الذي تعاني منه و تمكين البلدان النامية من الوفاء بخدمة ديونها من حصيلة صادراتها[104].

-**توفير فرص لكل من القطاع العام و القطاع الخاص** :يرى صندوق النقد الدولي أن القطاع الخاص له دور كبير في الإنعاش الاقتصادي و يتطلب عدم التمييز بينه وبين القطاع العام حتى تسود البيئة التنافسية و يكون ذلك من خلال:

-فتح رأس مال القطاع العام لرأس مال القطاع الخاص .

-إعطاء ضمانات القروض لكل من القطاعين بالتساوي مع إلغاء الضمانات الخاصة للقطاع العام.

-جعل أسعار الفائدة الخاصة بالقروض متساوية بين القطاع العام و القطاع الخاص .

-التسعير الاقتصادي لمنتجات القطاع العام.

-**تحرير الأسواق** : يتم تحرير الأسواق، من خلال تحرير أسعار السلع، والخدمات، والأجور من القيود الإدارية، بحيث يتم تحديدها بناء على قوى العرض و الطلب من جهة. وتحرير الاستثمار، بحيث ترفع القيود المفروضة على الراغبين في الاستثمار، وإلى تعزيز ميكانيكية السوق، بحيث توجيه الموارد إلى أماكن استعمالها بكفاءة .

و على العموم وبالرغم من جهود الدول النامية في العمل على إصلاح أنظمتها الاقتصادية وفق برامج الإصلاحات الاقتصادية للجيل الأول ، إلا أنها تأخرت في تنفيد تلك الإصلاحات فنجم عنها عدة أثار على مجتمعاتها ، و يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أرجعها البعض إلى أزمة حكما نية و انتشار الفساد و الرشوة فأصبحت هده الأسباب من اهتمام هده الدول في الوقت الراهن و دخول فيما يسمى ببرامج الجيل الثاني.

---

[104]-سالم توفيق ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 3-14 .

المطلب الثالث : برامج الجيل الثاني للإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية

إن إشكالية الفساد و غياب الرشاذ في الحكم لا يعتبر تحديا منفصلا يعالج على طريقة خاصة بل هو جدول أعمال للإصلاحات الاقتصادية يكمل و يعزز جهود الجيل الأول و خاصة في مجال الاستثمار و التجارة ، و على أنه لا يمثل و لا يضمن سياسة اقتصادية مثالية ، إلا أنه يشكل حماية لا غنى عنها لتفادي استمرار السياسة الرديئة و يضمن أن السياسات الجيدة المطلوبة لتحقيق النمو تحظى بشرعية و تنفد بسرعة و إخلاص ، و ترتبط برامج الإصلاحات ارتباطا كبيرا بقظايا الحكم و السياسات المرتبطة به ، من خلال إصلاح الأنظمة التقليدية عن طريق ما يسمى الحكامة أو الحكم الراشد ، و قد استخدم هده المفهوم في نهاية ثمانينات القرن العشرين و قد شاع في أدبيات الإدارة العامة و السياسات العامة و الحكومات و يحمل هدا المفهوم في طياته بعدين رئيسيين يعكس الأول فكر البنك العالمي الذي يتبنى الجوانب الإدارية و الاقتصادية للمفهوم ، أما البعد الثاني فيتعلق بالجانب السياسي للمفهوم و يشمل بالإضافة إلى الإصلاح الكفاءة و التمييز الإداري .

و من الأسباب الداعية إلى الجيل الثاني نذكر محدودية نتائج الجيل الأول ، اقتصار الجيل على تحسين الجوانب النقدية و المالية و إغفال الجيل الأول للعوائق الجذرية العميقة للنمو ، فمن هده الأسباب ظهرت الحاجة إلى الجيل الثاني المتعلقة بمنظومة إدارة الحكم و محاربة الفساد و ممارسة السلطة و المساءلة ، الإطار المؤسساتي و كفاءة الإدارة[105].وحسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن الحكم الراشد هو عبارة عن ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات و عمليات و مؤسسات تتيح للأفراد و الجماعات تحقيق مصالحها[106]. لهذا تنصح المؤسسات المالية والنقدية الدولية بضرورة إتباع برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية بإصلاحات سياسية ومؤسساتية ، فاقتصاد السوق لن ينجح من دون الديمقراطية السياسية ومن دون "**حكم**

---

[105]–حاكمي بوحفص ، **الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة شلف–الجزائر ، العدد السابع ، 2009 ص8.

[106]–بشير مصطفى ، **اقامة الحكم الصالح من خلال مكافحة الفساد** ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي السادس للجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، ديسمبر 2006، ص05.

راشد".

و عل هدا أصبح من الضروري على الدول النامية إجراء إصلاحات اقتصادية إضافية او بما يسمى بالإصلاحات من الجيل الثاني لأن الإصرار على تطبيق الحوكمة و مكافحة الفساد بمختلف أشكاله أصبحت من الشروط اللازمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة و الشاملة كما أن هده الإصلاحات تنطوي على تعديلات أساسية في أدوار المؤسسات الحكومية و التفاعلات بين المواطنين و الحكومة هدا من وعدم تطبيق الحكم الراشد في الدول النامية يؤدي بها إلى ضعف مصداقية الدولة و إلى التهميش في الاقتصاد الدولي و إلى إتاحة الفرصة للتدخل الخارجي و الحرمان من فرص الاستثمار و من المساعدات التي تمنحها المؤسسات الدولية ، حيث أصبحت هده الأخيرة لا تمنح القروض و المساعدات للدول التي لا يكون لديها إدارة قوية و نظم و أجهزة على مكافحة الفساد فيها و على هده الأساس يجب على الدول النامية[107] :

-وضع قوانين ردعية قابلة للتطبيق على كافة المستويات لمن يمارس الفساد.

-إشراك الرأي العام في إدانة الفساد و تشخيص الأنظمة الفاسدة .

-زيادة الوعي بخطورة الفساد بين أطراف المجتمع المدني.

-إصدار تشريعات أكثر فعالية و تقوية كل من النظام القانوني و القضائي.

-توفير الإرادة السياسية من قبل صانعي القرار الراغبين في الإصلاح.

-دعم تأسيس هيئات و مؤسسات أو جمعيات للشفافية و النزاهة سواء كانت حكومية او غير حكومية.

-جدب الاستثمارات الأجنبية التي ترى في الفساد عبء اظافي .

-إعطاء حرية المؤسسات المجتمع المدني لمساءلة الدولة السياسية .

---

[107]-رميدي عبد الوهاب ، سماي علي ، **حتمية الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني** ، الملتقى الدولي جول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، بومرداس يومي 25 و 26 نوفمبر ،2006 ، ص09.

-إعطاء حوافز للعاملين بالقطاع الحكومي و القطاع العام لمقاومة الاصطناع.

و على العموم فإن نجاح هده الإصلاحات الاقتصادية يتوقف على مدى كفاءة الأطراف المسؤولة عن تطبيقها (سياسية ، إطارات فنية متخصصة) . و أيضا على مدى رضا و تقبل المجتمع المعني لهده الإصلاحات .

الخاتمة :

من خلال دراستنا لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية يتضح مايلي:

أن هناك عقبات كثيرة تواجه الاقتصاديات النامية لتنجح في تطبيق إصلاحاتها الاقتصادية و لعل من أهم هده العقبات إشكالية الفساد و إحتكار القناعات السياسية للنشاط الاقتصادي و غياب ما يسمى بالحوكمة الرشيدة في هده الدول .

كما أنه في ظل العولمة وجدت الدول النامية نفسها أمام التحرر الاقتصادي و الاندماج و التكامل العالمي الذي تفرضه العولمة ومنظمة التجارة العالمية WTO. وعلى هدا أصبح تعديل مسار اقتصاديات الدول النامية ضروري من أجل تجنب الآثار السلبية للاقتصاد الدولي على الاقتصاد الوطني ، و الاستفادة من الايجابيات التي قد توفرها العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن اطر معينة و قصد التعرف على أهم الآثار المرتقبة للنظام التجاري الدولي الجديد المتعدد الأطراف على الدول النامية يكون وبالتفصيل في الفصل القادم.

الفصل الثالث :تحليل الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية.

مند إنشاء المنظمة العالمية للتجارة WTOسنة 1995 بمدينة مراكش المغربية ،كوسيلة لتنظيم العولمة الاقتصادية و تأطيرها ، و تحرير التجارة الدولية و تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول سارعت مختلف الدول بتقديم طلبات الانضمام إليها خاصة الدول النامية للاستفادة من مختلف المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية و الدول التي تمر بمرحلة انتقالية و كذلك للدخول فيما يسمى بالتقسيم الدولي للعمل و الاستفادة من مزاياه .

إلا أنه قد صاحب هدا الانضمام الكثير من القلق بشأن مستقبل التجارة العالمية خاصة من جانب الدول النامية التي مازالت تخوض صراعا لتحقيق التنمية الاقتصادية ، و بعبارة أخرى فإن السؤال الذي يفرض نفسه على الدول النامية هو هل ستعمل المنظمة العالمية للتجارة على تحقيق مكاسب للدول النامية في مجالات التجارة الدولية و الاستثمار و رأس المال أم أنها ستضع أمامها عقبات جديدة زيادة

على ما تعانيه هده الدول من مشاكل اقتصادية. الإجابة عن هدا سؤال تكون من خلال هدا الفصل والذي قسمناه إلى المباحث التالية :

- ✓ **المبحث الأول : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصادي العالمي.**
- ✓ **المبحث الثاني : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية.**

المبحث الأول : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصادي العالمي.

إن النظام التجاري العالمي الجديد و المتمثل في المنظمة العالمية للتجارةWTO سوف تكون له انعكاسات هامة بلا شك على الاقتصاد العالمي ، ولعل من أم هده الانعكاسات يمكن إجمالها فيما يلي[108]:

-سوف يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إلغاء أشكال الدعم و القيود غير الجمركية و نظام الحصص و من ثم إلغاء التشوهات في التجارة العالمية .

-زيادة تحفيز دول العالم على تبني برامج للإصلاح الاقتصادي و التحول إلى اقتصاديات السوق الحر.

[108]- جابر فهمي ، **منظمة التجارة العالمية , نظامها القانوني و دورها في تطبيق اتفاقيات التجارة العالمية** ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2009 ، ص175.

-الدعوة إلى الاستخدام الأمثل لموارد الإنتاج لدى كل دولة ، مع إبراز المزايا النسبية لكل منها و من شأنّ ذلك أن يؤدي في الأجل الطويل إلى زيادة مستويات الرفاهية على المستوى المحلي.

-استفادة المستهلكين من انخفاض الأسعار في الدول التي كانت تقيم حواجز جمركية ، و تدعم المنتجين فيها لجعلهم قادرين على المنافسة في الأسواق المحلية على الرغم من ارتفاع أسعار منتجاتهم مقارنة بأسعار المنتجات المناظرة في الأسواق الدولية.

-استفادة المنتجين من زيادة الطلب الخارجي على إنتاج البلدان التي كان إنتاجها يواجه عوائق كمية و جمركية من التي تم إلغاؤها أو تخفيضها في إطار اتفاق الجات.

-تزايد الاعتماد المتبادل بما له من مزايا و عيوب ومن المزايا زيادة الاندماج على الصعيد العالمي بما يؤدي إلى خلق مصالح متشابكة يمكنها تخفيف هده الصراعات الدولية ، أما أبرز عيوبه فهو أنه عند اختلال الاعتماد المتبادل فإن الدول الداخلة في تشابك قوى تنقسم إلى دول تابعة و دول مهيمنة.

-زيادة معدلات التضخم وزيادة تكلفة الواردات في البلدان المستوردة سلعا سوف ترتفع أسعارها في الأسواق العالمية بعد تخفيض الدعم الذي كان يقدم لمنتجيها و مصدريها.

-ارتفاع معدلات البطالة في الدول التي كان المنتجون الصناعيين و الزراعيون يعتمدون فيها على الدعم الحكومي أو على الحواجز الجمركية العالمية للحفاظ على قدرتهم التنافسية بشكل مصطنع.

-زيادة معدل النمو في التجارة العالمية بنسب تتراوح بين 5% و 12%، بما يعني زيادة حجم التجارة العالمية بنحو 745 مليون دولار[109].

إلا أن هده التقديرات تستند إلى تخمينات و إسقاطات يمكن المنازعة فيها و عليه فإن القدر المتيقن هو أن هده الانعكاسات سوف تكون في اتجاه إيجابي بصورة واضحة[110] . و بشكل متفاوت بين دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية و هدا على النحو التالي:

---

[109]-خالد سعد زغلول حلمي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص499.

المطلب الأول : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على الدول المتقدمة

تتميز الدول المتقدمة بالتطور الاقتصادي و امتلاك تكنولوجيا و ارتفاع مستويات الدخل و توفر رؤوس الأموال الضخمة مع توفر العوامل الطبيعية و اليد العاملة المؤهلة حيث هده العوامل سوف تجعل من تحرير التجارة العالمية ذات منفعة مهمة لها ، و على سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تسعى إلى الهيمنة اقتصاديا سواء في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو في إطار معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، و ذلك بما تملكه من إمكانيات هائلة في تصدير السلع الزراعية و المواد المصنعة[111]. أما دول الاتحاد الأوروبي فإنها سوف تكون المنافس الأقوى للولايات المتحدة في جني ثمار هدا النظام العالمي للتجارة الجديد بما تملكه من قوى شرائية ضخمة ماليا و بشريا خاصة و قد توحدت في إطار ما يسمى بالسوق المشتركة و ذلك لمحاولة السيطرة على أسواق البلدان النامية و محاولة دخول السوق الأمريكية نفسها غير أنها تخشى في نفس الوقت سيطرة إنتاج الولايات المتحدة الزراعي على أسواقها لذلك ستكون هناك منافسة قوية شرسة بين هاته الدول المتقدمة لجني ثمار أكثر في ظل هدا النظام التجاري الجديد المتعدد الأطراف.

المطلب الثاني : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على الدول الأسيوية

لقد تزايدت أهمية أسيا في التجارة العالمية بشكل فجائي على مدى العقد و النصف الماضي حيث بلغ إجمالي نسبة الصادرات التجارية للمنطقة 23,1 % ،[112] سنة 2010 من التجارة العالمية كما يغلب على صادرات أسيا السلع المصنعة ، حيث أنه 83,1 % من صادرات أسيا كانت منتجات صناعية في سنة 1992 أما المنتجات الزراعية فأنها تمثل 9,3 % فقط من صادرات أسيا و 18,2% من التجارة الزراعية العالمية .كما يتوقع بأن تستفيد منطقة أسيا كنتيجة لخفض الدعم الزراعي في الدول النامية حيث يجني المصدرون الزراعيون الكبار أكبر الأرباح و أن التحرير المستمر للزراعة المحلية سوف يزيد

---

[110]–مصطفى سلامة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص43.

[111]– سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :دراسة حالة الجزائر** ، مجلة الباحث العدد 2 ، جامعة ورقلة ، 2002 ص 84.

[112] -Rapport sur le commerce mondiale ; **LOMC et les accords préférentiels de la coexistence à la cohérence** . 2011 .p22.

من هده المكتسبات على الرغم من انخفاض السعر العالمي المتوقع لبعض البضائع المصدرة و في مجال السلع المصنعة ستستفيد دول أسيا بشكل مميز من اتفاق السلع المصنعة لأنها مصدر كبير بجانب الميزة النسبية الموجودة في عدد من القطاعات الجوهرية مثل قطاعات تصنيع الآلات و معدات النقل و معدات المكاتب و الاتصالات و المنسوجات .كما سيكون هناك مكاسب واسعة في مجال صناعة الأقمشة و المنسوجات كنتيجة لتطبيق مراحل MFA [113]و اختزال التعريفات حيث و صلت مساهمة دول أسيا إلى 40 % من صادرات المنسوجات العالمية في سنة 1992وحوالي45 % من صادرات الملابس و الدول الأكثر استفادة من هده المكاسب هي بنجلاديش و الصين و هونج كونج و الهند و ماليزيا و باكستان و كوريا الجنوبية و سريلانكا و تايوان و تايلاند و اندونيسيا إلى مدى أقل أما الرابحون الحقيقيون فمن المرجح أن يكون أولئك في المجموعة السابقة الدين لديهم حصص أقل نسبيا و على وجه الخصوص بنجلاديش و الصين المنتجين الأقل تكلفة [114].

المطلب الثالث: الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على دول إفريقيا

نظرا إلى الصعوبات الاقتصادية بالنسبة لأقطار هده المنطقة و التي تحتل على كاهلها العديد من المشاكل خاصة السياسية . و على العموم سوف تتضرر دول هده المنطقة من جراء ارتفاع السلع الغذائية خصوصا و أن دول هده المنطقة مستوردا كبير للسلع الزراعية إلا أن هناك مجالات قد تستفيد فيها دول المنطقة مثل قطاع الملابس و المنسوجات حيث بلغ إجمالي نسبة الصادرات التجارية للمنطقة حوالي 6,5% سنة 2010 .[115] و خصوصا دولة المغرب و مصر لقربها من أسواق الاتحاد الأوروبي و الذي يعتبر أكبر سوق مستقبل لمنتجات هدا القطاع.

كما أنه لن يكون هناك أثر صافي إيجابي لهده المنطقة من تحرير التجارة ، لأن هده المنطقة محملة بالمشاكل الاقتصادية حيث البنية الرديئة و الإنسان الفقير و النمو السكاني السريع و السياسات

---

[113]–عبد الناصر نزال ألعبادي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص128.

[114]–عبد الناصر نزار العبادي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص128.

[115] - Rapport sur le commerce mondiale . **Op cit** .2011. p22

الحكومية غير الملائمة و في الجانب العالمي هناك التناقص في تدفق الاستثمار الاجنبيي و المساعدات و الكساد المفاجئ في التجارة حيث تناقص نصيب إفريقيا في التجارة العالمية .

المطلب الرابع: الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على الدول العربية

إن البلدان العربية بكونها جزءا من النظام العالمي لن تكون بمنأ عن تأثيرات المنظمة العالمية لتجارة حيث أشارت بعض الدراسات التي أعدتها جامعة الدول العربية إلى الآثار السلبية المتوقعة لتطبيق اتفاقيات النظام التجاري العالمي الجديد على اقتصاديات الدول العربية و تتلخص أهم تلك الآثار فيمايلي[116]:

-ارتفاع أسعار الواردات العربية من المواد الغذائية ثلاثة أضعاف.

-اختلالات في الموازين التجارية العربية بسبب إلغاء نظام حصص استيراد الملابس.

-مصاعب صناعة البتروكيماوية العربية بسبب المنافسة الحادة.

-ارتفاع تكلفة الواردات من المنتجات الكيماوية.

-ارتفاع نسبة البطالة في قطاع الصناعة الذي يستوعب 24 %من العمالة العربية.

-عدم استفادة الدول العربية من تحرير قطاع الخدمات كونها مستوردا صافيا لها.

-تأثير المنتجات الفكرية العربية تأثيرا سلبيا من خلال ارتفاع أسعار تلك المنتجات و تزايد تهديدات الغزو الثقافي.

كما قد اختلفت الآراء حول طبيعة هده التأثيرات أو الانعكاسات على الدول العربية اد يرى البعض أنها سوف تؤدي إلى إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية مما يمكن أن يترتب عنه المزيد

---

[116]-عاطف السيد ، **الجات و العالم الثالث** ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص184 .

من التبادل التجاري العربي[117].بينما يحدر البعض الأخر من أضرار التي يمكن أن تلحق ببعض الدول العربية و خاصة تلك المستوردة للمواد الغذائية بشكل كبير و عموما فإن تأثيرات هده المنظمة العالمية للتجارة على الدول العربية تتوقف على الوضعية الاقتصادية لكل بلد و مدى استعداداته و برامجه للمواجهة ،و يمكن إجمال بعض الانعكاسات التالية:

<u>في مجال صناعة النفط و الغاز</u>

يمثل النفط و الغاز أكثر من ثلثي حجم الصادرات العربية و يزيد عن ذلك في دول الخليج و ادا كانت هده الاتفاقات الجديدة قد استبعدت كلا من النفط و الغاز من الخضوع لأحكامها فإن ذلك لن يمنع الدول المتقدمة من فرض ضرائب و قيود على دخول هده السلع و ما يؤكد ذلك هو فرض ضريبة الوقود من طرف هده الدول في السنوات الأخيرة مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات النفطية رغم الطلب المتزايد على النفط العالمي[118].

ففي القطاع الزراعي ، تتصف الدول العربية بحساسية شديدة تجاه تقلبات السوق العالمية لأنها تستورد حوالي 20% تجارة العالم من القمح فقط ، و حوالي 17% من تجارة الحبوب ، لدلك فتحرير التجارة الزراعية الدولية سيلحق أثار سلبية بالقطاع الزراعي الذي يتصف بالتخلف و لا يؤمن بمواصفات الجودة المطلوبة ، لأن الآثار ستتضح في الأسعار و الإنتاج معا . حيث تشير التوقعات إلى أنه إذا تحررت تجارة السلع الزراعية و توقف دعم الحكومات العربية النسبي لمنتجاتها الزراعية فإن احتمال ارتفاع الأسعار سيكون في حدود ثلاثة أمثال ما هي عليه الآن . و إذا ما علمنا بأن الدول العربية دول مستوردة للمنتجات الزراعية ، يتبين أن فاتورة المستوردات ستكون بين الضعفين و الثلاثة

---

[117]–حسين عمر ، **<u>مرجع سبق ذكره</u>** ، ص23.

[118]– سمير صارم ، **<u>معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة</u>**، ، الطبعة الاولى ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 2000 ، ص38.

أضعاف وبسبب ارتفاع نسبة الواردات العربية من ناتجها المحلي الإجمالي فإن نسبة العجز في ميزان المدفوعات ستزداد و كذلك زيادة العجز في الموازنة[119].

في مجال صناعة النسيج :

من المتوقع أن ترتفع تكلفة بعض المصنوعات العربية بسبب إلغاء الدعم الإنتاجي و إلغاء دعم الصادرات و ارتفاع تكلفة الفحص قبل الشحن و ارتفاع تكلفة القيود الفنية الاخرى ،إضافة إلى ارتفاع تكلفة التقنيات و الاختراعات كما أن تزايد حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الاسواق سيؤدي إلى اختفاء بعض الصناعات نتيجة عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة و كفاءة استخدامها ، مما سيزيد معدلات البطالة في الاجل القصير و من ناحية أخرى تستفيد الصناعات القائمة في العديد من الدول العربية من قواعد النظام التجاري العالمي الجديد المتعلقة بمكافحة الإغراق و الدعم و إجراءات الوقاية من الواردات فطالما عانت الصناعات العربية من منافسة غير عادلة من قبل واردات السلع المدعمة أو منخفضة السعر بشكل مبالغ فيه خاصة من الدول الاسيوية. وباعتبار قطاع المنسوجات و الملابس من الفروع المهمة في الصناعة العربية لبعض الدول ، فإن الآثار على هدا القطاع تنعكس في[120].ازدهار صناعة الغزل و المنسوجات في البنود التي لا يتم تحريرها و التي يستمر فرض حصص عليها من الدول المستوردة ، حيث تتمتع الدول العربية بمعاملة تفضيلية في تصدير هده البنود لكن سيكون 90 بدهار مرحليا. كذلك دخول تجارة الغزل و المنسوجات و الملابس العربية في منافسة حادة و خطيرة مع باقي الدول المصدرة ، وهدا في البنود التي يتم تحريرها و إلى جانب صناعة المنسوجات و الملابس ستواجه كذلك صناعة الادوية في الدول العربية تحديات كبيرة نتيجة تنفيد الاتفاقية التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ، و بالرغم من أهمية هده الاتفاقية في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر و نقل التقنية بواسطة رخص استخدام براءة

78

78

78

---

[119]– حافظ شعيلي عمرو ، **الاقتصاد العربي و منظمة التجارة العالمية بين الاختلالات و تحديات الانضمام** ، بحوث و أوراق المؤتمر االعربي االثاني بعنوان :التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص و التحديات أمام الدول العربية المنعقد في مسقط ، عمان ،مارس ، 2007 ،ص305.

[120]–هناء خير الدين ، **انعكاسات دورة أوروغواي على الدول العربية** ، دار المستقبل ، القاهرة ، 1997 ، ص ص 78–80

الاختراع إلا أنها ستتسبب في ارتفاع رسوم اقتناء براءة الاختراع التي تدفع للشركات العالمية مما يؤثر سلبا على تكاليف أنتاج الدواء بالدول العربية[121].

و على الرغم من أن هناك منافع كبيرة مترتبة من تحرير التجارة في الخدمات للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تقدر بأكثر من 1,5تريليون دولار سنويا نتيجة لتنشيط أسواق الخدمات ، كما تقدر أيضا قيمة الزيادة في التجارة العالمية عن طريق فروع الشركات متعددة الجنسيات بعد تحرير تجارة الخدمات بحوالي 3 تريليون دولار سنويا . فإنه من المتوقع أيضا أن يكون الأثر سالبا على الدول العربية بعد تحرير تجارة الخدمات ، نظرا لأن الدول العربية مستورد صافي للخدمات و تعاني من عجز في موازين خدماتها[122].

و هكذا فإنه بالرغم من المكاسب و الانعكاسات الايجابية التي قد تحققها الدول العربية من جراء انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ، إلا أن المخاوف تزيد من تغلب الانعكاسات السلبية نتيجة الأوضاع التي تعيشها اقتصاديتها.

و على العموم ومن خلال ما سبق ذكره في هدا المبحث فإن انعكاسات النظام التجاري العالمي الجديد و المتمثل في المنظمة العالمية للتجارة WTO سوف تكون متفاوتة بين دول الأعضاء و حسب الوضع الاقتصادي لكل دولة عضو .

المبحث الثاني : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية.

---

[121]–جمال الدين زروق ، **واقع السياسات التجارية العربية و افاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية** ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، 1998، ص13.

[122]– حافظ شعيلي عمرو ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 306.

قد تضمنت اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة WTO إقرار مبدأ حق الدول النامية و الأقل نموا في معاملة خاصة و أكثر تميزا سواء من ناحية مستويات التعريفة الجمركية التي تطبقها أو درجة التزامها بالقواعد أو بتوقيت تنفيذها و ذلك لإتاحة درجة أعلى من المرونة و فترات انتقالية تقوم خلالها بتوفيق أوضاعها فضلا عن التزام الدول المتقدمة بإتاحة المساعدات و المعونات الفنية اللازمة لهده الدول للتكيف مع القواعد الجديدة و معاونتها على إقامة الأجهزة الضرورية لتنفيذها و تدريب المسؤولين عن التنفيذ حيث يهدف ذلك إلى معاونة الدول النامية التي تشكل أكثر من ثلاثة أرباع العدد الكلي للدول الأعضاء في المنظمة لتحقيق المزيد من النمو. كما أن استفادت الدول النامية من معاملة خاصة في بعض الحالات نظرا لإدراك الدول المتقدمة أن التبادل الدولي لا يمكن أن يتم بعيد عن مشاركة الدول النامية التي تعتبر أهم أسواق الدول المتقدمة. وإن منحها بعض الامتيازات في الواقع جاء في المقام الأول لحماية مصالح الدول المتقدمة ولتمكين الدول النامية من تحرير تجارتها الخارجية عن طريق منحها بعض الحوافز المؤقتة لتمكينها من إعادة هيكلة اقتصادها وتعديل تشريعاتها وسياستها التجارية[123].

ويمكن تقسيم أحكام المعاملة الخاص 80 ضيلية التي تتيحها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للدول النامية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية[124]:

المجموعة الأولى : أحكام تلتزم بمقتضاها الدول الأعضاء بتيسير نفاد صادرات الدول النامية إلى أسواقها
80
و ذلك إما عن طريق خفض تمييزي للتعريفة الجمركية على الواردات من هده الدول على نحو ما يتم في إطار التزام الدول المتقدمة بتطبيق قواعد النظام المعمم للمزايا ، بالنسبة لوارداتها من الدول النامية أو عن طريق الأنظمة الإقليمية الأخرى الشبيهة مثل معاهدة لومي فيما بين الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا و الكاريبي و الباسفيك ، ومبادرة حوض الكاريبي ، بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول الكاريبي أو تقديم معاملة خاصة و تفضيلية للواردات من هده الدول فيما يتعلق بالقيود غير التعريفية كنظم الحصص و إجراءات الوقاية و الإجراءات المضادة للإغراق.

---

[123]– أسامة المجدوب ، **الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش** ، الدار اللبنانية الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، 1996، ص232

[124]–عادل محمد خليل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص5–6.

المجموعة الثانية : أحكام تمنح للدول النامية و الأقل نمو المرونة في تنفيد الالتزامات الواردة في اتفاقيات المنظمة ، مثال على ذلك عدم إلزام الدول النامية بتقديم تخفيضات على تعريفاتها الجمركية مماثلة لما التزمت به الدول المتقدمة أو لا تتفق مع مستويات نموها و ظروفها المالية كما سمح للدول النامية بربط تعريفاتها عند مستويات أعلى من مستويات تعريفاتها المطبقة أو المخفضة لإعطاء هده الدول مرونة لرفع تعريفاتها إلى مستويات الربط عند الحاجة لتوفير حماية لإنتاجها الصناعي أو الزراعي و دون أن يعتبر ذلك خرقا لالتزاماتها. و بالنسبة لاتفاقية الخدمات فقد سمحت للدول النامية بقدر من المرونة في فتح قطاعاتها الخدمية للمنافسة و تحرير نوعيات اقل من الخدمات مقارنة بالدول المتقدمة و بما يتفق مع مستويات نموها فضلا عن السماح لهده الدول بوضع شروط لفتح أسواقها حيث تهدف إلى تقوية قدراتها المحلية في مجالات الخدمات و نقل التكنولوجيا اللازمة لها على أسس تجارية[125]. كما تتيح الاتفاقيات درجة أكبر من المرونة للدول النامية في إتخاد إجراءات لحماية صناعاتها الجديدة أو تطوير صناعاتها القائمة و ذلك بعد الحصول على موافقة الدول الأخرى الأعضاء ، إضافة إلى ذلك تتيح الاتفاقات للدول النامية اتخاذ إجراءات لتقييد الواردات عند مواجهتها لمصاعب تتعلق بموازين مدفوعات و تسمح كذلك اتفاقيات المنظمة للدول النامية أيضا بفترات انتقالية تتراوح ما بين خمسة إلى إحدى عشر سنة لإعداد نفسها لتنفيذ التزاماتها و تعهداتها كما قد تعفي القواعد الدول النامية و الأقل نمو من الالتزام ببعض القيود كإعفائها من قاعدة حظر تقديم الدعم للصادرات إدا كانت دولة أقل نموا أو دولة نامية يقل متوسط الدخل الفردي لمواطنيها عن 1000 دولار سنويا ، ذلك فضلا عن الاستثناءات الكثيرة التي يسمح لها اتفاق الزراعة للدول النامية في مجال تقديم الدعم للمنتجات الزراعية[126].

المجموعة الثالثة :أحكام متعلقة بتقديم الدعم الفني للدول النامية من جانب الدول و المنظمات الدولية و سكرتارية منظمة التجارة العالمية لمعاونتها على تطوير قدراتها المؤسسية و القانونية لزيادة قدرتها على تنفيد التزاماتها الواردة في اتفاقية المنظمة.

---

[125]–عادل محمد خليل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص6.

[126]– **نفس المرجع** ، ص6.

ولكن بالرغم من هده المعاملة التفضيلية التي تمنحها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية فإنه إدا ما قورنت بقدرات الدول المتقدمة ودرجة تطورها يجعل هذه الامتيازات رغم أهميتها غير كافية لتمكين الدول النامية من الوصول إلى تطوير هياكلها الإنتاجية وقاعدتها التكنولوجية حتى تتفادى الأضرار الناجمة من تطبيق هذه الاتفاقيات وعليه سنبحث في ما يلي عن الانعكاسات المحتملة عند تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة WTOعلى اقتصاديات الدول النامية في المطالب الموالية.

المطلب الأول : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة WTO على قطاع الزراعة في الدول النامية.

لقد كان الاتفاق بشأن الزراعة نتاج تضافر جهود ائتلاف الدول المتقدمة و النامية إلى جانب حل وسطي بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة و التي عرفت أنداك باسم مجموعة كيرنز Cairns Group التي تضم الدول المصدرة للمنتجات الزراعية و استراليا و البرازيل و كندا و شيلي و كولومبيا و فيجي و المجر و اندونيسيا و ماليزيا و نيوزلندا و الفلبين و تايلاندا و أوروغواي. و لقد كانت أهم مواضيع الاتفاق حول الوصول إلى الأسواق و آليات الدعم المحلي و دعم الصادرات و الحواجز الغير جمروكية[127].كما يقع اتفاق الزراعة في 30 صفحة من الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي و يتكون من ديباجة 21 مادة و خمسة ملاحق [128].ومن أهم خطوات تحرير التجارة في المنتجات الزراعية هي من خلال ما يلي [129]:

أولا حظر استخدام الإجراءات الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية وتحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكمية ، الحصص الموسمية ، حصص الاستيراد) إلى ضرائب جمركية ثم تثبيت الحدود العليا منها ثم تخفيضها تدريجيا بعد ذلك ، و كذلك تخفيض الضرائب الجمركية على السلع

---

[127] -Amrita Narliar . **Op cit** . p67.

[128]–السن عادل عبد العزيز ، **مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة و مفاوضات جولة الدوحة الفرص و التحديات** ،المؤتمر العربي الرابع منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، اليمن ، فبراير، 2009 ، ص46.

[129]– لمرسي السيد حجازي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص34.

الزراعية بنسبة 36% على مدى ست سنوات للدول المتقدمة مقابل 24% و عشر سنوات للدول النامية و تضمن الاتفاق أحكاما خاصة بكيفية تحويل القيود غير القيود الجمركية إلى ضرائب جمركية و الالتزام بفتح الأسواق أمام الواردات الخاضعة حاليا لقيود غير جمركية . كما يعترف الاتفاق بحق الدول في اتخاذ الإجراءات الملائمة لحماية صحة الإنسان و الحيوانات ، بشرط أن لا يطبق بشكل غير تعسفي أو دون أن يطبق ضد بعض الدول دون مبرر حقيقي ، كما ينبغي أن تقوم هده الإجراءات على أسس معايير و توصيات دولية بقدر الإمكان .

وينص الاتفاق كذلك على تخفيض دعم الصادرات الزراعة بنسبة 36% من متوسط الدعم (خلال 91–92)، على مدى ست سنوات و أيضا تخفيض كميات الصادرات المدعومة للفترة 91–92 بنسبة 21% على مدى نفس الفترة الزمنية و بالنسبة للدول النامية 24% و 14% على الترتيب و لفترة عشرة سنوات . كما أقر المشتركون في دورة أوروغواي فيما يخص الزراعة باحتمال ظهور مشاكل مرحلة الانتقال للدول النامية المستوردة الصافية للغداء ، و ذلك بسبب تقييد الصادرات المدعومة من السلع الزراعية مما يرفع معه فاتورة الواردات الغذائية بنسبة لا تقل عن 10 % بسبب انخفاض مرونة الطلب على الغداء المستورد في الدول النامية[130]. و لدا يحدد القرار كيفية تقديم المعونات الغذائية في شكل منح و كذلك المعونات النقدية للتنمية الزراعية ، إضافة إلى إمكانية قيام الصندوق و البنك بتمويل قصير الأجل للواردات الغذائية ، و ستتولى لجنة الزراعية متابعة تقيد هدا القرار كما سيخضع القرار للمراجعة المنتظمة من جانب المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

كما دعى الاتفاق إلى أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بتخفيض الدعم المحلي للزراعة بمقياس الدعم الكلي سواء كان الدعم مباشرا أو غير مباشرا بنسبة20 % عن القيمة المتوسطة في فترة الأساس 1986 إلى 1988 ، خلال ستة سنوات للدول المتقدمة بدءًا من 1995 و 13,3 % خلال عشر سنوات للدول

---

[130]– لمرسي السيد حجازي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص35.

المتخلفة – النامية – و لا يطلب من الدول الأقل نمو الالتزام بأي تخفيض، على أن يترك للدول حرية اختيار السياسات أو المنتجات التي تراها ملائمة لإحداث هذا التخفيض.

و منه و من خلال التعرض إلى واقع اتفاق الزراعة لمنظمة التجارة العالمية سنقوم بتحليل أهم الانعكاسات المحتملة لهدا الاتفاق على الدول النامية حيث سنبدأ برصد الانعكاسات السلبية وهدا ليس من قبيل التشاؤم و لكن على سبيل دق أجراس الخطر و استشارة الهمم لتغيير الواقع الاقتصادي في الدول النامية في اتجاه مواجهة تحديات اتبتت لا ريب فيها و لعل من أهم هده الانعكاسات السلبية نجد:

أولا أن تحرير تجارة في مجال الزراعة يترتب عنه انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية[131] ، خصوصا بالنسبة للبلدان النامية التي تشكل نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها حيث أن اغلب السلع الزراعية المتداولة في الأسواق العالمية بالمقارنة مع إجمالي إنتاجها تنتج فيها و هي تمثل لكثير من هده البلدان مصدر رئيسي للعملات الأجنبية ما يجعلها في وضع شديد التأثر بالتقلبات في أسواق هده السلع . فالدول العربية مثلا ستزيد نسبة خسارتها نتيجة لتراجع أو انخفاض في حجم الصادرات الزراعية إلى الأسواق التي تعتبر أسواقها لها لضعف القدرة التنافسية مع المنتجات الزراعية القادمة من الدول الأخرى[132].

كذلك الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى تغيرات في البنية الجغرافية للعرض لاسيما بعد أن تم تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود سعرية ، ذلك لأن الحماية الزراعية كانت تعتمد إلى حدّ كبير على القيود غير التعريفية، و عليه ستزداد مشاكل الدول النامية من جراء هذه الإتفاقية ، أي أن أسعار المنتجات الزراعية الناتجة عن إلغاء الدعم من جهة و التنافس الأوروبي و الأمريكي على كسب الأسواق و تقسيمها من جهة يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الذي تتحمل أعباؤه الدول النامية التي تعاني من

---

[131]–أنظر **المادة 4–1**، الجزء الثالث من اتفاق الزراعة.

[132]–محمد ابرهيم عبد الرحيم ، **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2008 ، ص173.

التبعية الغذائية وهذا ما يهدد بدوره موازين مدفوعاتها ، و هذا ما يفسح مجال واسع أمام تدخل صندوق النقد الدولي[133]. لهدا ينظر بعض الاقتصاديين إلى موضوع الدعم بأنه لا يخدم إطلاقا هده الدول مما يستدعي التعامل معه بحدر شديد[134].

كذلك حكم النفاد إلى الأسواق يترجم حصول عمالقة صناعة الاغدية على كامل الحرية في دخول أسواق البلدان النامية و امتلاكها حقوق الملكية الفكرية و تدمير التنوع الاحيائي[135]،هدا المفهوم المدمر الذي ينتج المجاعة على نسق واحد ، حيث هنا تجد البلدان النامية نفسها عاجزة على أخد أي إجراء وقائي أو تنافسي حيالي مما يجعلها تفقد السيادة الغذائية لمواطنيها شيئا فشيئا . فأوغندا مثلا قد ازدادت فيها الواردات الغذائية بما يتجاوز ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل إبرام اتفاق الزراعة و بموجب حكم تحسين النفاد إلى الأسواق كان لهده الواردات تأثيرات سلبية عليها حيث زاحمت الإنتاج المحلي و بقي العمال الدين فقدوا فرص عملهم في القطاع الزراعي بدون عمل بحيث لا يستطيع صغار المزارعين المحاصيل التي تتوجه نحو التصدير و قد يواجهون منافسة أكثر ضراوة فيما يتعلق بالحصول على المواد مما يؤدي إلى زيادة تهميش و ضعهم في بلدانهم.

ويرى بعض المختصين في التجارة الدولية أن تفكيك الحماية الجمركية من شأنه أن يؤدي إلى إغراق الاسوق المحلية و منه تدمير القدرة الإنتاجية الزراعية ما ينجر عنه تدمير الاكتفاء الذاتي بالنسبة للبلدان الفقيرة و زيادة كبيرة في التبعية الغذائية [136].

بعد رصد بعض من الانعكاسات السلبية المتوقعة لانضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنتجات الزراعية سنتطرق إلى أهم الانعكاسات الايجابية المحتملة الوقوع على اقتصاديات الدول النامية من جراء تحرير قطاع الزراعة و لعل من أبرز هده الانعكاسات هي :

---

[133] بن موسى كمال، **من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة**, مذكرة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية, جامعة الجزائر، أفريل 1996، ص 156-157.

[134]-السيد حلايقية محمد ، **النظام التجاري المتعدد الأطراف و ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مجلة الفكر البرلماني العدد 04 2003 ص ص 148-149.

[135]- Chossudovsky Michel . **La Mondialisation de la pauvrete** .Revue de Nouvelle pratiques sociales. Vol 12. les de Lunivesite du Quebec .1999 p7.

[136] Christophe Jeen **La politique agricole commune Vidée de son contenu** .Revue in Monde diplomatique Janvier .2005 . pp – 6-7 .

أن تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج تؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي، وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار، وكذلك زيادة الإنتاج في تلك الدول، وقد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة وعلى الأخص الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان وهذا بنسب تتراوح بين 4 – 10%، حيث أن ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجيا قد يؤدي إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على إنتاجها[137].

كذلك تضمن اتفاق الزراعة مادة خاصة بالدول النامية المستوردة للمواد الغذائية و التي قد تعاني من بعض الصعوبات في تمويل وارداتها من السلع الغذائية أثناء فترة إصلاح تجارة السلع الزراعية بـ6سنوات و فقا لقرار اتخذه الوزراء في نهاية جولة الاوروغواي تضمن كيفية مساعدة تلك الدول في مواجهة أية أثار سلبية تترتب على تخفيض الدول المتقدمة للدعم الممنوح لصادراتها من السلع الزراعية.بالإضافة إلى ذلك مراجعة مستوى المساعدات الغذائية بصفة دورية في لجنة المساعدات الغذائية "منظمة الاغدية و الزراعة" و إجراء مفاوضات لوضع مستويات مساعدات غذائية تكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح 6سنوات كما تضمنت نتائج جولة أوروغواي إعلانا أقره الوزراء يحث فيه صندوق النقد الدولي و البنك الدولي على دعم الدول النامية المستوردة للغداء التي تواجه صعوبات قصيرة الاجل من جراء تجارة السلع الزراعية [138].

من خلال ما سبق ذكره نجد أن الانعكاسات السلبية قد فاقت الانعكاسات الإيجابية و هدا من جراء تحرير القطاع الزراعي في الدول النامية . و لمواجهة هده الانعكاسات السلبية يتعين على الدول النامية وضع إستراتجية في المدى المتوسط و الطويل لتنمية القطاع الزراعي و زيادة الإنتاج من

---

[137]– عبد العظيم حمدي ، **الجات والتحديات** ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، 1996، ص39

[138]–عبد الناصر نزال العبادي ، **مرجع سبق ذكره** ، 153.

المنتجات الغذائية على النحو الذي يقلل حجم الفجوة الغذائية و يخفض كميات الغداء المستورد بالإضافة إلى تطوير عمليات الإنتاج لمواكبة متطلبات الجودة و النوعية و هدا من أجل الوصول إلى مستوى مناسب من المنافسة.

المطلب الثاني : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة WTO على قطاع الصناعة في الدول النامية .

من أهم ما توصلت إليه جولة أوروغواي في مجال السلع المصنعة هو تعدد أشكال التنازلات الجمركية المتبادلة و التي قد تأخذ شكل التحرير الكامل في قطاع سلع معينة بمعنى إعفاء هدا القطاع كليا من الرسوم الجمركية أو تخفيضها بالنسب التي تحددها الدولة في جداول التزاماتها و التي تم الاتفاق عليها فيمايلي[139]:

خفض تعريفات السلع المصنعة في الدول الصناعية من متوسط 6,3% إلى 3,7%أي بنسبة 40%و كدا مضاعفة الجزء من وارداتها من السلع الصناعية الذي يدخل أسواقها . و تقليص حجم شريحة الواردات التي تدخل أسواق الدول الصناعية بتعريفة 15% فأكثر من 7%إلى 5%من إجمالي الواردات في حين تخفض من 9% إلى 5% بالنسبة للدول النامية .

رفع نسبة الربط للتعريفة من السلع المصنعة من 87% إلى 99% في الدول الصناعية و من 21%إلى 73%في الدول النامية و من 83%إلى 98 %للاقتصاديات المتحولة .و كذلك خفض التعريفة الجمركية إلى 64% من إجمالي الواردات الخاصة بالدول المتقدمة و 46% من إجمالي خطوط التعريفة في الدول النامية .

و قد تقرر كذلك في اتفاق الصناعة نسبة تخفيضات أكبر على المعادن حيث ألزمت البلدان المتقدمة بتخفيض تعريفاتها على الواردات من المعادن من كل المصادر بنسبة تصل إلى 62% و على

---

[139]– عبد الواحد الغفوري ، **العولمة و الجات** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص70.

وارداتها من البلدان النامية بنسبة تصل إلى 67% أما المنتجات الكيماوية فتقرر على البلدان المتقدمة تخفيض تعريفاتها على البتر و الكيمياويات و الأسمدة من البلدان النامية بنسبة 4% أما الأسماك و منتجاتها فقد حددت بـ 40% و بخصوص آلات و معدات النقل فقد بلغت نسبة التخفيضات للأولى بـ18% و الثانية بـ66% أما آلات الكهربائية فقد بلغت نسبة التخفيضات فيها 48%. و على هدا نجد أن قطاع الصناعة يعد من أهم القطاعات الإنتاجية التي ستواجه تحديات كبيرة من جراء تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة حيث يعتبر القطاع الوحيد الذي تعتبر المنافسة على منتجاته منافسة حادة بسبب التخفيضات الجمركية الكبيرة على السلع الصناعية التي تم الاتفاق عليها في نهاية جولة أوروغواي و على هدا الأساس يمكن رصد أهم الانعكاسات السلبية المحتملة لانضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية على القطاع الصناعي فيمايلي:

أولا إن تحرير تجارة السلع أدى إلى تعرض الصناعات الوليدة في البلدان النامية إلى منافسة شرسة قد لا تستطيع مواجهتها حتى باللجوء إلى الإجراءات الحمائية ، و ذلك لأن الأفراد سيطلبون هده السلع الأجنبية كنوع من التفاخر باستهلاكها رغم ارتفاع سعرها[140].و هدا بدوره يقلل من استهلاك الإنتاج الوطني و بالتالي تعتبر هي الخاسرة في هده الحالة .

كذلك فيما يخص بروتوكول النفاد إلى الأسواق بالرغم من أنه يهدف إلى زيادة حجم التجارة الدولية إلا أنه بالنسبة للدول الفقيرة فإنها ستواجه بارتفاع التعريفات الجمركية عند دخول سلعها أسواق الدول المتقدمة رغم الاتجاه إلى تخفيض هده التعريفات الجمركية عموما و يرجع السبب في ذلك إلى التعريفات الجمركية المرتفعة التي تزيد عن 12% حيث ستكون هي السارية بالنسبة للسلع التي تهم البلدان النامية و تبلغ حوالي 10% من بنود التعريفة التي تبلغ 4000بندا في البلدان المتقدمة السبع الكبار 20% في الولايات المتحدة الأمريكية و 25% في الاتحاد الأوروبي و اليابان و 15% في كندا و من أمثلة السلع التي تتعرض لارتفاع التعريفة عليها المنتجات الجلدية حيث تتراوح في الولايات المتحدة ما بين 38 % و

[140]–قدور نجاح ، **مستقبل الاقتصاد العربي في ظل العولمة** ، منشورات دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى، ليبيا ،2006 ، ص65.

58% و هدا حسب نوعها.و من ذلك فالحماية التقليدية لا تزال قائمة كما يتضح من فرض الولايات المتحدة في مارس2002 رسوما تتراوح بين 8% و 30% على واردات الفولاذ[141].و هدا يخدم الدول المتقدمة التي تجعل أسواق الدول النامية مربحة لها.

كذلك لم يتطرق هدا الاتفاق إلى قطاع المحروقات، حيث استبعدت اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة الصناعات النفطية من مجال التحرير و ذلك ما يعني إخضاع هده الصناعات للقيود الحمائية و الأعباء الضريبية الثقيلة العبء من قبل البلدان المتقدمة.حيث أن تحرير تجارة هده السلع معناه تطوير و تدعيم اقتصاديات الدول المنتجة لها و هدا يسير في عكس تلك الدول دون إدراج هده السلع ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و مؤكد أن هدا الاستبعاد سيعظم خسائر البلدان النامية المصدرة للنفط الخام خاصة و أن الكثير من هده الدول تعتمد اعتمادا كليا على صادراته.

كذلك فيما يخص صناعة المنسوجات و الملابس حيث تعتبر هده الأخيرة ذات أهمية إستراتجية لبعض الدول النامية خاصة العربية منها كا مصر و المغرب إد تعتمد عليها في صادراتها .و بالتالي فإن التحرير الكلي لصناعة المنسوجات سيتم الغاء نظام الحصص و عليه تكون البلدان النامية إن لم تطور صناعاتها في صناعة المنسوجات و الملابس لا هي استفادت من التحرير للتجارة في هدا القطاع و لا بقيت لها حصة في ظل الحماية التي تم إلغائها و هدا يزيد من تهميش دورها في التجارة الدولية[142].

كما أن التحرير الكامل لتجارة المنسوجات والملابس قد يؤدي إلى زيادة التنافس في مجال الصادرات بين الدول النامية، إضافة إلى حضر المنافسة خاصة من قبل المنتجين أصحاب التكاليف الأقل، والكفاءة العالية كالهند وباكستان والصين، وهونغ كونغ التي تعتبر أكبر مصدر لدول الاتحاد الأوروبي[143].

---

[141]–قابل محمد صفوت ، **أثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع** ، مؤتمر الجوانب القانونية و الاقتصادية لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، 2008 ، ص ص1258 –1257.

[142]–السيد عبد المنعم المراكبي ، **التجارة الدولية و سيادة الدولة** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2005، ص224

[143]– عبد الواحد الغفوري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص82.

بعد التعرض إلى هده الانعكاسات السلبية لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة في الدول النامية نتطرق إلى أهم الجوانب الايجابية لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التصنيع في الدول النامية و هي :

حسب ما اتفق عليه في نهاية جولة الاوروغواي إنه بحلول عام 2005سيتسع نطاق السلع المصنوعة المشمولة بالإعفاء الجمركي إلى نحو نصف السلع التي تستوردها الدول الصناعية و إلى خفض كبير في الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الصناعية الأخرى لتتراوح بين 4% و 6% و إلى تخفيض بنسبة أقل في الرسوم المفروضة على المنسوجات و السلع الزراعية[144].و بمعنى أخر فإننا بصدد هيكل جمركي عالمي جديد متناسق تجلس في قاعدته السلع الزراعية ثم يتدرج ارتفاعا بالمنسوجات والملابس و ينتهي عند قمته بالسلع المصنوعة المحدودة الرسوم أو المعفاة تماما ، لكن هدا الهرم المتناسق لهيكل الرسوم الجمركية على المستوى العالمي لا يقابله هيكل متناسق للإنتاج بل على العكس سيؤدي الهرم الجمركي الجديد و هو هرم مؤقت يهدف مرحليا إلى إلغاء الجمارك و القيود التجارية تماما أو إلى إبقائهما عند أدنى مستوى ممكن إلى قيادة عملية لإعادة تقسيم للعمل على المستوى الدولي تضع الدول ذات المزايا النسبية الطبيعية و السياسية و الاقتصادية و التكنولوجيا في مرتبة أعلى قياسا إلى الدول الأخرى التي لا تتمتع بنفس المزايا[145]. وطبقا للتحليلات الأولية يقدر أن ترتفع نسبة واردات الدول الصناعية من الدول النامية التي تدخل معفاة من الرسوم الجمركية من 22 % إلى 45 % نتيجة التخفيض الناتج من جولة أوروغواي في تعريفات السلع الصناعية و مع دلك ينبغي إدراك أن الدول النامية ستظل تواجه قيودا هينة على دخول صادراتها أسواق الدول الصناعية دلك أن نسبة مهمة من هده الصادرات ذات الأهمية الخاصة للدول النامية كالملابس و المنسوجات و الجلود و الاحدية و الأسماك و الصلب و المنتجات الزراعية غير الاستوائية المجهزة أو المصنعة كما أن الكثير من هده الصادرات سيظل يعاني ظاهرة تصاعد التعريفة الجمركية مع ازدياد درجة تصنيع المنتج الأول الأمر

---

[144]عبد الناصر نزال العبادي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص182

[145]ابراهيم أنور ، **اتفاقات الجات و الدول العربية** ، مجلة مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية بالأهرام ، العدد 22 ، 1994، القاهرة ، ص23.

الذي يحد من زيادة صادرات الدول النامية ذات القيمة المضافة الأعلى إلى الدول الصناعية. و الجدير بالذكر أن كثير من الدول النامية قد قدمت تنازلات مهمة في مجال خفض التعريفات الجمركية و تحرير التجارة بالنسبة إلى السلع الصناعية و غير الصناعية و ذلك في إطار برامج الاستقرار و التكييف الهيكلي و هده التخفيضات لا تقل إن لم تزد عما قدمته الدول الصناعية في كثير من الحالات.

المطلب الثالث : انعكاسات الاتفاقيات الغير القطاعية للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية.

تتضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة كما أسلفنا من خلال اتفاقات قطاع الزراعة و الصناعة حيث هنا لا يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل يتعدها إلى اتفاقيات أخرى تم التطرق إليها في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة و التي سوف يكون لها انعكاسات سواء ايجابية او سلبية على الدول النامية و لعل من أبرز هده الاتفاقيات نجد:

-**اتفاقية الخدمات GATS** : إن فكرة تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الجات هي اقتراح أمريكي و هدا خلال مؤتمر وزاري سنة 1982 خاصة و أن الخدمات تشكل حوالي 66% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة و 67% من عملهم. كما أن إدراج الخدمات في التجارة وجد بعض الصعوبات ما بين الدول كالأرجنتين و البرازيل و مصر و الهند كوبا و نيكارجوا و نيجيريا و البيرو و دولG10 ، إلا أنه تم إيجاد حل وسطي ما بين هاته الدول و مند ذلك تم إدراج قطاع الخدمات في ظل اتفاقيات متعددة الأطراف و إعداد قاعدة للمفاوضات في هدا القطاع[146]. كما أن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات GATS لقد نما بشال سريع في ساحة التجارة الدولية خاصة في مجال الاستثمار و الاستهلاك و الإنتاج مثل الاتصالات السلكية و اللاسلكية بإضافة إلى النقل الجوي و البحري التمويل كالعمل المصرفي و التأمين و تداول الأوراق المالية بالإضافة إلى الخدمات المهنية و السياحة و البناء و الهندسة

[146] - Amrita Narliar . **Op cit** . pp76- 77 .

و غيرها لل GATSقدر كبير من الفائدة مقارنة مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة الأخرى[147]. و يدور اتفاق الخدمات حول مايلي[148]:

-شروط الدولة الأولى بالرعاية.

-الوضوح و الشفافية في الإجراءات و القواعد المتعلقة بتجارة الخدمات.

-توفير القوانين و القواعد المنظمة بتجارة الخدمات في كل دولة و إتاحة الفرصة للاطلاع عليها و تطبيقها بأسلوب موضوعي بعيدا عن التعسف أو التمييز.

-شروط الاعتراف بالمؤهلات العلمية و الخبرات العملية في مجال الخدمات المهنية.

- فتح أسواق الدول الموقعة في قطاع الخدمات المالية (و هي أي خدمات ذات طابع مالي يقدمها موردو الخدمات المالية من بلد عضو)، مثل البنوك و شركات التأمين و أسواق المال و التجارة الإلكترونية كنشاط مستجد من أنشطة المنظمة WTOو تضمن الاتفاق حق الدول في اتخاذ إجراءات وقائية لحماية أصحاب الودائع ، و حاملي بوالص التأمين و المستثمرين و استقرار النظام المالي .

-كل دولة تنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة تفتح تجارة الخدمات لديها لبقية الدول حسب قائمة القطاعات والالتزامات التي تتفاوض بشأنها على أن تعمم الإجابات المتفقة عليها على جميع الدول على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف بغرض الوصول إلى اتفاق ثنائي بشأن قائمة التعهدات والقطاعات المفتوحة لكل بلد، على أن تمنح للدول ذات الوضعية الخاصة (القدرة التنافسية الضعيفة مثلا) مهمة قدرها 10 سنوات لفتح أسواقها أمام الخارج.

---

[147] -Gary P Sampson . **The WTO and global governance** . university Press . New Youk . 2008 . p13.

[148]-المرسي السيد حجازي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص34

– يمكن لكل دولة أن تتفاوض بشأن الشروط التي تضعها أمام المورد الأجنبي لقاء تمتعه بالسوق الوطني وقدرات الاستهلاك الداخلي مثل اشتراط الشراكة أو نقل التكنولوجيا أو تكوين إطارات مواطنة أو فتح فروع للمؤسسة في داخل البلد أو تشغيل اليد العاملة المحلية.

–كل دولة تريد الانضمام إلى النظام العالمي الجديد يشرع في مفاوضات ثنائية تم متعددة الأطراف الغاية منها تحرير تجارة الخدمات لديها بشكل يسمح بتوسيع سلة القطاعات المعرضة للمعاملة المتساوية، بين المتعامل الأجنبي والقطاع المحلي على أن تتوج العملية لما يعرف بتحرير التجارة العالمية وقد شرع في العملية العديد من الدول أبرزها دولة الصين أنهت مؤخرا جولة أخرى من المفاوضات على نظيرتها الولايات المتحدة الأمريكية[149].و حسب ما سبق ذكره فإن تحرير قطاع الخدمات يخلق صعوبة شديدة على البلدان النامية من جراء تحرير التجارة في هدا المجال اد أن الدول الكبرى تكاد تحتكر قطاع الخدمات العالمية بنسبة تبلغ 97% من براءات الاختراع العالمية[150] .في حين يلقى هدا القطاع في الدول النامية مستوى ضعيف لا يقوى على الوقوف في وجه المنافسة القادمة من الدول الكبرى في حالة تحرير هدا القطاع و بالتالي يمكن رصد أهم الجوانب السلبية المحتملة نتيجة تحرير قطاع الخدمات في الدول النامية:

تعتبر أغلب الدول النامية مستورد صافي للخدمات، وبالتالي فإن تحرير التجارة في الخدمات على المستوى العالمي لن تستفيد منه هذه الدول، كما أن معظمها يعاني من عجز ميزانها الخدمي.كما تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على حصة معتبرة في التجارة العالمية في مجال الخدمات، لذلك فإن تحرير التجارة يعتبر فرصة كبيرة لهذه الشركات لفرض سيطرتها على أسواق الدول النامية، وبالتالي القضاء على شركات الخدمات المحلية لهذه الدول.

---

[149]– بشير مصطفى، **رهانات انضمام الجزائر إلى OMC على مستوى تجارة الخدمات**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 29–30 أكتوبر 2001، ص191

[150]–وجيه عبد الصدق عتيق، **دور الدول النامية في رسم سياسات منظمة التجارة العالمية** ، مؤتمر الجوانب القانونية و الاقتصادية لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة غرفة التجارة و الصناعة ، دبي، 2004،ص18.

وبلغة الأرقام فإن الدول المتقدمة تسيطر على التجارة العالمية في الخدمات، حيث بلغت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا ما مقداره 939 مليار دولار أي ما يعادل 67% من صادرات العالم، في حين لا تتعدى صادرات الدول الإفريقية 30 مليار دولار ما يعادل 2.1% فقط من صادرات الخدمات في العالم، وذلك حسب إحصائيات2000 . وقد حاولت الدول المتخلفة إدراج موضوع انتقال العمالة لكونه عنصرا من عناصر الخدمات التي يقصد بها هنا الخدمات المصرية والتأمين وسوق المال، والنقل البري، البحري والجوي والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغايتها في ذلك إزالة العوائق التي تضعها البلدان المتقدمة في مواجهة العمالة المتنقلة أو المهاجرة، إلا أن هذه الأخيرة رفضت التفاوض في هذا الموضوع والتزمت بتوفير حقوق المقيمين بها فقط، وهذا يعد تقييد لتصدير العمالة الأجنبية التي تعتمد عليها الدول المتخلفة كإحدى المصادر الرئيسية لزيادة دخلها الوطني[151].

أما فيما يخص الانعكاسات الايجابية فيمكن رصد أهمها فيمايلي:

إن إقامة فروع للبنوك الأجنبية في الدول النامية في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية سوف يؤدي إلى جلب التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلي و هو ما لم يتوفر في السوق المصرفي لبعض الدول النامية خاصة العربية منها و سيترتب عن دلك تعزيز روح المنافسة في هدا الجانب إضافة إلى دلك إتاحة الفرصة أمام البنوك التجارية لممارسة أنشطة و خدمات مصرفية جديدة لم تكن تزاولها من قبل إلى جانب توفير المزيد من الإطارات المصرفية المؤهلة للتعامل مع السوق المالي الدولي[152].

كذلك يمكن هدا الانفتاح المالي، الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد النقص في المدخرات الموجهة لتمويل الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي و بالتالي معدل النمو الاقتصادي.

---

[151]– بن موسى كمال، **من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة تخرج ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، أفريل، 1996 ص185.

[152]–رابح رتيب ، **الدخول إلى الأسواق الدولية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون سنة نشر، ص204

بالإضافة إلى أن انفتاح المؤسسات المالية للدول النامية على العالم الخارجي و تحديدا على أسواق المال العالمية يؤهلها لامتلاك قدرة أكبر على مواكبة ظاهرة الأعمال المالية الشاملة البعيدة عن التخصص القطاعي الضيق[153]. ومن المتوقع و بعد فتح مجال التأمين أمام الخواص أن يؤدي دلك إلى زيادة المنافسة في السوق و هو ما يعود بالنفع و الخير على المواطن الذي سوف تسمح له الفرصة في الحصول على خدمات تأمينية متميزة أضف إلى دلك أنه من الممكن أن تستفيد الدول النامية من مزايا النسبية في هدا المجال و دلك من خلال تصدير خدماتها نحو بلدان أخرى أقل نموا و بأسعار تنافسية مقارنة بخدمات الدول المتقدمة .إضافة إلى ذلك لا ننسى قطاع السياحة الذي يلعب دور مهم في الخدمات حيث سيؤدي فتح سوق الخدمات السياحية للمنشآت الأجنبية إلى توافر الخدمات كما و كيفا بسبب المنافسة الدولية كما سيتم نقل التقنية المتطورة مما يؤدي إلى زيادة تطورها مع دخول المنشآت الأجنبية و تنافسية قطاع الخدمات السياحية المحلية و هدا سينعكس ايجابيا بدوره على القطاعات الأخرى.

إن تحرير هذا القطاع يتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجالات عديدة مثل: خدمات المكاتب الاستثمارية، ذلك أن انخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية ستؤدي بالمكاتب الاستثمارية العالمية إلى الاستعانة بهم وتدريبهم وإحلالهم محلها في إدارة تلك المكاتب[154].

-**اتفاقية حقوق الملكية الفكرية TRIPS:** الملكية الفكرية هي قيم معنوية ذات جوانب تجارية تمثل نتاج إبداع أو ابتكار العقل البشري، ويتجسد هذا النتاج في أشكال مختلفة من أفكار وفنون واختراعات وتمنح العديد من الدول أصحاب هذه الإبداعات والابتكارات حقوق ملكية، تكفل لهم الاستئثار لوحدهم باستخدام الأشياء التي تتجسد فيها إبداعاتهم وابتكاراتهم والتصرف فيها، وعدم السماح للغير باستخدامها أو التصرف فيها دون الحصول على تصريح أو ترخيص منهم. وتعرف هذه الحقوق التي ترد على الملكية الفكرية باسم "حقوق الملكية الفكرية"، وتكون لفترة زمنية محددة. وبوجود لهذه الحقوق جوانب تجارية، أي أنه يمكن الاتجار فيها والحصول على عوائد، وهو ما يطبق عليه اسم "الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية

---

[153]-عبد الناصر نزال العبادي ، **مرجع سبق ذكره**،ص221.

[154]- عبد العظيم حمدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص40-42.

الفكرية"[155]. وحتى يتمتع أصحاب حقوق الملكية الفكرية بالحماية القانونية على المستوى الدولي فإنه كان يستوجب توفر حد أدنى من القواعد المتشابهة في مختلف البلدان تتعلق بالاعتراف بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها، ولذلك بذلت الدول– خاصة المتقدمة منها– جهودا كبيرة منذ نهاية القرن الـ19 وحتى جولة أورغواي بهدف التوصل إلى اتفاقيات دولية بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية في عدد من المجالات[156] .

وانطلاقا من واقع أن عددا من المنتجات قد منعت من التبادل لا لسبب إلا لأنها موضوع إعادة إنتاج غير قانونية ومزورة، فقد شجعت الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على اتفاق دولي مكره قانونا في مجال الملكية الفكرية. وقد تحقق هذا الاتفاق حول أشكال حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ADPIC سنة 1994 تحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة.[157] ويهدف الاتفاق ADPIC أو كما يسمى بالإنجليزية TRIPS، إلى المحافظة على الملكية الفكرية سواء كانت اختراع، ابتكار أو معارف، للبلدان الأعضاء في المنظمة، ولهذا فهو يشجع على إنشاء والاعتراف والمحافظة القانونية لحقوق الملكية الفكرية. وقد منحت هذه الحقوق للفاعلين الخواص لمساهمتهم في تطوير التكنولوجية الجديدة، مما يمكنهم من مراقبة اختراعاتهم، ويمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة منها: براءات اختراع، حقوق الطبع، علامات مسجلة إشارات جغرافية، أسرار تجارية،...إلخ وعليه ولضمان هذه الحماية تلتزم الدول بإعادة النظر في تشريعاتها الوطنية بما يتوافق مع هذه الضوابط والمعايير لكي تصبح تدابيرها وإجراءاتها فعالة ضد أي اعتداء على الملكية الفكرية، على أن تكون هذه التدابير منصفة وعادلة وغير معقدة، كما أنه لا يجب أن تتحول في الوقت نفسه إلى قيود معيقة للتجارة كما تضمنت الاتفاقية الإجراءات الكفيلة والفعالة للحد من تسوية المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.من خلال نص اتفاقية

---

[155] عادل عبد العزيز السني، **مرجع سابق ذكره**، ص 316.

[156] –من أشهر الاتفاقيات الدولية المتوصل إليها في مجال حقوق الملكية الفكرية نجد:

أ/ اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية في 20 مارس 1883.

ب/ اتفاقية برن (Berne) لحماية الأعمال الأدبية والفنية في 9 سبتمبر 1886.

ج/ اتفاقية روما لحماية المؤدين والمنتجين للفنوغرافيا وهيئات الإذاعة، 1961.

د/ معاهدة واشنطن الخاصة بالدوائر المتكاملة، عام 1979.

هـ/ اتفاقية حماية حقوق مستنبتي الأصناف النباتية الجديدة (UPOV) لعام 1961.

ويشرف على تنفيذها الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة، وعدلت عام 1991، ودخلت حيز النفاذ في عام 1998.

[157]– أسامة المجذوب ، **مرجع سبق ذكره** ، ، ص151.

حقوق الملكية الفكرية سوف يكون لهده الأخيرة انعكاسات سواء ايجابية أو سلبية.و يمكن إبراز أهم الآثار الإيجابية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية على الدول النامية فيما يلي[158]:

هذا الاتفاق سوف يسهل الانتشار الدولي للمعرفة والتقنيات وبالتالي يستعجل النمو الاقتصادي وسينقص تحرير التجارة من إنتاج نسخ طبق الأصل من تصميم المنتج، وستشجع التجارة على الجديد والنمو بتوسيع حجم السوق الحقيقي للمنتجين، وعلى كل حال لن تستطيع الدول النامية منافسة الدول الصناعية إلا في الأجل الطويل.

كما أنه في إطار اتفاقية حقوق الملكية الفكرية يمنح للدول النامية فترة انتقالية مدتها 5سنوات قبل تنفيذه في حين يمنح الدول المتقدمة عام واحد فقط و لا يتضمن دلك عدم الالتزام بتطبيق شرط المعاملة الوطنية و شرط الدولة الأولى بالرعاية الذي يطبق من بداية الاتفاق[159] ،كذلك يمنح للدول النامية 5سنوات إضافية بالإضافة إلى السنوات الخمس المشار إليها سابقا قبل الالتزام بتطبيق أحكام الاتفاق الخاص ببراءة الاختراع على المنتج فيما يتعلق بالاختراعات الكيميائية الخاصة بالاغدية و العقاقير الطبية و المركبات الصيدلانية ، كما يقضي الاتفاق بحق الدول النامية في تطبيق الترخيص الإجباري آدا ما تعسف صاحب البراءة في استخدام الحقوق المخولة له أو مارس إجراءات غير تنافسية.

كما أنه ادا كان لأحكام اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في المنظمة العالمية للتجارة ايجابيات عديدة على الدول النامية فإن لها بعض السلبيات و التي يمكن رصدها فيمايلي :

إن الفترة التي أعطيت للدول لتنفيذ الاتفاقية تعتبر طويلة جدا، إذ حددت بعام وأخد مع إعطاء الدول النامية فترة سماح تمتد لأربع سنوات، والاستثناء الوحيد هنا يتمثل في قطاعي صناعة الأدوية والعقاقير وكذلك المنتجات الزراعية حيث تمتد الفترة إلى 7 سنوات بالإضافة إلى العام الواحد المعمم على

---

[158]–عبد الناصر نزال العبادي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص191.

[159]–محمد محمود الامام ، **محاضرات في التكامل الاقتصادي** ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1994، ص51.

الجميع وهذا ما يقود فعلا إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للأدوية الأساسية، الأمر الذي سيكون له أسوء الأثر على الصحة العامة في بعض الدول النامية.

كما أن طول مدة حياة البراءة، من 17 إلى 20 سنة يعد تفضيلا للدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية، لأن تطويل المدة عوضا عن تقصيرها سيترك آثارا سلبية جديدة على سرعة نقل التقنية وبالتالي تكلفة إنتاج السلع والخدمات، وفيما يخص حماية البيئة، فإن الدول المتقدمة تتابع بشكل مثالي قوانين الحماية البيئية مما سيرفع تكلفة إنتاج السلع والخدمات ويترك أثرا سيئا على بعض الدول النامية[160]. و بالتالي يمكن القول أن إقرار المنظمةWTO الحماية على الملكية الفكرية الذي يمثل جمع ثلاث مؤسسات في هذا المجال، والذي يعد في الواقع قيدا يعوق الدول المتخلفة عن التطور هو الواقع رسالة رمزية موجهة لهذه الدول مفادها أن عصر تكرار المعجزة اليابانية ومعجزة شرق آسيا قد انتهى ولا يمكن تكراره[161].

-**اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارةTRIMS:** تبين في مفاوضات المنظمة WTO أن بعض شروط الاستثمار قد تضر بالتجارة فقد تقيدها أو تشوهها ، و لدا تضمنت هده الاتفاقية عدم قيام أي عضو باتخاذ إجراءات للاستثمار تتعارض مع مبادئ المنظمة المتعلقة بتوحيد معاملة الواردات و السلع المحلية و عدم فرض القيود الكمية على الواردات ومن أمثلة هده الشروط :

- استخدام المستثمر الأجنبي لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي.

- ضرورة تحقيق التوازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبي (ودلك لأنها تتعارض مع شروط المعاملة الوطنية أو شرط فرض القيود الكمية).

- بيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلية.

- الربط بين النقد الأجنبي المتاح للاستيراد و النقد الأجنبي العائد من الصادرات.

---

[160]-عبد الناصر نزال العبادي، **مرجع سبق ذكره** ،ص190-191.

[161]- بن موسى كمال، **مرجع سبق ذكره** ، ص158.

ويسمح الاتفاق بتوفير شرط المنافسة و المساواة بين المشروعات القائمة و الاستثمارات الجديدة و منحت الدول فترة انتقالية مدتها عامين لتوفيق الأوضاع لهده الإجراءات للبلدان المتقدمة (5 سنوات للبلدان النامية و سبع سنوات للبلدان الأقل تقدما) ، و يمكن أن تطلب الدول النامية و الأقل لمهلة إضافية للالتزام بالاتفاقية.

بعد التطرق إلى نص اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارةTRIMS، سيتم تحليل الانعكاسات السلبية و الايجابية لهده الاتفاقية على الدول النامية و هدا كمايلي:

فتتمثل أهم الآثار الإيجابية لاتفاقية الاستثمار على الدول النامية فيما يلي:

تستفيد الدول النامية من لاستثمار الأجنبي بزيادة مواردها من الضرائب التي تفرضها عليه هذه الضرائب تؤدي إلى زيادة موارد الدولة، وبالتالي زيادة الاتفاق على المشروعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.و تستفيد كذلك الدول النامية المستضيفة للاستثمار الأجنبي عن طريق تقديم برامج تدريبية سواء في المجال الفني أو المجال الإداري، وعليه ستحاول المشاريع القائمة الاستفادة من تلك البرامج أو سوف تعمل على تدريب موظفيها وعمالها، حتى تتمكن من تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين النوعية.

يعود الاستثمار الأجنبي بالفائدة على المستهلكين حيث يتم استعمال الآلات والمعدات المتطورة وهذا يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار لتلك السلع، كما أن الاعتماد على آلات حديثة وتقنيات متطورة تؤدي إلى تحسين الجودة.

كما تعاني أغلب الدول النامية من نقص وضعف البنية التحتية، كالطرق والجسور ... التي تعتبر ضرورية جدا للنشاط الاقتصادي، بوجود الاستثمار الأجنبي وإقامته لبعض المشاريع المختلفة سوف يقوم

كذلك بإنجاز بعض مشاريع البنية التحتية، لتسهيل نقل المواد الأولية ، وعليه فإن هذه المشاريع تستفيد منها المشروعات المحلية والأفراد وينعكس ذلك بالفائدة على الدولة.

كما أنه بالرغم من المزايا والفوائد التي يعود بها الاستثمار الأجنبي على الدول النامية كما سبق سردها إلا أن هناك بعض الجوانب السلبية نذكر منها[162]:

أن الاستثمار الأجنبي يتركز على الوسائل ذات التكنولوجيا المتقدمة والتقنيات الحديثة وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج، وتحسين جودته، بينما المشاريع الوطنية لا تمتلك هذه الوسائل والتقنيات ولذلك تكون تكلفة المنتوج مرتفعة عن تلك المقدمة من طرف المشروع الأجنبي وهذا ما يؤدي إلى منافسة غير عادلة، التي قد تؤدي إلى إفلاس المشاريع الوطنية.

إن الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي هو تحقيق الأرباح السريعة، وبالتالي العمل على إقامة المشاريع التي تحقق هذا الهدف، وهو غالبا ما يتنافى وأهداف التنمية الاقتصادية للدول النامية بالإضافة إلى ذلك يتم تحويل أرباح المشروع من الدول النامية إلى الدول المتقدمة صاحبة المشروع وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدول المتقدمة وانخفاض الدخل الوطني للدول النامية.

كما أن إخضاع التجارة العالمية المتصلة بالاستثمار إلى قواعد المنظمة، وبالتالي تطبيق المبادئ الأساسية لهذه الاتفاقية سيؤثر سلبا على الكثير من الدول النامية، حيث أن تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية سيلزم الدول النامية بعدم التفريق بين الاستثمار الوطنية والأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي على حساب الاستثمار الوطني.

من جهة أخرى، فقد كان الاتفاق بشأن التجارة العالمية في الاستثمار غير متوازن، حيث أنه لم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة، الشائعة الاستعمال في الدول المتقدمة كالإعلانات مثلا، بينما يشمل الاتفاق معظم الإجراءات المستعملة من قبل الدول النامية.

---

[162]–متناوي محمد، **المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003، ص38

-**اتفاق الصحة و الصحة النباتية SPS** :يعتبر هدا الاتفاق مكملا لا تفاق الزراعة و هدا لارتباط المنتجات الزراعية بصحة الإنسان و الحيوان و النبات ، حيث جاء هدا الاتفاق لحماية كل دولة عضو من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة ، من الأخطار الناشئة عن إنشاء أو دخول أو انتشار الآفات و الأمراض و الكائنات الناقلة للأمراض او الكائنات العضوية المسببة للأمراض و المعالجة بالحجر الصحي بالإضافة إلى الأخطار الناشئة عن المواد المضافة للأغذية و الملوثات و الكائنات المسببة للأمراض في المواد الغذائية و المشروبات و الأغلفة و الحد كذلك من أي ضرر في أراضي البلد العضو من دخول أو إنشاء او انتشار الأمراض[163].

و يشمل كذلك هده الاتفاق جميع القوانين ذات الصلة و المراسيم و اللوائح و المتطلبات و الإجراءات بما في ذلك معايير المنتج النهائي و عمليات الإنتاج ، إصدار الشهادات و اعتمادها و عمليات نقل الحيوان و النبات أو مع المواد اللازمة لبقائها على قيد الحياة أثناء النقل ، بالإضافة إلى أساليب التعبئة و التغليف و كل الإجراءات المتعلقة مباشرة بسلامة المواد الغذائية[164] .

من الملاحظ أن هدا الاتفاق جاء ليخدم كل من الدول المتقدمة و الدول النامية بشكل منصف إلا أن الواقع غير ذلك لأن الدول المتقدمة تأتي دئما بالحجج لتخدم مصالحها التجارية و بحكم أن أغلب الدول النامية تعتمد على تصدير المنتجات الزراعية ، و بمأن اتفاق SPS يعتبر حاجز أمام صادرات المنتجات الزراعية للدول النامية في أسواق الدول المتقدمة ، و تعتبر كذلك تدبير الصحة و الصحة النباتية كحاجز غير جمركي أمام الدول النامية و بالتالي تقليل نفاد المنتجات الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة و هد لأن دول النامية تفتقر لإمكانية تحقيق المواصفات الصارمة و المعايير التي تطبقها الدول المتقدمة في هدا الاتفاقSPS.

المطلب الرابع : انعكاسات اتفاقيات حماية الإنتاج الوطني للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية.

---

[163] -Patrick F J Macrory and Arthur E Appleton . **The world Trade organization ;Legal economic and political Analysis** . VOL1 . SPRINGER SCIENCE . USA .2005.P 231

[164] -**Op cit** .p232

في إطار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة تم التوصل إلى ثلاثة اتفاقات استهدفت الموائمة بين حماية الإنتاج الوطني في الدولة المستوردة من الواردات المسببة للضرر، وحق الدولة المصدرة في نفاذ صادراتها إلى الأسواق طالما تلتزم بقيم المنافسة النزيهة والعادلة، وهذه الاتفاقات هي: اتفاق مكافحة الإغراق، اتفاق الدعم واتفاق الوقاية[165].

- **اتفاقيات الإغراقADA:** تكفل المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة حق الأطراف المتعاقدة في وضع إجراءات لمكافحة الإغراق توجه ضد الواردات التي تكون أسعارها أقل من قيمتها العادية (القيمة السائدة في السوق المحلية والدول المصدرة)، وأن يكون الإغراق تسبب في الإضرار بالصناعة المحلية في الدول المستوردة بإثبات علاقة بين الواردات محل الإغراق والضرر الواقع عن صناعتها المحلية، وتجدر الإشارة إلى أن من التعديلات العامة التي شملها الاتفاق النص على إجراءات مكافحة الإغراق بعد 85 سنوات من تاريخ تطبيقها[166].

أما فيما يخص **اتفاقية الوقاية** ، فتتضمن حق كل دولة عضو في اتخاذ إجراءات و وقائية لحماية الصناعة المحلية بها نتيجة غير متوقعة في الواردات من أي سلعة بشكل يسبب ضرر كبير للصناعة و تتخذ الإجراءات في شكل فرض حصص ، ضرائب إضافية ، سحب التزام تنازلات جمركية لمدة 4 سنوات يمكن مدها إلى 8 سنوات في حال استمرار ثبوت الضرر للصناعة المحلية .

أما **اتفاقية الدعم** فيهدف هدا الاتفاق عموما إلى تطبيق الضرائب التعويضية في حالات معينة و يفرق الاتفاق بين أنواع من الدعم :

-الدعم المحظور : و هو يستخدم لزيادة صادرات سلعة معينة او لتفضيل سلعة محلية على سلعة مستوردة و يحق للدول المستوردة تطبيق الإجراءات التعويضية على تلك السلع المدعمة.

---

[165]-صادق بوشنافة ، **الاثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية : حالة مجمع صيدال** ، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006-2007 ، ص150.

[166]- سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره** ، ص247.

–الدعم الذي يزيد عن خمسة في المائة من قيمة السلعة :وهو الذي يسبب ضررا للمصالح التجارية لدول أخرى سيصبح على عاتق الدول التي تستخدم هدا الدعم وقفه ، و إلا يحق للدول المتضررة فرض الرسوم التعويضية لمواجهة الآثار السالبة .

من خلال نص هده الاتفاقيات **(حماية الإنتاج الوطني)** ، نجد أن هناك انعكاسات إيجابية على البلدان النامية التي تبقى أكثر البلدان حاجة لإجراءات الوقاية و ذلك بسبب ضعف و حداثة هياكلها الإنتاجية و عدم استهلاكها بعد لعناصر القدرة على المنافسة في كثير من قطاعات النشاط الاقتصادية كأن يتم بيع المنتجات في الأسواق الأجنبية بسعر إغراق، أو تقديم دعم للمنتجات المصدرة لمنحها قدرة تنافسية غير حقيقية في الأسواق العالمية، أو حالة تعرض بلد ما لزيادة مفاجأة لوارداته التي من شأنها الضرر بالصناعة المحلية المماثلة.

إلى جانب ذلك حاجة هده البلدان إلى الاتفاقيات السالفة فقد وردت كثير من الأحكام المنصوص فيها تضمن المعاملة التفضيلية للدول النامية لإتاحة الفرصة لحماية صناعتها الوطنية و تمكينها من المنافسة و تنمية تجارتها الخارجية و دعم الهياكل الناشئة بالإضافة إلى كونها قد و فرت خلفية دولية للتعامل الأكثر مرونة مع صادرات البلدان النامية[167].

المطلب الخامس :انعكاسات الاتفاقات المتعلقة بانتقال الواردات للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية.

لقد تمخض عن جولة أورغواي عدد من الاتفاقات لتنظيم انتقال الواردات السلعية من الدولة المصدرة العضو في المنظمة العالمية للتجارة إلى دولة أخرى عضو مستوردة، وتغطي هذه الاتفاقات مختلف القواعد والجوانب الإجرائية المصاحبة للتبادل التجاري الدولي في السلع، ومنها اتفاق التقييم الجمركي، الفحص قبل الشحن، اتفاق قواعد المنشأ وتراخيص الاستيراد، والتي من حق الدولة المستوردة

[167]– عبد الواحد الغفور ، **مرجع سبق ذكره** ، ص147

اتخاذها لتحقيق أهداف مشروعة، وتعتبر هذه الاتفاقات كضمان ألا تستخدم هذه القواعد كقيود غير تعريفية تحد من حرية التجارة، ونستعرضها في النقاط التالية[168]:

-الإتفاق بشأن قواعد المنشأ: تعرف قواعد المنشأ على أنها القوانين و النظم و الأحكام الإدارية التي تكون ذات التطبيق العام و التي يطبقها أي عضو لتحديد باب منشأ السلعة على شرط أن يكون قواعد المنشأ هذه تتعلق بالنظم التجارية التعاقدية أو المستقلة التي تؤدي إلى منح أفضليات تعريفية عبر ما ينتج من تطبيق اتفاقية الجات 1994.[169]

وينص هذا الاتفاق على عدم استخدام قواعد المنشأ كأدوات لتحقيق الأهداف التجارية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأن لا تخل بحرية التجارة، ويكون ذلك تحقيقا لمبدأ الشفافية. واستنادا إلى مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية والمتعلق بالمعاملة الجمركية التفضيلية فيما بين البلاد التي تدخل في شكل من أشكال اتفاقيات التجارة التفضيلية أو التكتلات الاقتصادية، تقوم السلطات الجمركية في الدول المستوردة بوضع الأسس والاعتبارات التي تمكنها من معرفة البلد الذي يعد أصل كل سلعة مستوردة[170] وذلك لمنح الواردات معاملة جمركية تفضيلية مقارنة بغيرها من السلع التي ليست من نفس المنشأ.

اتفاق تراخيص الاستيراد: باعتبار أن تراخيص الاستيراد من الأدوات المشروعة لتنظيم التجارة الخارجية للدول، فإن هذا الاتفاق يهدف إلى تبسيط هذه الإجراءات والممارسات المرتبطة بها والخاصة بالحصول على رخص الاستيراد، ولإضفاء المزيد من الوضوح والشفافية عليها، كما أنه يجب أن لا تنطوي هذه الإجراءات على تقييد مصطنع للتجارة أو حماية مستترة للمنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية.

وينص الاتفاق على التزام الدول الأعضاء بنشر التعديلات التي تجريها على رخص الاستيراد قبل تنفيذ تلك التعديلات بـ (21) يوما، إضافة إلى إلزام الدول الأعضاء بتبسيط الإجراءات الخاصة بطلب رخص الاستيراد أو تجديدها.

---

[168]–صادق بوشنافة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص154.

[169]– سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص 235.

[170]– عادل عبد العزيز السني، **مرجع سابق الذكر**، ص 447.

اتفاقات الفحص قبل الشحن: يقصد بالفحص قبل الشحن كافة الإجراءات والأنشطة التي تتخذها الدولة المستوردة للتحقق من نوعية الواردات والكميات والأسعار بما في ذلك أسعار الصرف والشروط العالية والتصنيف الجمركي للبضائع المصدرة إلى أراضي العضو المستورد، ولقد أقر اتفاق حقوق التزامات كل من المصدرين والمستوردين، وأحكام قضت بتوفير الشفافية لعمليات هيئات التفتيش قبل الشحن والقوانين والنظم المتصلة بهذا الشأن، كما تضمنت الالتزامات للأعضاء المستوردين بعدم التمييز اتجاه كافة المصدرين عند تنفيذ الأعمال الخاصة بالتفتيش قبل الشحن.

ويلزم الاتفاق العضو المستخدم لإجراءات التفتيش أيضا توفير كافة المعلومات الضرورية لتمكين المصدرين من الامتثال لشروط التفتيش مع مراعاة حماية المعلومات التجارية السرية لأي من الطرفين وعدم إتاحتها لأطراف ثالثة، كما حدد الاتفاق الإجراءات الخاصة بالتحقيق من الأسعار للحيلولة دون رفعها أو تخفيضها في الفاتورة ولمنع الغش والتزوير عموما، ويضمن الاتفاق حق التظلم للمصدرين إذا ما أرادوا ذلك، كما تضمن الاتفاق أسلوب تسوية المنازعات التي تنشأ بسبب إجراءات التفتيش

-**اتفاقية التقييم الجمركي:** تضمن هذا الاتفاق وضع نظام منصف وموحد ومحايد لتحديد قيمة السلع المستوردة بهدف فرض الرسوم الجمركية الملائمة عليها، وذلك للحيلولة دون استخدام هذه القواعد للتهريب من أداء الرسوم الجمركية الصحيحة أو تهريب رؤوس الأموال.

من خلال نص هده الاتفاقيات **(الاتفاقات المتعلقة بانتقال الواردات)** ،تمكن الدول النامية من[171] :

-تحديد قيمة البضائع الواردة و هدا على أساس القيمة الفعلية المدفوعة فيها أو مستحقة الدفع من جانب المستورد.

-فحص السلع المستوردة قبل دخول أراضيها سواء من حيث الكمية أو القيمة أو الجودة أو المواصفات الفنية أو القياسية.

---

[171]- عادل محمد خليل ، **المنظمة العالمية للتجارة أهم الاتفاقيات** ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 ، ص ص 8-9.

-حماية المستوردين من التصرفات التعسفية و من التأخير الغير الضروري لوصول السلع الواردة.

-تحديد منشأ السلعة المستوردة.

و على العموم و من خلال ما سبق نجد أن الدول النامية ترى أن المنظمة تسعى إلى تحقيق حرية التجارة بأي ثمن حتى ولو أدى ذلك إلى إجهاض جهود التنمية فحين ترى الدول المتقدمة إن زيادة التجارة تؤدي تلقائيا إلى دعم جهود التنمية في الدول النامية. و على هدا فإن الدول النامية مطالبة بالمزيد من الجهود لتطوير اقتصادياتها لمواجهة الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة خاصة في ظل المعاملة الخاصة و التفضيلية التي منحها هدا النظام للدول النامية . فقد ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" على لسان محررها "لورنس أنفراسيا" مصورا حال البرد النامية :" لقد كانوا و على مدى أسابيع ينتظرون في الخارج و يرتقبون ما يجري في الداخل، و ذلك في الوقت الذي يتفاوض فيه المسئولون الأمريكيون والأوروبيون بشأن من يحصل على جزء من الكعكة الخاصة بالتجارة العالمية فقد كانت البلاد النامية تستغرب ما بقي لها".

بالإضافة إلى ما سبق ، فإن توقعات الدول النامية فيما يخص المكاسب التي ستجنيها من خلال المعاملة الخاصة و التفضيلية لم تكن في محلها ، إذ أن هده المكاسب لم تتحقق رغم مرور أكثر من ست سنوات عن بداية نشاط المنظمة العالمية للتجارة . و من بين الأحكام الخاصة بالمعاملة التفضيلية الاتفاق العام للتجارة في الخدمات و خاصة المتعلقة بنقل التكنولوجية بالإضافة إلى الأحكام التي تحث على تأمين المساعدات الفنية و التعاون اللازمين بهدف مساعدة الدول النامية على إرساء نظم متطورة في مجالات التدابير الصحية ، و الحواجز الفنية أمام التجارة ، و لكن لكونها غير ملزمة بالقدر الكافي لم تعتمد البلدان المتقدمة على تطبيقها بشكل فعال حتى ألان[172].

[172]-ناصر دادي عدون متناوي محمد ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة :أسباب الانضمام –النتائج المرتقبة و معالجتها** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003 ، ص78.

الخاتمة :

من خلال دراستنا للانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية يتضح مايلي:

أنه فعلا فقد استطاعت المنظمة العالمية للتجارة WTOأن تبلغ أهدافا لم يكن بالإمكان تحقيقها في إطار الجات حيث زاد نمو حجم التجارة العالمية ليصل معدله 6,3% سنة 2011 بعدما كان (0.5-%) سنة 2001، وبلغ معدل الانفتاح في الاقتصاد العالمي سنة 2000 نسبة 13%، وذلك بفعل شموليتها

لكافة جوانب التجارة من السلع المصنعة ، المنتجات والملابس السلع الزراعية والخدمات وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة وكذا حقوق الملكية الفكرية وغيرها من الاتفاقيات غير القطاعية، وكذا بسبب إلزامية التطبيق لهذه الاتفاقيات من طرف كل البلدان الأعضاء دون استثناء.

أن إشكالية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، يعد من أبرز اهتمامات الدول النامية و دول المتقدمة على حد سواء ، إلا أن انعكاسات هده المنظمة سوف تمس كافة دول العالم و لكن بدرجات متفاوتة. و من جهة أخرى فقد منحت المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية و الأقل نموا معاملة خاصة و تفضيلية بما يمكنها من الاستفادة من الاستثناءات من قواعد المنظمة الأساسية.

أن هناك انعكاسات ايجابية و أخرى سلبية للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية حيث أن الانعكاسات السلبية تكون أشد أثرا و في شتى القطاعات ، الزراعية و الصناعية و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية و هدا نتيجة الأوضاع التي تعيشها اقتصاديات الدول النامية ، و لكن يمكن للدول النامية تفادي هده الانعكاسات السلبية للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصادها المحلي فقط إدا استغلت تلك المزايا و المعاملات الخاصة التي منحتها المنظمة لها. وباعتبار الجزائر دولة من هده الدول النامية تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مند أكثر من 10 سنوات وفق عدة إجراءات و جولات ، و للتعرف على ملف الجزائر و المنظمة يكون وبالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الرابع : تحليل الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري.

مع بدية التسعينيات وبروز أزمة اقتصادية و سياسية واجتماعية أدت إلى فشل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر مما دفع بها إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية سنة 1994 ، و هدا من أجل الحصول على المساعدات في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي حيث شملت هده الأخيرة جميع جوانب الاقتصاد على المستوى الكلي و الجزئي . و كذلك خصت الدولة قطاع التجارة الخارجية بعناية فائقة

باعتباره أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني فخصته بنظام يضمن الرقابة على كل أنواع المبادلات التجارية كمرحلة أولية ليليها بسط السيطرة التامة على هدا القطاع عن طريق فرض الاحتكار عليه استكمال للنهج الاشتراكي ، إلا أنه مع مرور السنين و محدودية هدا النظام طفت على السطح مشاكل لم تكن في الحسبان الأمر الذي استدعى انتهاج أسلوب في التسيير مغايرة تماما للأسلوب السابق و من هنا بدأت بوادر تحرير التجارة الخارجية تلوح في الأفق .

و قصد الانفتاح أكثر فأكثر على العالم الخارجي قامت الجزائر بالاتفاق مع الاتحاد الأوروبي و التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، حيث بدأت الجزائر مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة مند 1987 في اتصالات أولية في إطار الاتفاقية قبل أن تتحول إلى منظمة التجارة العالمية في مراكش المغربية سنة 1994 ، إلا أن جاءت سنة 1996 لتدشن مرحلة الاتصال الرسمي و الفعلي للجزائر مع المنظمة و حتى يومنا هدا ما تزال المفاوضات قائمة بين الطرفين، حيث أن النتيجة من هده المفاوضات تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة دائما، و على هدا سنطرح عدة أسئلة و من بينها ، ما هي أهم أسباب تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟. كذلك و فرضا أن الجزائر قد انضمت فعلا إلى المنظمة العالمية للتجارة فهل هيئة نفسها لهدا للانضمام ؟.و كيف يمكن للجزائر الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة . بما يحقق لها أقصى فائدة ؟.و ما هو حجم المكاسب و الخسائر من جراء هدا الانضمام ؟.

كل هده الأسئلة سنحاول الإجابة عنها من خلال تقسيم هدا الفصل إلى المباحث التالية :

- ✓ **المبحث الأول : مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثاني: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة.**
- ✓ **المبحث الثالث : تحليل الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على قطاعات الاقتصاد الجزائري**

المبحث الأول : مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

قد اتسم الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال بالتبعية للاقتصاد الفرنسي ، و ظهور ما يسمى بالتبعية شاملة في كل المجالات لعدة أسباب أهمها عدم توفر الإطارات المؤهلة التي يمكنها أن تحدث التغييرات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني ، و توجيهه الوجهة الصحيحة التي تكفل له النمو. لذلك

قامت الجزائر بعدة إصلاحات مست الجانب الكلي و الجزئي للاقتصاد الجزائري و يمكن توضيح ذلك من خلال المطالب الموالية.

المطلب الأول : مراحل الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

يمكن توضيح برامج الإصلاح التي مرا بها الاقتصاد الجزائري من خلال المراحل التالية:

-مرحلة اختيار النظام الاشتراكي و إتباع نظام المخططات1967-1977: تعتبر هده المرحلة بمرحلة البناء التنموي حيث تميزت بتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تنظيم الاقتصاد و إتباع الأسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية و كان أول مخطط أقرته الجزائر هو المخطط الثلاثي ثم يليه المخطط الرباعي الأول و الثاني .

-مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1988 : نتيجة للإختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال المرحلة السابقة تم انجاز مخططين تنمويين و هما المخطط الخماسي الأول و المخطط الخماسي الثاني حيث تم التركيز على إعادة تقويم الاقتصاد و هدا بتفنيد جملة من الإصلاحات سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني في المرحلة السابقة بالإضافة إلى التكيف مع الوضع الدولي الجديد. و من أهم الأهداف التي برمجت في هده المرحلة و بالذات في المخطط الخماسي الأول(1980-1984) ، هي[173]:

- ✓ مراجعة سياسة التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية بنسبة عالية هي أكثر من 51% من مجموع استثمارات الفترة.
- ✓ تطبيق لامركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين كالمؤسسات في إعداد المخططات الوطنية.

---

[173]- محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ،ص5.

- ✓ رفع قيمة الاستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري.
- ✓ إدماج القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة.
- ✓ تطوير صناعات متنوعة و متطورة.

كما تم خلال هده المرحلة بعقد مخطط ثاني أطلق عليه إسم المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) و الذي سعى إلى تحقيق الأهداف التالية[174] :

- ✓ تلبية الحاجيات الأساسية للسكان المتزايد عددها بوتيرة 3,2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للانتاج و الاستثمار.
- ✓ المحافظة على الاستقلال الاقتصادي و ذلك بالتحكيم في التوازنات المالية الخارجية.
- ✓ تدعيم المكتسبات المحققة في مختلف المجالات خاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد و الفعالية في تسيير المؤسسات و اللامركزية الأنشطة المسؤوليات.
- ✓ المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية المطلوب تلبيتها .

_تخفيض التكاليف و آجال انجازات الاستثمار في جميع القطاعات و التحديد الصارم و الحتمي للجوء إلى القطاعات الخارجية العاملة في حقل الانجازات و الخدمات .

_تحسين فعالية جهاز الإنتاج و التنمية المكثفة ككافة الطاقات البشرية و المادية المتوفرة و التوزيع التدريجي و الأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة و الأعوان الاقتصاديين.

نجد هنا أنه بالرغم من مميزات هده المرحلة إلا أن الجزائر عرفت خلال هده الفترة ضغوطات مالية حادة سببها يرجع إلى انخفاض أسعار النفط مما أحدث عجزا مزدوجا في ميزان المدفوعات و في ميزانية الدولة مما أثر سلبا على فعالية الإصلاحات المعتمدة و لم يكن هناك حل للأزمة المالية سوى

---

[174]-التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني ، **وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية** ، 1985- 1989 ، ص ص5-8.

اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية فاقتربت الجزائر من صندوق النقد الدولي مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينيات.

-مرحلة تطبيق برامج الإصلاح المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية1994-1998 :

إن المفاوضات الفعلية مع المؤسسات المالية الدولية لم تنطلق إلا ابتداءا في 01 أفريل 1994 أين تم إبرام جملة من الاتفاقيات أهمها برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي و الثاني برنامج التعديل الهيكلي بالاتفاق مع البنك الدولي و عليه سنتطرق إلى محتوى هدين البرنامجين و هدا على النحو التالي[175]:

برنامج التثبيت الاقتصادي 1994-1995:

لقد تم تنفيذ هدا البرنامج بين الحكومة الجزائرية و صندوق النقد الدولي خلال الفترة الممتدة من 1 أفريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995 أي على مدار سنة كاملة حيث تحصلت الجزائر بموجبه على قرض يقدر بـ 731,52 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على حصتين 457,2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار اتفاق التثبيت و 274,32 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار التمويل غير المتوقع من أجل تعويض العجز في المداخيل المتأتية من التصدير أو نتيجة لارتفاع التكاليف الواردات .و من بين أهم الأهداف التي كان يرمي إليها هدا البرنامج هي [176]:

- ✓ استعادة وتيرة النمو الاقتصادي و ذلك من خلال العمل على تحقيق معدل نمو في الناتج الداخلي الخام يتراوح بين 3% و 6% خلال عامي 1994و 1995.
- ✓ تخفيض معدل التضخم ليصل في حدود 3% و 4% سنة 1997.
- ✓ تعديل قيمة الدينار و كبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14% .

---

[175]-بن الطاهر حسين ، **انعكاسات برامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر** ، مجلة حوليات ، جامعة منتوري قسنطينة ، العدد4 ،اكتوبر، ص 83.

[176]- خالد الهادي ، **المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** ، دار هومه للنشر، الجزائر ، 1996، ص204-205.

- ✓ القضاء على العجز في الميزانية أو على الأقل تخفيضه عن طريق تقليص حجم الإنفاق العام و زيادة الضرائب.
- ✓ إعادة التوازن لميزان المدفوعات و ذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية .
- ✓ الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد و خاصة تحرير المبادلات التجارية.

و من أجل تحقيق هده الأهداف اتخذت السلطات المركزية تدابير و إجراءات جد حازمة توصلت من خلالها إلى جملة من النتائج و تتمثل هده الإجراءات فيمايلي :

- ✓ تخفيض العملة الوطنية بقيمة 40,17% ليصل سعر الصرف الدولار الواحد إلى 36دج.
- ✓ وضع برنامج لتحرير التجارة الخارجية بهدف إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي مع العمل على زيادة الإنتاج الزراعي و ترقية قطاع البناء العمومي .
- ✓ تقليص عجز الخزينة إلى مستوى 3,3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998

قد تم تنفيذ هدا البرنامج بالاتفاق مع البنك الدولي خلال الفترة الممتدة من 22ماي 1995 إلى 21ماي 1998تحصلت بموجبه الجزائر على قرض في إطار التمويل الموسع قدره بحوالي 1169,28مليون وحدة سحب خاصة و قد قامت الجزائر بسحب القسط الأول و المقدر 325,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أن يتم السحب و استخدام المبلغ المتبقي 844مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ 21 ماي،[177] 1998.

و من أهم أهداف هدا البرنامج هي[178] :

---

[177]-الهادي خالد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص216-217

[178]-كربالي بغداد ، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة ،العدد08-2005 ، ص11

- ✓ تحقيق نمو متوسط قدره 5% من إجمالي الإنتاج الخام خارج المحروقات .
- ✓ تحقيق نسبة تضخم إلى حوالي 10,3% .
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية و تحرير الأسعار و إلغاء التدعيم للسلع.
- ✓ الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي .
- ✓ أن يعادل احتياطي الصرف 3 أشهر من الواردات.

بالإضافة إلى ذلك قد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي22-1995المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 12-1997 و بدأ في تنفيذ هده العملية في أفريل 1996 حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات و في نهاية سنة 1996 تسارعت وتيرة حل لشركات و خوصصتها بعد إنشاء 05شركات جهوية قابضة كما تواصلت عملية الخوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية و هدا في شهر أفريل 1998[179].

تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر:

لا تزال النتائج الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي تشكل موضوع جدل واسع فقد اختلف الآراء حول النتائج و الآثار المترتبة على تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار و التعديل الهيكلي و هدا على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي فبالنسبة للهيئات المالية الدولية اعتبرت أن النتائج مشجعة و جد إيجابية خاصة و أن الجزائر نفدت حرفيا كل بنود الاتفاق المبرم مع هده المؤسسات كما أنها احترمت كل التزاماتها الدولية بما فيها تسديد خدمة الديون الخارجية و هدا باعتراف مدير صندوق النقد الدولي ، أما بالنسبة للجزائر فقد أسفرت هده الإصلاحات عن استعادة التوازنات المالية الداخلية و الخارجية و تحسن في العديد من المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي و هدا ما يوضحه الجدول التالي:

---

[179]- **نفس المرجع** ، ص13

الجدول رقم 03: تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990–2011.

	معدل النمو الاقتصادي (الوحدة %)	معدل التضخم (الوحدة %)	معدل البطالة (الوحدة%)	رصيد الميزانية (الوحدة 10^6دينار جزائري)	رصيد ميزان المدفوعات (10^9 دولار)	الاحتياطات بالعملة الصعبة (الوحدة 10^9 دولار)	نسبة تغير سعر صرف دينار مقابل دولار	مجموعة الديوندولار10^9
1990	−2,2	17,9	19,7	16000	−0,22	0,8	20,23	28,891

27,87	106,36	1,6	0,5	36800	21,2	25,9	−0,1	1991
26,67	18,24	1,5	0,23	−108267	23,8	31,7	−2	1992
25,72	6,86	1,51	–	−162678	23,15	20,5	−2,1	1993
29,48	50,21	2,64	−4,38	−89148	24,36	29,04	−0,9	1994
31,57	35,94	2,11	−6,32	−147886	28,10	29,78	3,8	1995
33,65	14,85	4,23	−2,09	100548	27,99	18,69	3,3	1996
31,22	5,46	8,05	1,16	81472	28,63	5,73	1,2	1997
30,47	1,69	6,84	−1,53	−101228	28,02	4,95	4,6	1998
28,31	13,50	4,41	−2,38	−11186	29,99	2,64	3,9	1999
25,26	13	11,91	7,57	−52961	29,77	0,34	2,2	2000
22,57	2,7	17,96	6,19	184498	27,3	4,23	2,7	2001
22,64	3,1	23,11	3,66	−117846	25,2	1,42	4,7	2002
23,35	−2,9	32,92	7,47	−235018	23,7	2,59	6,9	2003
21,18	−6,9	43,11	9,25	−156900	17,7	3,56	5,2	2004
17,19	1,8	56,18	16,94	−385250	25,3	1,64	5,1	2005
5,61	−1	77,78	17,73	−707890	12,3	2,53	2	2006
5,60	−4,62	110,18	29,55	−12430,90	11,8	3,51	3,1	2007
4,76	−6,92	143,10	36,99	−12654,65	11,3	4,4	2,4	2008
3,9	12,51	146	29,55	1113,701−	10,8	5,7	2,1	2009
5,681	0,9	162,2	15,58	−1496,5	10	3,91	3,3	2010
4,40	2.1	182.2	19,91	2395,4−	10	4.52	2.6	2011

Source :

-Banque d'Algérie . evoulution économique et monétaire en Algérie . Rapport juin 2000 . 2008 .2010.

-Ministere des finances . évaluation économique et monétaire en Algérie . Rapport annule 2000.

-Ministère des finances . principaux indicateurs économiques et financiers Afin Décembre 2008 . 2011.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

-**معدل النمو الاقتصادي :** لقد سجل معدل النمو الاقتصادي نتائج سلبية و هدا خلال الفترة الممتدة من 1990-1994 و هدا بسبب السياسة التقشفية الممارسة في الاقتصاد الوطني خصوص اتجاه استعمال العملات الصعبة الشيء الذي صعب من الحصول على التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية و لكن بعد هده الفترة بدأ معدل النمو الاقتصادي بتسجيل نتائج ايجابية ابتداءا من سنة 1995 حيث وصل إلى ما يقارب 3,8% و هدا بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية و إلى الظروف المناخية الجيدة التي سمحت بتحسين المردود الفلاحي مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام من 15% سنة 1995 إلى21,5% سنة 1996.غير أن النمو المسجل في الناتج عاود الانخفاض سنة 1997الى حوالي 1,2% و هدا بسبب الضعف المسجل في القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي ليرتفع مجدد سنة 1998 إلى حوالي 4,6% و هو ما يتوافق و أهداف الاتفاق و بعد هده الفترة عرف معد النمو الاقتصادي نوعا من الاستقرار النسبي حيث بلغ معدل نموه في المتوسط حوالي 3,37% خلال الفترة 1999-2002 ليعاود الارتفاع سنة 2002 إلى ما يقارب 4,7%ثم 6,9% سنة 2003 و هي أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة و التي حققها الاقتصاد الجزائري و هدا بسبب الارتفاع في أسعار النفط في السوق الدولية و بعد هده الفترة سجل معدل النمو نتائج بنسب متدبدبة خلال السنوات الموالية حيث بلغ سنة 2011 إلى ما يقارب2,6%.و على العموم يمكن القول أن هدا النمو لا يزال غير كاف و هشا كونه لا يزال يرتكز على المحروقات النفط و الغاز و هما قطاعين متجاهان نحو الخارج أي أنه حبيس العوامل الخارجية و المتمثلة في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

-**التضخم** : يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الفترة التي سبقت برنامج التعديل الهيكلي تميزت بمعدلات مرتفعة للتضخم بسبب عدم إتباع سياسة نقدية صارمة في تلك الفترة حيث بلغ معدل التضخم أقصاه سنة 1992 و هو بمعدل يقدر بحوالي 31,7% .ليعرف بعد ذلك تراجعا مع بداية سنة 1994 بفعل تنفيذ الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي حيث تراجع معدل التضخم من 29,14% سنة 1994الى 18,69% سنة 1996ليصل سنة 1997الى 5,73% حيث هده النتيجة كانت مبهرة سجل فيها معدل التضخم قفزة نوعية في وقت كانت فيه تقديرات اتفاق القرض الموسع تتوقع معدل تضخم يقدر بحوالي 9,5% و هو ما يعني في حالة اقتصاد بعرض متصلب كحالة الاقتصاد الجزائري أن الطلب قد تعرض لتخفيض شديد و بصفة جدية[180] .ليواصل بعدها معدل التضخم انخفاض لتصل نسبته سنة 2000 إلى حوالي0.34% و هي أدنى نسبة تضخم عرفها الاقتصاد الجزائري و هدا بسبب عدة إجراءات و سياسات تقييدية اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي مثل تخفيض قيمة الدينار و تحرير الأسعار و تحكم في الأجور و تخفيض العجز في الميزانية و كذلك التحكم في حجم الكتلة النقدية و إتباع أساليب جديدة في تمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي. إلا أنه مع بداية سنة 2001 عاود الارتفاع من جديد ليصل إلى حوالي 4,23% و هدا بسبب ارتفاع الكتلة النقدية و التي بلغت نسبة نموها في تلك السنة 24,9% بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي و على الرغم من تراجعه سنة 2002 إلى 1,42% إلى أنه ارتفع مجددا خلال السنوات الموالية حيث وصل سنة 2009 إلى حوالي5,7% وبحسب تقرير صادر عن الديوان الجزائري، يرجع ارتفاع التضخم في الجزائر إلى 5.7 % إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 8.23 % ، بينها 20.54 % للمنتجات الزراعية الطازجة وارتفاع أسعار الخدمات بنسبة 4.14 % ، وفي نهاية الدراسة بلغت نسبته حوالي 4,52 %. و على العموم يمكن القول أن كل هده النتائج تعود في الحقيقة إلى إتباع الجزائر إلى سياسة دخول متشددة و موقفا نقدي حازما و هدا ما جعل المعدلات المسجلة تقارب تلك السائدة في دول الاتحاد الأوروبي و أحسن ما هو عليه في الكثير من الدول النامية .

---

[180]-بوزيدي عبد المجيد ، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري** ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1992، ص47.

-**البطالة** : نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع مستمر في معدل البطالة حيث انتقل معدل البطالة من 23,15% سنة 1993 إلى 28,63% سنة 1997 ثم إلى 29,99% سنة 1999و هو أكبر معدل للبطالة سجل خلال فترة الدراسة .ليعرف بعدها معدل البطالة انخفاضا متتاليا وصل سنة 2011 إلى حوالي 10 % و يعود الارتفاع المسجل في معدل البطالة في نهاية التسعينات إلى عاملين أساسين

وهما [181]:

التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية و تقليص دور الدولة مما ينسجم و المرحلة الجديدة حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500ألف خلال الفترة 1994-1997 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85مؤسسة خاصة أي مجموع 986 مؤسسة تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الاقتصادية مؤسسات البناء و الأشغال العمومية حوالي 61,59% تليها مؤسسات القطاع الخدمي بحوالي 21,07% تم المؤسسات الصناعية بحوالي 15,81% أما القطاع الزراعي الأقل تضررا من ناحية التشغيل بحوالي 1,42%الأمر الذي يزيد في تعقيد وضعية البطالة في الجزائر كما تشير البيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر سنة 1997قد تجاوز 2,3% مليون بطال ليصل سنة 2001الى 2,5مليون بطال مقابل 2,4 مليون بطال سنة 2000 و هدا العدد مؤهل إلى الارتفاع.و على العموم يتضح أن نتائج الإصلاحات من الجانب الاجتماعي البطالة كانت سلبية على معظم فئات المجتمع الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة و ارتفاع معدلات البطالة مما انعكس سلبا بدوره على الجانب الصحي و الأخلاقي و التعليمي لفئات واسعة من المجتمع.

---

[181]-غياط شريف ، **الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة أيام ، 21-22 ماي 2002.ص.

-**الميزانية** : لقد تركزت جهود عمليات الإصلاح الاقتصادي مند بدايتها على تخفيض عجز الميزانية العامة بصورة ملموسة و اتبعت في هدا الإطار سياسة مالية تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام و تقليصه إضافة إلى الجانب الثاني و هو زيادة الإيرادات العامة خاصة الضريبة منها كما أن انتهاج سياسة الخصخصة أدى إلى تخفيض أعباء الميزانية العامة من خلال تجنب الدعم الذي كانت تستفيد منه مؤسسات القطاع العام و عليه فقد اعتمدت الدولة على سياسة تقشفية صارمة مع بداية اتفاق أفريل 1994 و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة سجل فائضا مع بداية التسعينات و ذلك نتيجة الإصلاحات التي انتهجتها الدولة حيث بلغ الفائض حوالي 16000مليون دج سنة 1990لينتقل هدا الفائض إلى 36800 مليون دج سنة 1991و هو ما يمثل نسبة 4,26% من الناتج الداخلي الخام كما أن هدا التحسن في رصيد الميزانية يعود إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية حيث انتقل من 76200مليون دج سنة 1990الى 161500مليون دج سنة 1991الا أن هدا الفائض لم يستمر حتى ضهر العجز ابتداءا من سنة 1992ليتفاقم هدا العجز سنة 1993 و يصل إلى 162678مليون دج و هو ما يمثل 13,67% من الناتج الداخلي الخام و يعود دلك إلى تراجع أسعار النفط اد بلغت 17,50دولار للبرميل سنة 1993 عوض 24,34دولار للبرميل سنة 1990 بالإضافة إلى ارتفاع حجم النفقات العمومية و خدمة المديونية الخارجية إلا أنه مع بداية سنة 1994 تقلص عجز الموازنة العامة إلى 89148مليون دج و السبب في ذلك هو الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة و المتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية إلا أن هدا العجز زادت حدته سنة 1995بسبب تفاقم النفقات التي كانت وتيرة زيادتها أكبر من وثيرة زيادة الإيرادات إلا انه من سنة 1996الى غاية 1997عرف رصيد الميزانية نتائج ايجابية و هدا يعني أن الحكومة قد وقفت في تمويل نفقاتها بما لديها من إيرادات و ذلك عن طريق الضغط الكبير الممارس على مصاريف التجهيز و تزايد الإيرادات الجبائية و نخص بالذكر إيرادات الجباية البترولية غير إن تدهور السوق البترول سنة 1998ادى إلى تدهور الجباية البترولية و التي تمثل في العادة 50%من مجموع إيرادات الميزانية أنه خلال الفترة 1999 إلى 2011عرف رصيد الميزانية عجزا مستمر باستثناء سنة 2001أين حقق فائضا قدره حوالي 184498مليار دج أي ما يعادل 4,3من

ناتج الداخلي الخام و هو راجع إلى ارتفاع الإيرادات بمعدل أكبر من النفقات و يبقى أن نشير إن اكبر عجز مسجل هو في سنة 2007 أين قدر بحوالي 1243 مليار دج. و على العموم نجد أن رصيد الميزانية العامة قد تميز بعجز مزمن و الذي يعتبر أحد العوامل الاختلال الأساسية التي خلت بالتوازن المالي الداخلي و يمكن حصر دلك إلى الأسباب التالية نمو الإنفاق العام أكبر من الإيرادات تدبدب أسعار النفط بالإضافة إلى التهرب و الغش الضريبي.

-**ميزان المدفوعات** :يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك نتائج متدبدبة في رصيد ميزان المدفوعات و هدا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1994 ليعرف بعد ذلك عجزا حيث وصل أقصاه سنة 1995 و هي سنوات الأزمة الحاد في المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر حيث قدر هدا العجز بحوالي 6,32مليار دولار .و هدا بسبب انهيار أسعار المحروقات و زيادة خدمة الديون الخارجية و مستحقات الديون القصيرة الاجل و مع نهاية سنة 1996 و بداية سنة 1997 بدأت نتائج الإصلاحات المتخذة بخصوص القطاع الخارجي تبرز من خلال الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الذي حقق سنة 1997 فائضا قدر بحوالي 1,16مليار دولار و الناتج أساسا عن الرصيد الموجب للميزان التجاري و الذي معزه التطور الايجابي لسعر النفط أما في سنتي 1998 و 1999سجل ميزان المدفوعات عجزا قدرت قيمته بحوالي 1,53 و 2,38مليار دولار على التوالي و ذلك نتيجة تراجع حصيلة إيرادات الصادرات التي انخفضت بدورها من 13,889 دولار إلى 10,213 دولار سنة 1998اي بتراجع قدر بحوالي 3,676 دولار و مع بداية سنة 2000 إلى غاية نهاية فترة الدراسة عرف رصيد ميزان المدفوعات نتائج ايجابية و هدا راجع إلى ارتفاع صادرات المحروقات و التي صاحبها ارتفاع في سعر برميل النفط الذي انتقل من 28,5دولار للبرميل سنة 2000الى حوالي 74,95دولار للبرميل سنة 2007 .

-**احتياطات الصرف** : من خلال الجدول أعلاه يتضح أن احتياطات الصرف قد عرفت ارتفاعا محسوسا و صل في نهاية سنة 1996الى حوالي 4,23مليار دولار و هو ما يعادل 4,5شهرا من واردات السلع و الخدمات لتسجل في نهاية سنة 1997 ارتفاعا وصل إلى 8,5 مليار دولار و هو ما يعادل تغطية أكثر

من 9أشهر من الاستيراد للمواد و الخدمات و يعود هدا الارتفاع إلى كذلك ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية إلا أنه خلال سنتي 1998 و 1999 عرفت احتياطات الصرف انخفاضا نتيجة تدهور أسعار النفط إلا أنه مع بداية سنة 2000عرفت احتياطات الصرف زيادة معتبرة حيث انتقلت من 11,91مليار دولار سنة 2000 و هو ما يعادل تغطية 12 شهرا من الاستيراد إلى حوالي 110,8مليار دولار سنة 2007و هو مل يعادل 40شهرا من الاستيراد ليصل في سنة 2011 إلى حوالي 182,2 مليار دولار ، الزيادة في احتياطي الصرف الجزائري بالخارج يعود إلى ارتفاع صادرات المحروقات الجزائرية في الأسواق الخارجية .

-**سعر الصرف** :نتيجة الارتفاع المبرم مع صندوق النقد الدولي خفض الدينار الجزائري لأول مرة سنة 1991 بنسبة تقدر بحوالي 106,36% حيث انتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 8,95دينار للدولار الواحد إلى 18,47دينار للدولار الواحد إلا أنه و انطلاقا من سنة 1994 تم تعديل سعر الصرف حيث تم تخفيض قيمة الدينار من جديد بنسبة 50% مقابل الدولار الأمريكي كما تم العمل بنظام التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات لتحديد السعر بين بنك الجزائر و البنوك التجارية تم تحويل دلك إلى سوق للنقد الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995 و عليه فقد أزيلت في سنة 1995كل الضوابط على سعر الصرف في تجارة السلع و تقرر الإلغاء التدريجي لكل القيود على المدفوعات غير المنظورة بالنسبة للتعليم و الصحة كمرحلة أولى و فسح المجال للبنوك التجارية في تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناءا على طلبات مدققة و موثوقة و هو ما جعل نسبة التدهور في سعر الصرف تقل شيئا فشيئا حيث وصلت إلى 35,94% سنة 1995و إلى حوالي 5,46% و 1,69% على التوالي خلال سنتي 1997 و 1998 أي إن نسبة التدهور كانت اقل من معدل التضخم المسجل خلال هاتين الفترتين و كنتيجة لضعف إيرادات الدولة من العملة الصعبة المنعكسة سلبا على عرضها في السوق المحلية سنة 1998أي إلى ارتفاع نسبة الانخفاض من جديد خلال سنتي 1999و2000 ليصل سعر الصرف في حدود 66,64دج للدولار في سنة 1999 و إلى 75,28 دج للدولار في سنة 2000 و هو ما يعني تدهور قدره

74,11%بين سنتي 1990 و 2000 وهي نسبة مرتفعة جدا إلا أنه و انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه يتضح انه مع بداية سنة 2003 بدأت قيمة الدينار في الارتفاع حيث انتقل سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي من 77,37دج للدولار الواحد في 2003حيث استمر بنك الجزائر في سنة 2007[182] .في التعويم الموجه لضمان استقرار صرف العملة الوطنية حيث ارتفع متوسط سعر الدينار من 68,63دج لكل دولار واحد خلال الربع الثالث من سنة 2007الى 67,16دج خلال الربع الرابع الأخير من سنة 2007.أما في الثلاثي من سنة 2010 فقد بقي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار مستقرا نسبيا بواقع 72,64دج لكل دولار واحد في سنة 2009و 73,3دج لكل دولار واحد في سنة 2010[183].

-**المديونية** : من خلال الجدول أعلاه_نلاحظ أن حجم المديونية الخارجية قد انخفض من 28,37مليار دولار سنة 1990 إلى حوالي 25,72 مليار دولار سنة 1993 لترتفع بعد ذلك و بشكل مستمر حيث بلغ حجمها سنة 1994 إلى 29,48 مليار دولار ثم إلى 31,22مليار دولار سنة 1997 و لكن بعد هده الفترة عرف حجم المديونية الخارجية في الجزائر انخفاضا و بشكل مستر و صولا إلى 4,4مليار دولار سنة 2010و هدا بفضل ارتفاع حجم التدفقات المالية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات من جهة و إلى اعتماد الجزائر على طرق جديدة لتخفيض حجم الدين الخارجي .

وعلى العموم يمكن القول أن مؤشرات الاقتصاد الجزائري الداخلية و الخارجية مرتبطة ارتباطا و ثيقا بقطاع المحروقات ، و الذي بدوره يخضع لتغيرات أسعار المحروقات في السوق الدولية و بالتالي ارتفاع هده الأسعار يؤدي إلى تحسن ما ، في مؤشرات الاقتصاد الجزائري و انخفاضها يؤدي إلى تدهور هده المؤشرات سواء الداخلية أو الخارجية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني : التجارة الخارجية في الجزائر من التقييد إلى تحرير

---

[182]-قطوش بشري ، **فعاليات السياسة المالية و سياسات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2007** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2008-2009 ، ص ص 121- 122.

[183]-النشرة الإحصائية الثلاثية ، **بنك الجزائر سبتمبر** ، 2010 ، ص 20.

إن قيام الجزائر بعملية تحرير التجارة الخارجية جاء نتيجة تراكم مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية، والتي فرضتها عليها التطورات الدولية الحاصلة و التطورات الداخلية من جهة أخرى.

أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر: تسعى الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية إلى تحقيق جملة من الأهداف و هي [184]:

-أن النظام الاقتصادي الحر أصبح الوحيد على الصعيد العالمي الأكثر جذبا للنمو الاقتصادي وتحقيقا للنجاعة الاقتصادية.

-أن طريقة تسيير الدولة للتجارة الخارجية ، أدى إلى اعتبار الأعوان الاقتصاديين الجزائريين مجرد مشترين في السوق الدولي ، ويتحملون أعباء كبيرة لعدم قدرتهم على التفاوض والبحث عن تحقيق مصالح الدولة.

-أن استخدام نظام الرخص الإدارية للحصول على العملة الصعبة بواسطة إجراءات إدارية بيروقراطية أدى إلى سوء تخصيص الموارد.

-إحداث هيئة إدارية أكثر مرونة خاصة بتسيير حركة رؤوس الأموال.

-تشجيع الاستثمارات الضرورية ووضع حد للإجراءات المضادة لعملية الترشيد الاقتصادي.

-وضع تشريعات خاصة بالتحكيم الدولي والفصل في القضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

-البحث عن الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية بالنسبة لعمليات التجارة الخارجية، يتحمل الأعوان الاقتصاديون لمسؤولياتهم كاملة.

---

[184]- Rabah- Bettaher **, le Partenariat et la Relance des Investissements**. OPU . Alger 1992. P-P .50-51.

–ضمان تموين منتظم للجهاز الإنتاجي بكل مستلزمات الإنتاج (مواد أولية، قطع غيارتجهيزات...إلخ) وهو ما يتطلب تدفق أكبر للواردات.

ولهذا فإن عملية تحرير التجارة الخارجية كان هدفها الأساسي هو توفير المتاحات اللازمة للمؤسسات الاقتصادية[185]، ومنه تحقيق اندماج تدريجي لمتطلبات الأعوان الاقتصاديين في تحقيق صفقاتهم بالخارج كما أن تحرير الواردات كان يهدف إلى توفير المدخلات والتجهيزات الضرورية لضمان سيرورة الجهاز الإنتاجي[186].

مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

يمكن توضيح أهم المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية بالجزائر من خلال مايلي:

المرحلة الأولى : الرقابة و الاحتكار للتجارة الخارجية: إن منطلق الرقابة على التجارة الخارجية تم التأكيد عليه في كل من برامج طرابلس و ميثاق الجزائر إيمانا من السلطات بالدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني و مدى مساهمتها في التنمية المرغوبة و عليه فقد نص برنامج طرابلس المنعقد في شهر جوان 1962 على ضرورة قيام الدولة بتأميم كل من التجارة الخارجية و تجارة الجملة و الإشراف على تنظيمها حيث يسمح هدا التنظيم للدولة بفرض رقابتها الفعلية على الواردات و الصادرات على اعتبار أن القطاع التجاري يمثل وسيلة ذات أهمية إستراتجية لتوجيه السياسة الاقتصادية و مراقبتها و بالتالي فسيطرة الدولة على التجارة الخارجية و تجارة الجملة كان ينظر لها خلال هده المرحلة على أنها أمر طبيعيا و انها عملية لازمة و حتمية لتأميم النظام الإنتاجي و عاملا فعلا لحماية الإنتاج الوطني و بدوره فإن ميثاق الجزائر لم يحد عن هدا المنحى إد أكد على مبدأ تحكم الدولة ذات الطابع الاشتراكي في التجارة الخارجية و ذلك بالتركيز على تأميم التجارة الخارجية مثل تحديد طبيعة السلع التي يجب تصديرها

---

185 - M.E Benissad, **L'Ajustement Structurel, l'expérience du Maghreb**. OPU. Alger 1999. p49.

186 - Nachida M. Bouzidi . **la Transition vers l'Economie de Marché- le cas commerce extérieur**. Revue de I.S.E, N°4.1992. p66.

و كدا السلع التي يجب استيرادها [187]. ولكن هنا الرقابة على التجارة الخارجية من قبل السلطات الجزائرية لم تستطيع أن تعالج الاختلال في مجال الاستيراد و التعارض ما بين القطاعات الإنتاجية و أمام هدا الوضع أتت مرحلة الرقابة على نهايتها لتعرف سياسات التجارة الخارجية مرحلة جديدة و المتمثلة في احتكار الدولة للتجارة الخارجية و هدا من اجل تحقيق رقابة صارمة على التجارة الخارجية الجزائرية ، حيث أنه في إطار القانون القانون رقم 29-88 المؤرخ في 19 جويلية ،[188]1988 .الذي نص على أن ممارسة احتكار التجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات «Les concessions » التي تمنحها الدولة للأعوان الاقتصاديين و الهيئات العمومية و المجموعات ذات المصالح المشتركة على أساس دفتر الشروط «Cahier de charge »الذي تحدد فيه حقوق و واجبات كل وكيل على حدى. هذا و يمكننا تلخيص الأهداف التي يسعى إلى تنفيذها هذا القانون فيما يلي:

-تنظيم الخيارات و الأولويات في المبادلات الخارجية بإتباع التوجيهات و القرارات المحددة من طرف الحكومة.

- تنشيط عملية التنمية و تكامل الإنتاج الوطني.

- ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات.

-تنظيم عملية دخول المؤسسات العمومية و الخاصة للأسواق الدولية بالتنسيق بين المتعاملين و المتدخلين في التجارة الخارجية.

فالملاحظ لإجراءات هذا القانون ،لم تطبق على أرض الواقع باستثناء استبدال تراخيص الاستيراد الشاملة بميزانية العملة الصعبة السنوية في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية، اذ تحدد هذه الميزانية بموجب قرار وزاري بين وزارتي التجارة و المالية، تحدد فيها إيرادات تصدير و نفقات استيراد السلع و الخدمات خلال السنة الجارية للمؤسسات العمومية المعنية. و بهذا تعوض ميزانية العملة الصعبة

[187] - Nachida M bouzidi . **Le Monopole de l'état sur le commerce extérieur ;l'expérience algérienne** .Alger .OPU .1988.P-P .112-113.

[188]- La loi 29/88 . lettre d'information édité par le C.N.C n°02. Juillet 1989, p3

كل الإجراءات الإدارية و المالية السابقة، اد يمكن للمؤسسة المستفيدة من هده الميزانية أن تستعملها بكل حرية في إطار معاملاتها التجارية دون تدخل أي من طرف أخر، أما المؤسسات غير المستفيدة من هذه الميزانية سواء كانت عمومية أو خاصة تبقى خاضعة في معاملاتها الخارجية لتراخيص الاستيراد السابقة. و في الأخير يمكننا القول أن ميزانية العملة الصعبة ما هي إلا أداة خاصة بضبط المبادلات التجارية الخارجية و جزء لا يتجزأ من المخطط المؤسسة المتوسط الأجل، إذ تدخل طرق تطبيقها في إطار وكالة احتكار الدولة للمؤسسات الوكيلة لها، و ذلك في الحدود المرسومة لها بدفتر الشروط حيث هكذا غير القانون 29/88 بعض إجراءات القانون 02/78 إلا انه بقيت بعض التناقضات تميزه خاصة على مستوى أهدافه، إذ يهدف إلى تنظيم التجارة الخارجية من جديد على أساس قواعد أو آليات السوق مع الحفاظ في نفس الوقت على توجيهها بالحصص المختلفة في ميزانية العملة الصعبة و تراخيص الاستيراد.

و بالتالي فإن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية و التي بدأت في أوائل السبعينات و استمرت حتى نهاية الثمانينات شكلت في حقيقة الأمر عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص نتيجة السيطرة الحكومية على الواردات هدا الأخير الأمر الذي أدى إلى التفكير في تبني إستراتجية جديدة و بالتالي التجول إلى مرحلة جديدة و هي تحرير المقيد التجارة الخارجية .

المرحلة الثانية :التحرير المقيد للتجارة الخارجية : تبدأ هده المرحلة مع صدور القانون المتعلق بالنقد و القرض في أفريل 1990 و الذي يعتبر نواة التغيرات في السياسة التجارية الجزائرية و قد جاء هدا القانون من أجل تعزيز الاستثمار الأجنبي بالجزائر و كان لهدا القانون أثر على التجارة الخارجية و هنا بدأت أول البوادر لكسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية حيث أن في ظل هدا القانون ووفقا للمادتين 40و41[189]، يمنح المشرع الحق لتجارة الجملة و الوكلاء المعتمدين الدين يقيمون داخل التراب الوطني باستيراد البضائع لأجل إعادة بيعها و إعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية و الصرف كما تم تحديد قائمة البضائع المعروضة للاستهلاك عند الضرورة إلا أن هدا الانفتاح الذي أقرته المادة 41 من

[189]–القانون 90–16 المؤرخ في 7أوت 1990 و المتضمن النظام الخاص بعمل تجار الجملة و الوكلاء ، الجريدة الرسمية ، العدد ، 34 ،27 المؤرخة في 15–08–1990.

قانون المالية التكميلي لعام 1990 كان له طابع تقييدي و جزئي و ذلك لعدة أسباب منها [190]، كانت تخص فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بالملتزمين أو البائعين بالجملة ، كذلك كان نشاط الملتزمين أو البائعين بالجملة يستوجب موافقة البنك الجزائري لا الإدارة التجارية كذلك أنه يتطلب انتقال رؤوس الأموال دلك لأنه تسديد ثمن البضائع يستوجب و جود رصيد بالعملة الصعبة . و هنا قصد تحرير التجارة الخارجية أصدر بنك الجزائر في شهر سبتمبر 1990 عدة نصوص تشريعية و تنظيمية تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع و الخدمات و دلك عن طريق بنك و سيط معتمد ووفقا لهدا جاء النظام 90-02 ،الذي حدد الطرق العملية لفتح و تشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك جزائري من قبل الأشخاص المعنويين الجزائريين ظف إلى دلك فقد أعطي للمصدرين حق الحيازة و التصرف في كل إيراداتهم أو جزء منها على شكل عملات صعبة و المتأتية من الصادرات خارج المحروقات و المواد المعدنية و تتراوح النسب التي يحتفظ بها المصدرون من إيرادات بالعملة الصعبة بين 10 بالمائة و 100 بالمائة وفقا لطبيعة السلعة أو الخدمة موضوع التصدير [191]،كما جاء النظام 90-04، الذي أظهر أنه للمتعاملين و تجار الجملة المخول لهم حسب قانون المالية التكميلي لسنة 1990 حرية استيراد السلع لأجل بيعها للدولة حالما تعطي رخص بدلك في حين أن النظام 90-03 ،قد حدد بأن ترحيل الأموال خارج الوطن يجب أن يسبقه الحصول على تأشيرة من بنك الجزائر و هدا طبقا للمادتين 13و 14 من النظام 90-03 حيث يعتبر هدا النظام إجراء غير مسبوق تم من خلاله إلغاء كل الإجراءات الاحترازية المطبقة سالفا في منظمة التجارة الخارجية , حيث يتضح من كل هدا أن البنوك التجارية و من وراءها بنك الجزائر قد ساهمت بقسط وافر في تسيير التجارة الخارجية في ظل إجراءات الانفتاح على العالم الخارجي غير أن هدا الانفتاح شابته بعض النقائص خاصة فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالاستيراد و التصدير من قبل المؤسسات الوطنية أو الأجنبية و لعل من هده النقائص عدم إمكانية إجراء منافسة بين البنوك لغرض

---

[190]-زيد مراد ، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ، حالة الجزائر** ، اطروحة ذكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية فرع التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006، ص187.

[191]-حميدات محمود ، **مرجع سبق ذكره** ص163.

تمويل عمليات التصدير و الاستيراد و بدلك أصبح اللجوء إلى السوق الحر بالدينار نشاطا الالتزام بعدم معالجة أو شراء أو بيع السلع إلا بعض المنتجات بالتكفل بإنتاج السلع المحلية[192]. و لأجل تجاوز هده العراقيل و تسريع عملية تحرير التجارة الخارجية تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-37 و المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية و الذي جاء بمبدأ تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية ليلغي ممارسة احتكار التجارة الخارجية كما يلغي شهادات الاستيراد و التصدير و أصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة و كل شخص طبعي أو معنوي يمارس وظيفة التجارة بالجملة يعمل لحسابه أو لحساب غيره بما في دلك الإدارة أن يقوم بعمليات التجارة الخارجية تحت شرط وحيد و أساسي هو تسجيل المتعامل التجاري في السجل التجاري بصفة بائع بالجملة و دلك مهما كانت نوعية البضاعة المستوردة إلا فيما يخص المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تخضع لدفتر الشروط من وراء التجارة قبل الاستيراد و دلك للسهر على انتظام المخزونان و مراقبة توزيع و تطور أسعار هده المواد و المنتجات. أما فيما يخص الجانب المالي الذي تخضع له عمليات التجارة الخارجية فقد حددتها التعليمة 91-03 و التي صدرت من قبل بنك الجزائر و التي تعالج شروط و قواعد تمويل عمليات الاستيراد التي يقوم بها تجار الجملة المعتمدين من قبل مجلس النقد و القرض حيث وضعت ثلاثة شروط و هي[193] :

-إجبارية توطين الواردات.

-إجبارية الحصول و تعبئة التحويلات الخارجية المناسبة لطبيعة و حجم السلع المستوردة و دلك بالاتفاق مع بنك التوطين.

-إلغاء ميزانية العملة الصعبة بالنسبة للمؤسسات العمومية .

و على العموم فإن تمويل الواردات يعد قيد يقف أمام تحرير التجارة الخارجية ، حيث من هدا المنطلق تم الانتقال إلى المرحلة الموالية .

---

[192] -Benissad Hocine **. Le Reforme économique en Algérie** .OPU . ALGER .1991 .p92.

[193]-التعليمة 91-03 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 21 أفريل 1991 و المتضمنة شروط و مقاييس تمويل عمليات الاستيراد.

المرحلة الثالثة : إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية. من أجل دائما دفع عجلة تحرير التجارة الخارجية تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-39 المؤرخ في 03 فيفري 1991 و المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية و المعروف باسم قانون تحرير التجارة الخارجية و قد صدر هدا المرسوم أثناء مفاوضات اتفاق التثبيت مع صندوق النقد الدولي و يتضمن تحرير التجارة الخارجية و يلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما يلغي أيضا نظام تراخيص الاستيراد و التصدير غير أن دلك لا يمكن لوحده أن يشجع على حرية المنافسة مادام الحصول على العملة الصعبة يتم تسييره بصورة مركزية و بواسطة نظام التوزيع وسائل الدفع الأجنبية هو غير شفاف مما جعل بنك الجزائر يعيد النظر في قواعد تنظيم الصرف حيث قام في 21 ابريل 1991 بنشر تعليمة متعلقة بإلغاء الميزانية بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية و إجبار المستوردين على الحصول على وسائل دفع أجنبية لأجل يفوق 18 شهرا و إيداع مبلغ الواردات بالدينار الجزائري بالإضافة إلى إلغاء الدفع بالعملة الصعبة على مستوى السوق الوطني للسلع المستوردة من قبل أصحاب الامتياز و تعويضه بالتسوية بالدينار الجزائر و إعادة المتعاملين الاقتصاديين الدين يقيمون باستيراد بدون دفع في الحال أن تكون أرصدتهم و اعتماد مبادلاتهم لدى بنوك تجارية محلية[194] .

غير أنه مع تجدد الاختلال المالي لسنة 1992 تم إصدار التعليمة 625 المؤرخة في 18أوت 1992 و المتعلقة بالتجارة الخارجية و تمويلها [195]،و التي ترسم إطار سياسة تجارية ذات بعدين أولهما يتعلق بالنصوص التنظيمية حيث تم تحديد معايير دقيقة للحصول على العملة الصعبة من جهة و من جهة أخرى تحديد كيفية إدارة وسائل التمويل الخارجي.

أما البعد الثاني فيتعلق بالمتعاملين التجاريين فلابد من الضغط على النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن لأنها تنهك الاقتصاد الوطني وفي هدا المجال تم إنشاء لجنة خاصة تعرف باسمad-hocفي نوفمبر 1992 تحت وصاية رئيس الحكومة و تضم ممثلين من كل من، بنك الجزائري وزارة التجارة

---

[194]-صادق بوشنافة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص205.

[195]-التعليمة رقم 625 المؤرخة في 18أوت 1992 و المتعلقة بالتجارة الخارجية و تمويلها , الجريدة الرسمية ، العدد 62,السنة 29، المؤرخة في 19-08-1992.

،وزارة الصحة حيث هده اللجنة ذات طابع انتقالي مكلفة بمراقبة عمليات التجارة الخارجية و تصحيح الأخطاء أو الاختلالات التي يمكن أن تحدث و كدا السهر على التسيير الجيد لمختلف الموارد كما تقوم بإتحاد الإجراءات اللازمة لضمان الاستعمال الأمثل للموارد المالية و تكون مكلفة بتخصيص غلاف مالي من العملات الصعبة للمستوردين العموميين و الخواص كما تسهر على توفير أفضل تمويل موجه للعمليات الاستيرادية ضمن أفاق الحد من المديونية القصيرة المدى وتفادي مشاكل الخزينة ،إلا أن هده اللجنة لم تدم طويلا و بمجيء السيد مقداد سيفي على رأس الحكومة الجزائرية حلت رسميا في 12 افريا 1994 ومن هدا المنطلق تم تحرير الكلي للتجارة الخارجية بدأ من سنة 1994.

مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية1994 شهدت هده المرحلة تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي و هدا بعد اتفاق تم مع المؤسسات النقدية و المالية الدولية حيث تم التوقيع في مرحلة أولى على اتفاق ستاندباي تم الاتفاق في المرحلة الثانية على برنامج للتمويل الموسع مصحوبا ببرنامج لإعادة جدولة الديون الخارجية مدته ثلاث سنوات و الهدف منه تنمية القدرات الوطنية و خلق ثروة بتنمية القطاع الصناعي و الفلاحي و الخدماتي .و يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي مسها هدا البرنامج حيث كانت تتمحور سياسته التجارية الخارجية حول تحرير التجارة الخارجية و إجراء تشجيع الصادرات خارج المحروقات و الإسراع في إجراءات اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي و البحث عن مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بدلك الخروج من إطار الاقتصاد الريعي.

كما أنه في هده الفترة أصدر بنك الجزائر التعليمة رقم 94-20 و التي بموجبها أصبح كل شخص معنوي و طبيعي يمارس النشاط التجاري و المسجل في السجل التجاري إمكانية الحصول على العملة الصعبة و بالتالي ممارسة نشاط الاستيراد ضف إلى دلك أن هده التعليمة جاءت لتلغي كل التعليمات السابقة خاصة لعملية تمويل الواردات كما أزالت الحدود الدنيا المفروضة على أجال سداد

ائتمانات المستوردين إضافة إلى أنها حددت شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقات جديدة بين البنك و العميل و تتمثل هده الشروط و الواجب توفرها في العون الاقتصادي فيما يلي[196]:

-القدرة على السداد أي حيازة خزينة معتبرة من العملات المحلية .

-الاحتراف و يقصد بهدا الاخير مدى قدرة المتعامل الاقتصادي على إيجاد أحسن السلع على مستوى السوق الدولي و استيرادها بأحسن الأسعار في ظروف حسنة من حيث الاستقبال و النقل و التخزين.

كما نشير إلى أنه في ظل الإصلاحات تم إلغاء الحظر على الواردات تماما في منتصف 1995 و على جانب الصادرات الغي تقريبا كل الحظر السابق حيث أنه في جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من كل القيود الكمية كما عرف النصف الأخير من عشرية التسعينيات إنشاء العديد من الصناديق و الهيئات و الوكالات التي تصب كلها في مجرى واحد يقود حسب أهدافها إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال انجاز الدراسات اللازمة فيما يخص أسواق التصديرية و دراسة أسعار الصرف ،و تشجيعا لدلك قامت السلطات حسب قانون المالية لسنة 1996 بإقرار إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع و الخدمات .ومن أجل كذلك زيادة الانفتاح و تعزيز التكامل الإقليمي خفضت الحماية الجمركية و كدا الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات حيث تم تخفيض المعدل الأقصى إلى 50 بالمائة سنة 1996 ثم 45 بالمائة سنة 1997 لتصل سنة 1998 إلى 40 بالمائة هدا وقد قام الإصلاح التعريفي الأخير سنة 2001 بإعادة هيكلة كلية للتعريفة الجمركية و التي كان من نتائجها أن أصبحت التعريفة الحالية تمتاز بإخفاض عدد النسب التعريفية و مستوى توزيعها و كدا انخفاض معدلاتها .و توالت النصوص القانونية المنظمة و المعدلة لقطاع التجارة الخارجية حيث صدر الامر رقم 03-04 المؤر 133 1-07-2003 و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة

---

[196]-عبد الرشيد ديب ، **تنظيم و تطور التجارة الخارجية ,حالة الجزائر** ، أطروحة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2002-2003 ،ص440.

على عمليات الاستيراد و التصدير السلع و تضمن تسهيلات للعمليات التجارية و في نفس التاريخ صدر الامر رقم 03-02 المؤرخ في 19- 07-2003 المتعلقة بالمناطق الحرة تشجيعا للاستثمار [197].

المطلب الثالث: تطور حجم التجارة الخارجية و الميزان التجاري في الجزائر

يعتبر الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية في التجارة الخارجية التي توضح الوضع الاقتصادي لأي بلد فيما يخص معاملاته مع العالم الخارجي ، و قصد التعرف على وضعية الميزان التجارة الجزائري و حجم التجارة الخارجية فإن الجدول رقم أدناه06 يوضح ذلك:

الجدول رقم 04: حجم التجارة الخارجية و تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2011. الوحدة مليون دولار.

البيانات والسنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	حجم التجارة الخارجية	صافي الميزان التجاري	درجة الانكشاف الاقتصادي%
2000	54793	22031	9173	31204	12858	56.94
2001	54935	19132	9940	29072	9192	52,3
2002	56755	18825	12009	30834	6816	54,32
2003	67864	24612	13534	38146	11078	56,2
2004	85352	32083	18304	50391	13775	59,03
2005	103103	46001	20375	66358	25644	56,57
2006	117288	54613	21456	76069	33157	64,88
2007	134143	60163	27631	87794	32532	65,44
2008	170300	79298	39479	118777	39819	67,74
2009	139520	45194	39294	84488	5900	60,55

[197]-بن طيب زهية ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 76 78.

60,22	16580	97526	40473	57053	161947	2010
45,8	26242	120736	47247	73489	263661	2011

Source :

-Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie période ;1963-2010 . Ministère des Douanes . 2010 . P7 .

- Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie période 2011 .p4 Ministère des Douanes .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

-**حجم التجارة الخارجية الجزائرية** : يلعب قطاع التجارة الخارجية دورا كبيرا في حركة النشاط الاقتصادي ، و ذلك من خلال مختلف الأنشطة الاقتصادية و الإنتاجية و من ثم في الناتج المحلي الإجمالي . فمن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم التجارة الخارجية الجزائرية قد تطور مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي و هدا خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ حجم التجارة الخارجية في سنة 2000 إلى حوالي 31204 مليون دولار أي ما نسبته حوالي 56,94% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .و بدأت تنمو و تنخفض حتى و صلت في سنة 2011 إلى حوالي 120736مليون دولار أي شكلت حوالي 45,8 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و هدا يدل على الأهمية التي تمثلها التجارة الخارجية ضمن الاقتصاد الجزائري .أما من حيث الصادرات الجزائرية فقد تطورت كذلك خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت قيمتها سنة2000 حوالي 22031مليون دولار.لتنخفض سنة 2001 إلى جوالي 19132مليون دولار و هدا بسبب تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية و بعد ذلك عرفت الصادرات الجزائرية ارتفاعا مستمر و صل سنة 2008الى حوالي 79298مليون دولار وهدا بسبب ارتفاع سعر البترول في السوق الدولية من 25,24 دولار للبرميل سنة 2002 إلى 130 دولار للبرميل سنة 2008 ، و لكن بعد هده الفترة انخفضت قيمتها إلى حوالي 45194 في سنة 2009 و هدا بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية و لكن مع بداية سنة 2011 ارتفعت قيمتها إلى 73489مليار دولار وهدا بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية و يمكن ملاحظته أن

حجم الصادرات الجزائرية مرتبط ارتباطا و وثيقا بالصادر المحروقات على غرار صادرات خارج المحروقات التي تمثل إلى جزء ضئيل من الصادرات الإجمالية و هدا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم03: تغير قيمة الصادرات الإجمالية بالنظر إلى تغير قيمة صادرات المحروقات خلال الفترة 2005-2010.الوحدة مليون دولار

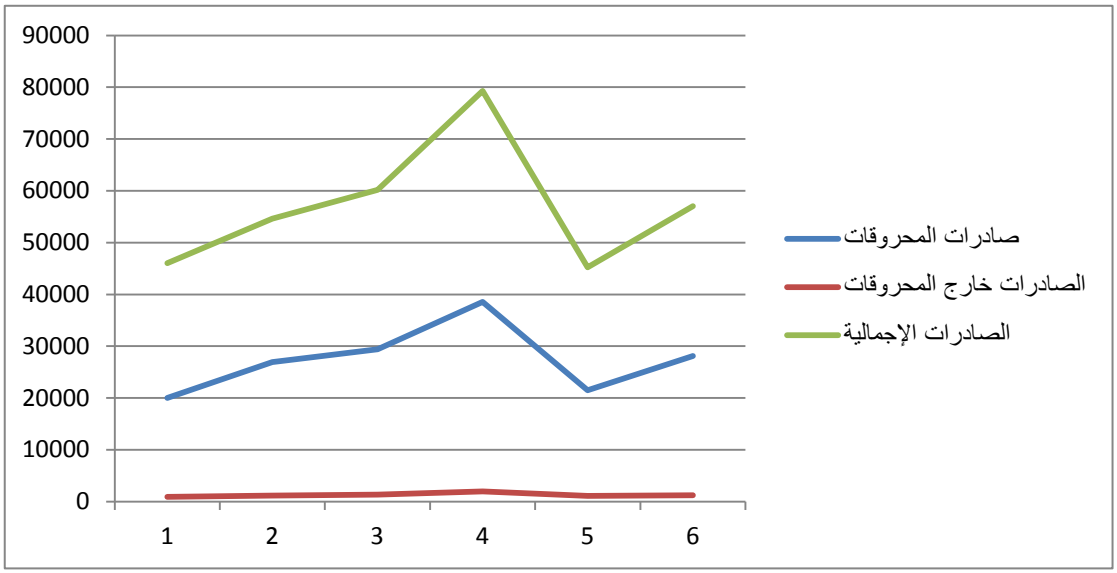

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات التالية :

- معطيات الجدول رقم06.

-Direction Générale des Douanes .statistiques du commerce de l'Algérie .C.N.I.S.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه رقم05 أن منحنى صادرات المحروقات له تقريبا نفس منحنى الصادرات الإجمالية و هدا دليل على الارتباط الوثيق بين الصادرات الإجمالية الجزائرية بالصادرات المحروقات و بالتالي فإن نمو الصادرات الإجمالية يجد أصله في نمو صادرات المحروقات و المرتبطة بدورها بأسعار النفط .في حين نجد أن صادرات خارج المحروقات و إن كانت قد عرفت في بعض السنوات تزايدا إل أنها تبقى ضئيلة مقارنة بالصادرات المحروقات و هدا ناتج عن عدم فعالية الإجراءات التي اتخدت في مجال ترقيتها ، حيث يلاحظ مشاكل عديدة يعاني منها القطاع الصناعي و

الزراعي سواء كان ذلك العام و الخاص [198]. و هدا أدى بدوره إلى فقدان السلع الجزائرية للميزة التنافسية الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الجزائر على اقتحام الأسواق الخارجية و على هدا بقيت الصادرات الإجمالية حبيسة صادرات المحروقات و خاصة أسعار البترول .

أما بالنسبة لحجم الواردات فنلاحظ من خلال الجدول رقم 06أن قيمتها في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ، فقد بلغت في سنة 2000 إلى حوالي 9173 مليون دولار أما في نهاية فترة الدراسة فقد بلغت حوالي 47247 مليون دولار أي ما نسبته 17,91 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، و الارتفاع في الواردات الإجمالية سببه النقص في بعض المواد الضرورية في الأسواق الوطنية نتيجة بالنسبة لأنواع السلع المستوردة خلال هذه الفترة تتمثل أساسا في: سلع التجهيز الصناعية منها و الزراعية، المواد الغذائية و المواد الأولية و المنتجات الخام و الطاقة و الزيوت بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية و كذلك بسبب تحرير التجارة ودخول السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية وما صاحبه من غلق للمؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة غير القادرة على المنافسة.

-**أما فيما يخص صافي الميزان التجاري** : فإنه بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه نجد أن صافي الميزان التجاري قد عرف فائضا طيلة فترة الدراسة كبير إد انتقل رصيده من 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى 39819 مليون دولار سنة 2008 و هدا بفضل ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية و لكن في سنة 2009 انخفض رصيد الميزان التجاري من 39819 مليون دولار سنة 2008 إلى 5900 مليون دولار سنة 2009 و هدا بسبب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي سنة 2008 حيث كانت نتائجها سلبية على الاقتصاد العالمي بحث أدت إلى انخفاض أسعار النفط من 94,4مليون دولار سنة 2008 إلى 61,0 مليون دولار سنة 2009 و هدا ما أدى إلى انخفاض قيمة صادرات المحروقات الجزائرية مما أثر على الصادرات الإجمالية و هدا بدوره أدى إلى انخفاض في رصيد الميزان التجاري و لكن مع بداية سنة2011 ارتفع رصيد الميزان التجاري26242 مليون دولار و هدا نتيجة

---

[198]-زيتوني عمار ، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية حالة الجزائر 1970-2004** ، أطروحة دكتورة غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2006-2007 ، ص259.

ارتفاع أسعار البترول إلى 77,4دولار للبرميل .و على العموم فإن الميزان التجاري سجل نتائج ايجابية خلال فترة الدراسة ، وهدا التحسن بفضل ارتفاع قيمة صادرات المحروقات الجزائرية في السوق العالمية و التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري و لكن نحن نعلم أن صادرات المحروقات تخضع إلى تقلبات أسعار النفط العالمي و بالتالي فإن الاقتصاد الجزائري مرهون بالصادرات المحروقات.

المطلب الرابع :التركيب السلعي ، التوزيع الجغرافي للواردات و الصادرات ، أهم العملاء ، الموردين في الجزائرية:

إن دراسة التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية تعتبر مسألة في غاية الأهمية من الناحية العلمية و ذلك لتحديد طبيعة التجارة الخارجية في مرتكزاتها و مكوناتها من السلع و المواد الأولية و هل هناك واردات استهلاكية أم رأسمالية أم وسيطة ، وهل هناك تنوع في السلة السلعية في الجزائر أم أن هناك تشابه و تماثل ، بالإضافة إلى ضرورة تحديد الوجهة التي تسير إليها تلك السلع التصديرية هل تتجه إلى البلدان المتقدمة من الناحية الاقتصادية ، أم تتجه إلى البلدان النامية و الأقل نموا ، و ما هي اتجاهات و مستويات التركيز في التجارة الخارجية سواء سلعيا أو جغرافيا و هدا كله سنوضحه من خلال مايلي:

التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية : الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية بنسبة كبيرة ويغلب عليها منتوج واحد في التصدير وهو قطاع المحروقات و الذي يمثل حصة الأسد في صادراتها وهدا ما يوضحه الجدول رقم05.

الجدول رقم05 : التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2011 الوحدة : مليون دولار

البيانات و السنوات	مواد غدائية	الطاقوية والمحروقات	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	سلع تجهيز فلاحية	سلع تجهيز صناعية	سلع استهلاكية
2000	32	21419	44	465	11	47	13

12	45	22	504	37	18484	28	2001
27	50	20	551	51	18091	35	2002
35	30	1	509	50	23939	48	2003
16	52	1	552	102	30925	65	2004
14	36	–	656	134	45094	67	2005
43	44	1	828	195	53429	73	2006
35	46	1	993	169	58831	88	2007
32	67	1	1384	334	77361	119	2008
49	42	–	692	170	44128	113	2009
30	30	1	1056	94	55527	315	2010
15	35	_	1496	161	71427	355	2011

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات التالية :

–المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الصادرات الجزائرية هي صادرات قطاع المحروقات إد تحتل حصة الأسد من إجمالي الصادرات السلعية و هدا بتحقيقها معدل متوسط يقدر بـ 97,43 % خلال الفترة المدروسة .و هدا راجع إلى التوسع في استكشاف مساحات النفط بفضل الشراكة مع الشركات الأجنبية .إلا أننا نجد كذلك أن قيمة الصادرات من المحروقات قد انخفضت سنة 2001 إلى 18484 مليون دولار بعد أن كانت سنة 2000 تبلغ حوالي مليون دولار18484 و هدا سببه انخفاض أسعار البترول من 27,6دولار للبرميل سنة 2000 إلى 23,1 دولار للبرميل سنة 2001 لترتفع في سنة 2008 إلى 77361 مليون دولار و هدا بسبب تحسن أسعار البترول و لتنخفض سنة 2009 إلى 44128 مليون دولار بسبب تأثر أسعار بالبترول بالأزمة المالية أنداك حيث

انخفض سعر البرميل من94,4 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 61,0 دولار للبرميل سنة 2009 قم لترتفع سنة 2011 إلى حوالي 71427 مليون و هدا راجع إلى الارتفاع في أسعار البترول العالمية حيث

وصل سعر البرميل حوالي 77,4 دولار للبرميل أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات عرفت تراجع كبير مقارنة بقطاع المحروقات و بسبب عدم فعالية الإجراءات التي إتخدت في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات إذ تأتي في المرتبة الأولى المواد الخام تم المواد الغذائية تم سلع التجهيز الصناعية و في الأخير تأتي كل من السلع الاستهلاكية و سلع التجهيز الفلاحي

وعلى العموم نجد أن الجزائر مازال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد بسبب كون هده القطاعات مازلت تعاني من العجز و فقدان الميزة التنافسية حيث أدى هدا بدوره إلى عدم قدرة هده القطاعات خارج المحروقات على اقتحام الأسواق الخارجية ، وهدا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط التي تعتمد عليها الصادرات الجزائرية.

أما بالنسبة لتركيبة الواردات: تستورد الجزائر أكثر مما تصدره و هدا لتلبية حاجيات المواطنين و ترتكز وارداتها على السلع الخاصة بالتجهيز نظرا لطبيعة السياسة المنتهجة لتغطية مشاريعها الاقتصادية الضخمة باعتبارها تتطلب الكثير من الأموال و التجهيزات[199]. و الجدول أدناه رقم 08 يوضح مختلف الواردات الجزائرية .

الجدول رقم06 :التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2011الوحدة: مليون دولار

	مواد غذائية	الطاقة و الزيوت	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع تجهيز فلاحية	سلع تجهيز صناعية	سلع استهلاكية
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393
2001	2395	139	478	1872	155	4335	1466
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112

[199]–سليم سعداوي ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة : معوقات الانضمام و افاقه** ، الجزائر ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ,2008 ص77.

2004	3604	208	803	3591	208	7020	2765
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011
2007	4954	324	1325	7105	146	10026	3751
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات التالية:

-المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S

إد نلاحظ أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات .حيث كانت قيمها في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى أد سجلت قيمتها سنة 2000 إلى حوالي 3068مليون دولار من إجمالي الواردات لترتفع بعد ذلك خلال سنوات 2003-2005-2007 على التوالي 4955-8452-10026 مليون دولار تم لترتفع كذلك خلال السنوات و على التوالي 2010 - 2011إلى ،16050-15776 مليون دولار من إجمالي الواردات. و هدا الارتفاع في قيمة الواردات من السلع الصناعية راجع إلى ضعف القطاع الصناعي في الجزائر في الإنتاج و المنافسة مما دفع معظم المؤسسات الجزائرية في هدا المجال إلى الإغلاق أو الإفلاس.

ثم تأتي في المرتبة الثانية المواد الغذائية حيث بلغت قيمتها سنة 2000 إلى حوالي 2415 مليون دولار. و بدأت تنمو و تنخفض حتى وصلت سنة 2011 إلى حوالي 9850 مليون دولار و هدا راجع إلى التحسن ثم ضعف القطاع الفلاحي على تلبية الطلب في المواد الغذائية .و إلى كذلك الطفرة البترولية بحيث عرفت أسعار البترول ارتفاعا متزايد وكذلك عدم فعالية برامج مخططات التنمية الزراعية في توفير المواد الغذائية اللازمة لتغطية الطلب المحلي.

تم تأتي في المرتبة الثالثة المنتجات النصف المصنعة حيث كانت قيمها متزايدة و بشكل كبير حيث بلغت قيمتها في سنوات 2000–2001 إلى حوالي1655–1872 مليون دولار لترتفع كذلك خلال السنوات 2004–2007 إلى 3591–7105 مليون دولار من اجمالي الواردات ثم لترتفع خلال السنوات و على التوالي 2010 –2011إلى 10098–10685 مليون دولار من إجمالي الواردات و هدا الارتفاع سببه زيادة الطلب على هده المنتجات النصف المصنعة من قبل المواطن الجزائر و كذلك إلى ضعف القطاع الصناعي الجزائري على تلبية هده السلع في السوق المحلية

و في المرتبة الرابعة و الخامسة و السادسة وعلى التوالي تأتي كل من السلع الاستهلاكية و المواد الخام و الطاقة و الزيوت من إجمالي الواردات حيث سجلت قيمها ارتفاع مستمر و لكن بشكل ضئيل مقارنة بالمواد المصنعة و النصف مصنعة و المواد الغذائية . و في الأخير تأتي سلع التجهيز الفلاحية حيث سجلت قيم ضئيلة من إجمالي الواردات .

و على العموم نجد أن الواردات الجزائرية من المواد الصناعية و الغذائية في ارتفاع مستمر عند مقارنتها بالصادرات خارج المحروقات اد تمثل هده الأخيرة إلى جزء ضئيل من الصادرات الإجمالية بالرغم من جهود الدولة في ترقيتها .و الارتفاع في الواردات يدل على النتائج السلبية التي ترتبت عن تحرير التجارة ودخول السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية وما صاحبه من غلق للمؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة الغير القادرة على المنافسة.

التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية : إن الصادرات الجزائرية تتميز بالتركيز الشديد حول سلعة وهي النفط ومن الطبيعي أن تتجه هده الصادرات عبرا مختلف المناطق الجغرافية الموجودة في العالم و هدا ما يظهره الشكل رقم 04 و على النحو التالـ :

143

الشكل رقم04 :التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال سنة 2011 .الوحدة النسبة المئوية.

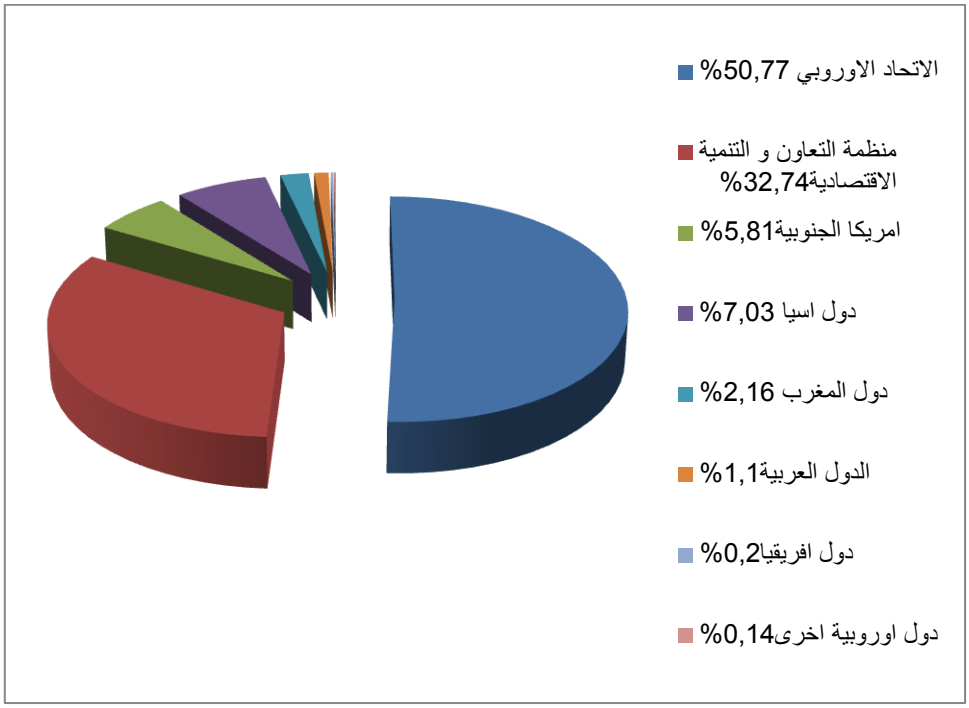

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات التالية

-المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن :

-**دول الاتحاد الأوروبي** الشريك التجاري الأول للجزائر، وهي تحتل المرتبة الأولى بنسبة 50,77 %خلال الفترة قيد الدراسة وهو راجع إلى التقارب الجغرافي بين ضفتي المتوسط وإلى العلاقات الاقتصادية والتاريخية بين الجزائر والمجموعة الأوربية.ونجد في مقدمة هذه الدول :إيطاليا فرنسا إسبانيا ، هولندا ألمانيا.

-**منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية** حيث نجد أن نسبة صادرات الجزائر نحوها بلغت 32,74 % وهنا نجد الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الزبون رقم واحد بالنسبة للجزائر.

- **دول اسيا** : وتأتي في المرتبة الثالثة حيث تمثل نسبة الصادرات الجزائرية نحوها تقدر ب 7,03%

-**أمريكا الجنوبية:** وتأتي في المرتبة الرابعة حيث تمثل نسبة الصادرات الجزائرية نحوها تقدر بـ 5,81 %.

-**بلدان المغرب العربي** تأتي في المرتبة الخامسة رغم وجود اتفاقية إقامة تكتل اقتصادي مغاربي (U.M.A) ، وهذا ما يفسر ضعف المبادلات التجارية بين بلدان الاتحاد لأسباب مختلفة جوهرها سياسي.حيث تقدر نسبة الصادرات الجزائرية نحوها بـ 2,16 %.

البلدان العربية و تأتي في المرتبة السادسة ، حيث تقدر نسبة الصادرات الجزائرية نحوها بـ 1,1 %و هي نسبة ضعيفة بالرغم من وجود الاتفاق العربي الخاص باستثناء سوق عربية مشتركة إلا أن التجارة البينية العربية تبقى ضعيفة ودون المستوى

-**دول افريقية** : تأتي في المرتبة الثامنة ، و تمثل نسبة الصادرات الجزائرية نحوها ب 0,2 % .

و في المرتبة الأخيرة تأتي بلدان أروبية اخرى بنسبة 0,14 % من الصادرات الجزائرية المتجهة نحوها.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية : إن الواردات الجزائرية تخطوا نفس خطوات الصادرات، حيث تتوزع جغرافيا على النحو التالي أنظر الشكل رقم أدناه:

الشكل رقم05 :التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال سنة 2011 .الوحدة النسبة المئوية.

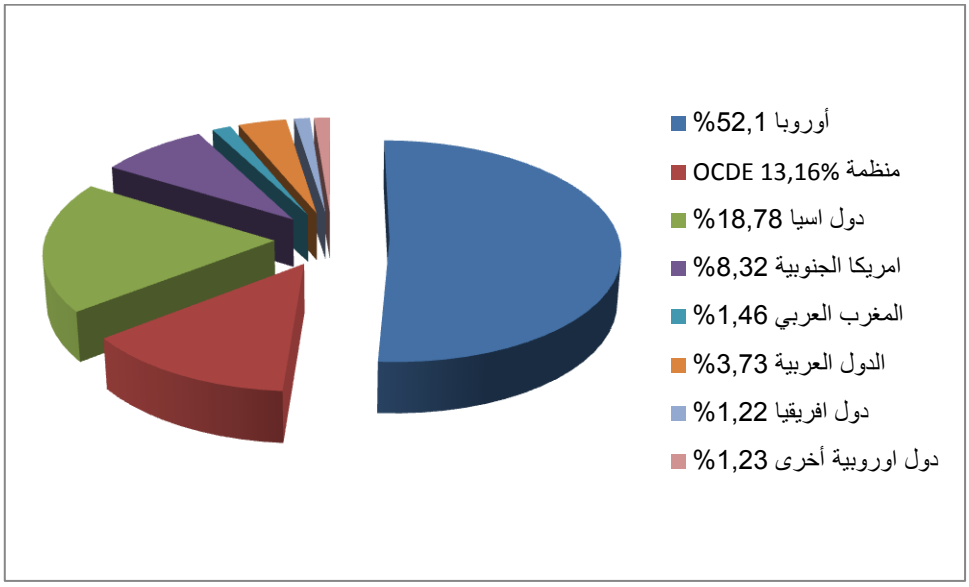

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات التالية

-المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن :

-**دول الاتحاد الأوربي:** وهي الشريك التجاري رقم واحد بالنسبة للواردات و هدا بنسبة 52,1 %. و في مقدمة هده الدول لدينا فرنسا , إيطاليا , إسبانيا , ألمانيا ,و هدا بحكم القرب الجغرافي بين الجزائر و دول أوروبا , بالإضافة أن أوروبا تضم أهم الدول الصناعية الكبرى.

-**دول آسيا:** تأتي مجموعة الدول الآسيوية في المرتبة الثانية كمورد للجزائر، حيث بلغت نسبة الواردات إلى حوالي 18,78 %. من إجمالي الواردات الجزائرية ,ونجد على رأس هذه الدول الصين تعتبر الصين ممون للجزائر خاصة في مجال السلع الإلكترونية والألبسة والأحذية وبعض التجهيزات الصناعية.

-**دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E):** تأتي في المرتبة الثالثة بعد دول الاتحاد الأوروبي و هدا بنسبة 13,16 %. و في مقدمة هده الدول الولايات المتحدة الأمريكية .

تم تأتي في المرتبة الرابعة كل من أمريكا الجنوبية و البلدان العربية و هدا على التوالي بنسبة 8,32 %. و 3,73 %.صادرات موجهة للجزائر.

و في المرتبة الأخيرة تأتي كل دول المغرب العربي و الدول الإفريقية و دول اوروبية اخرى بنسب ضعيفة جدا و هدا بحكم تماثل و تشابه الهيكل الاقتصادي و الإنتاجي و تخصص في تصدير المواد الأولية خاصة المحروقات.

و على ضوء تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية ، يتضح لنا أن أهم زبائن و موردي الجزائر يتموقعون في الغالب في كل من قارتي أوروبا و اسيا و امريكا ، و هدا ما يوضحه الشكل رقم و الشكل رقم أدناه:

الشكل رقم06 : العملاء العشرة الأوائل للجزائر خلال سنة 2011.الوحدة النسبة المئوية.

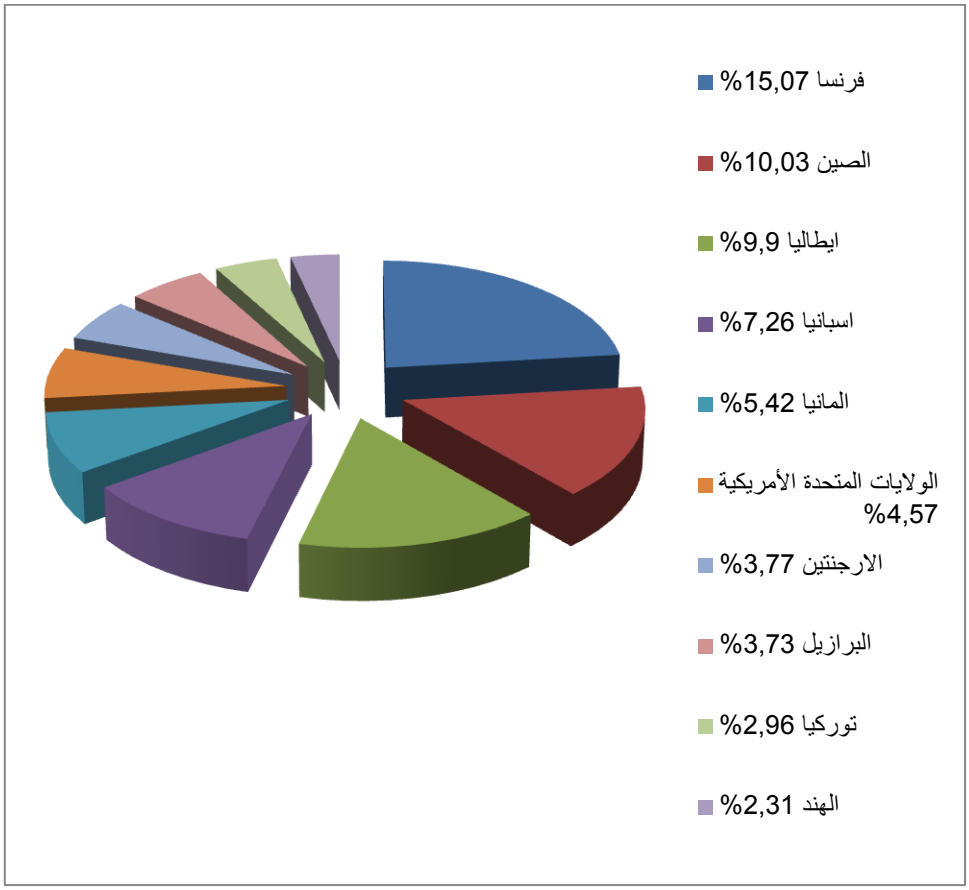

Source :

-Principaux indicateurs économiques et financiers .Alger A fain Décembres P 18.2011.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الولايات المتحدة قد احتلت صدارة قائمة العملاء العشرة الأوائل للجزائر و دلك بإستحوادها بنسبة 20,46% من الصادرات الإجمالية الجزائرية ، ثم تأتي في المرتبة الثانية ايطاليا بمعدل قدره بـ 14,22% من إجمالي الصادرات الإجمالية الجزائرية و في المرتبة الثالثة تأتي اسبانيا بنسبة 9,79 % من إجمالي الصادرات الجزائرية و في المرتبة الرابعة و الخامسة تأتي كل من فرنسا و كندا بنسبة 8,9 % و 6,07 % على التوالي من إجمالي الصادرات الإجمالية و في المرتبة السادسة و السابعة تأتي كل من البرازيل وبريطانيا بنسبة 4,4 %و 3,89 %على التوالي أما في المرتبة الأخيرة تأتي كل من توركيا و الهند و الصين بنسب ضعيفة و هي 3,44% و 3,05% و 2,91 %على التوالي. وقصد معرفة أهم الموردين الأساسيين للجزائر فإن الشكل رقم أدناه يبين لنا الموردين الخمس الأوائل للجزائر خلال سنة 2011.

الشكل رقم07 :الموردين العشرة الأوائل للجزائر خلال فترة 2011.الوحدة النسبة المئوية.

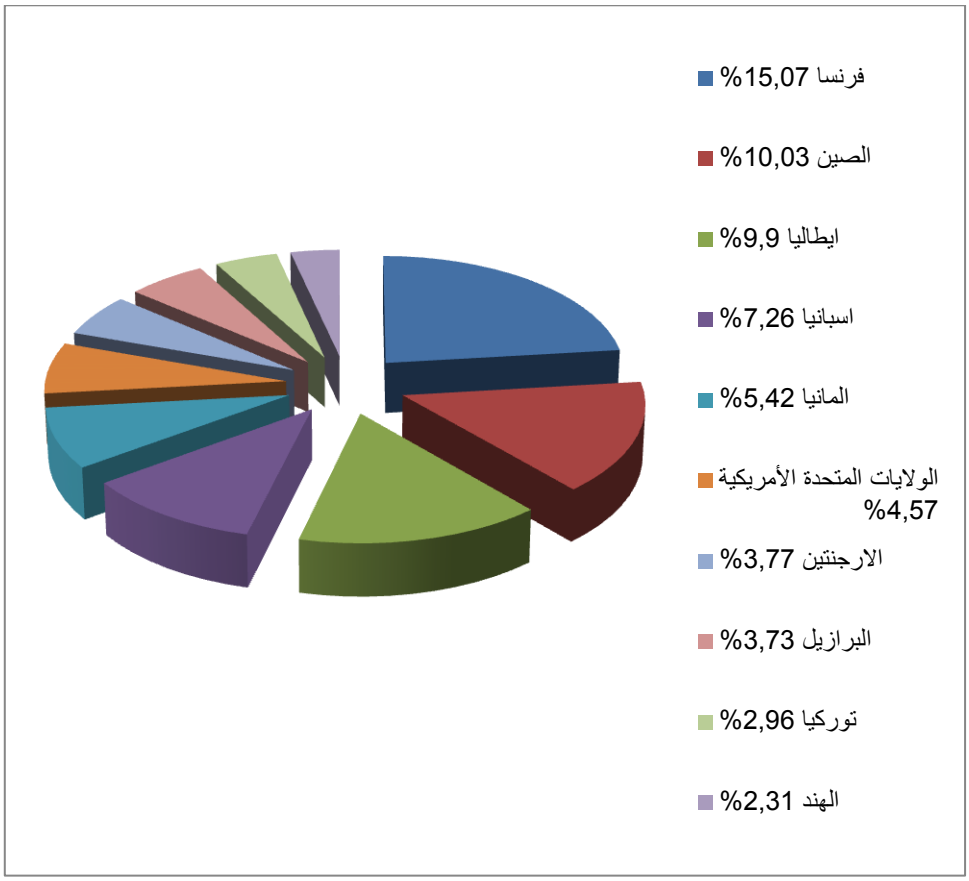

Source :

-Principaux indicateurs économiques et financiers A fain Décembres 2012 . Ministère des finances . Direction Générale de la prévision et des politiqués 2012. P18

من خلال الشكل رقم أعلاه نلاحظ أن فرنسا تعتبر المورد الأول للجزائر و تحتل حصة الأسد حيث تقدر نسبة واردات الجزائر من فرنسا بـ 15,07% من الواردات الإجمالية ، و من أهم ما تستورده الجزائر من فرنسا آلات و الأجهزة و المنتجات الصيدلانية و الحبوب و المواد الغذائية .ثم تأتي في المرتبة الثانية الصين بنسبة 10,03% من اجمالي الواردات الجزائرية و من أهم هده الواردات السيارات و الأجهزة الالكترونية .و في المرتبة الثالثة تأتي ايطاليا بنسبة 9,9% من إجمالي الواردات الجزائرية أما في المرتبة الرابعة و الخامسة تأتي كل من اسبانيا و ألمانيا بنسبة 7,26% و 5,42% على التوالي من إجمالي الواردات الإجمالية . و في المرتبة السادسة و السابعة تأتي كل من الولايات المتحدة و الارجنتين بنسبة 4,57 %و 3,77% على التوالي . أما في المرتبة الأخيرة تأتي كل من البرازيل و توركيا و الهند

بنسبة 3,73 %و 2,92 %و 2,31 %على التوالي.كذلك نلاحظ من خلال هدا الشكل غياب الدول العربية و هدا سببه ضعف التجارة العربية البينية و تشابه المنتجات.

من خلال ما سبق ذكره نجد أن نتائج الإصلاح الاقتصادي على المستوى الداخلي و الخارجي أن هناك نتائج ايجابية و أخرى سلبية ، حيث النتائج الإيجابية تعود إلى ارتفاع أسعار المحروقات و من أهم هده النتائج ، نمو احتياطات الصرف و فائض في ميزان المدفوعات ، أما النتائج السلبية مثل الموازنة السالبة طيلة فترة الدراسة و ضعف الصادرات خارج المحروقات و مشاكل البطالة و سوء التسيير الفعال و إلى الفساد و البروقراطية وبقاء الاقتصاد الجزائري مرهون بأسعار المحروقات و لكن السؤال المطروح إلى متى ستبقى الجزائر ذات اقتصاد ريعي مرهون بأسعار المحروقات خاصة و أنها على مشارف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارةWTO؟، حيث هده الأخيرة لم تأخذ في الحسبان المحروقات في اتفاقياتها و بقاء هده السلع تخضع إلى التعريفات الجمروكية مقابل تحرير كافة السلع الأخرى من القيود الجمروكية ، حيث أن هده السلع تكاد تنعدم في الجزائر و بشكل ضعيف.و بالتالي ما هي انعكاسات المنظمة العلمية للتجارة WTO على الاقتصاد الجزائري؟ الإجابة ستكون من خلال المباحث الموالية.

المبحث الثاني: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة

تعد الجزائر من الدول التي تطالب بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث كانت سباقة عن غيرها في تقديم طلب العضوية للجات GATT سنة 1987، لكنها لم تحصل على العضوية بحكم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي عاشتها حتى سنة 1996 لما قدمت المذكرة المساعدة حول النظام الاقتصادي والتجاري الجزائري ، و طلب رسمي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة . و مند تلك الفترة وحتى الآن و الجزائر تطالب بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة WTO ، وقصد التعرف أكثر فأكثر على ملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يكون من خلال مالي:

المطلب الأول : أهداف و دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارةWTO.

دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

هناك مجموعة من الدوافع التي دعت الجزائر إلى طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و لعل من أهما مايلي[200]:

-إن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من متطلبات النظام العالمي الجديد و ليس من مصلحة الجزائر البقاء خارج هدا النظام حيث أن مشاركتها في معالم النظام الجديد يكون انتمائها للمنظمة.

-التحولات العالمية التي شهادتها الساحة العالمية و التي ساهمت في تكريس ظاهرة العولمة و التي تقتضي الحركة النشيطة والمتسارعة للمبادلات العالمية بإلغاء الحدود و الحواجز التعريفية و الجمركية و السياسية أمام حرية تنقل السلع و رؤوس الأموال مما جعل اقتصاديات معظم دول العالم تتجه نحو هدا الاتجاه الذي ينصب ضمن متطلبات الاندماج في النظام الجديد الذي يعتبر المنظمة العالمية للتجارة طرفا فيه .

---

[200]–زايد مراد ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 213.

-التحول الايدولوجي لمعظم البلدان و تبنيها المبادئ الليبرالية حيث تميزت سنوات التسعينيات بانتصار التيار الليبرالي على حساب النظام الاقتصادي والسياسي الذي كان سائدا ، فبرغم الوحدة الايدولوجية التي ميزت البلدان النامية في السبعينيات من أجل مواجهة مبادئ الليبرالية للجات غير أن انهيار المعسكر الشيوعي في أواخر الثمانينات و انفتاح معظم دول الاتحاد السوفياتي سابقا اعتمادها على سياسات الاقتصاد الحر سرعان ما أدى بها إلى انطواءها تحت لواء الليبرالية.

-تزامن مسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع عملية الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من صندوق النقد الدولي فالاتفاقيات المبرمة مع هدا الأخير و خاصة المتعلقة منها بالنظام الجمركي دفعت بالجزائر إلى طلب الانضمام للمنظمة و الاستفادة من قوانينها خاصة و إدا علمنا أن طلب الانضمام هدا كان في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي نظرا لوجود تناسق بينه و بين المنظمة العالمية للتجارة[201].

-إضافة لكل ما سبق هناك دافعين رئيسين فالأول يكمن في الأزمات المالية و الاقتصادية التي مرت بها الجزائر جعلتها تبحث عن تحرير تجارتها . و الثاني يرجع إلى الحفاظ على الموارد المالية الضخمة التي كانت تنفقها الدولة خاصة في مجال التنقيب البترولي و المناجم و هدا من خلال اشتراك رأس مال أجنبي[202].

أهداف طلب الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تسعى الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة و أهم هده الأهداف هي [203]:

---

[201]–موله عبد الله ، **الجزائر و النظام الجديد للتجارة العالمية الفرص المتبقية و التحديات** ، الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية ، سكيكدة 13–14 ماي 2001 ، ص220.

[202] –سليم سعداوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص49.

[203]نا صر دادي عدون منتاوي محمد ، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية الأهداف و العراقيل** ، مجلة الباحث ، ورقلة ، العدد الثالث ، 2005 ، ص ص 73-70

إنعاش الاقتصاد الوطني : مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيرتفع حجم و قيمة المبادلات التجارية خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى و حد أدنى ، و الامتناع عن استعمال القيود الكمية مما ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية و بالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و التقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج و بالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش اقتصادها عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة و الفعالية و الكفاءة و التسيير الجيد من أجل البقاء في السوق و هو ما يساهم في إنعاش الاقتصاد.

تحفيز و تشجيع الاستثمار : إن تشجيع الاستثمارات و تحفيزها مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي انطلقت في أواخر الثمانينات و في هدا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب حيث أن قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في سنة 1990 تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب و المحليين في مجال الامتيازات و الإعفاءات الضريبية إلا أنه لم يتوصل إلى الهدف المنشود إد أن من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و التي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى 2001 تم تجسيد 10 % منها فقط .وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة قد يفتح لها المجال و يمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة و التي تعود باستثمارات مهمة على الجزائر.

مسايرة التجارة الدولية : يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج و ذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي ساهم بأكثر من 95% من الصادرات الجزائرية ، ومن جهته يتميز الجهاز الإنتاجي بضعفه و عدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة و المعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها و عدم مسايرته للتطورات الحديثة مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية : حيث أن هذه المزايا والإعفاءات الممنوحة من طرف المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء خاصة الدول النامية تعتبر بمثابة دوافع وحوافز للانضمام إليها والجزائر تحاول الاستفادة من هذه المزايا عن طريق العضوية في المنظمة، ومن بينها حق الدول النامية في حماية منتجها الوطني من المنافسة في المدى القصير بإمكانية إبقائها على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما[204]، كذلك مدة التحرير والتي تعتبر بمثابة فترة انتقالية للبلد للتأقلم مع قواعد المنظمة حتى لا يتضرر اقتصادها ويسمح له بالدخول التدريجي في التقسيم الدولي للعمل وفق مبدأ الميزة النسبية.

المطلب الثاني : إجراءات الانضمام التي قامت بها الجزائر مع المنظمة WTO.

تعمل الجزائر مند عام 1987 تاريخ أول طلب تقدمت به للانضمام إلى الجات 1947 قبل أن تتحول هده الأخيرة إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995بمراكش المغربية كما تلقت طيلة مسار المفاوضات التي تحركت فعليا عام 2001 بعدما توقفت خلال العشرية السوداء و هدا مرورا بمراحل وعدة جولات.كما أن الحصول على العضوية يكون بإتباع الإجراءات التالية:

تقديم طلب الانضمام : في هده الفترة تم تقديم طلب انضمام الجزائر رسميا إلى الجات (GATT) في 1987/06/03 وفي 1987/06/17 تم تشكيل مجموعة العمل (group de travail)[205]، ولما كانت هناك صعوبات اقتصادية ومالية أدت إلى مشاكل اجتماعية، وصدور دستور 1989 ثم المشاكل السياسية مع بداية التسعينات لم ينجح ذلك المسعى، وفي سنة 1995 طلبت الجزائر من المنظمة أن تأخذ طلبها بعين الاعتبار .[206].

تقديم مذكرة السياسة التجارية : لقد قدمت الجزائر مذكرة تشرح فيها السياسة التجارية و الوضعية الاقتصادية خلال العشر سنوات السابقة و تم إعداد هده المذكرة من طرف لجنة وطنية نصبت وفقا للقرار

---

[204] عادل المهدي ، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2003، ص310.

[205] –رئيس مجموعة العمل الخاصة بمتابعة ملف انضمام الجزائر هو سفير الأورغواي لدى المنظمة العالمية للتجارة السيد M. GUELLERMO VALLES GALMEZ

[206] – نور الدين بوكروح ، **النظام التجاري المتعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى (OMC)** ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 4 ، أكتوبر 2003 ، ص 138.

الحكومي رقم 35و المؤرخ بتاريخ 17-10-1995 برئاسة وزير التجارة و بعد تقديم هده المذكرة إلى سكرتارية المنظمة قامت هده الأخيرة بتوزيعها على الدول الأعضاء حيث تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء برئاسة سفير الأرجنتيني لدى المنظمة حيث كلف هدا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. و تحتوي مذكرة السياسة التجارية المقدمة للمنظمة بتاريخ 05-06-1996على العناصر التالية[207]:

-عرض دقيق لجميع القواعد المرتبطة بتسيير المبادلات الخارجية و السياسة الاقتصادية المعتمدة بعد الانتقال من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة الانفتاح الخارجي على العالم.

-تقديم جميع المعلومات المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية و تنظيمها و تأثيرها.

-التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية و القانونية و التشريعية بالإضافة إلى تقديم القوانين و التشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة و غير مباشرة

-تقديم شرح مفصل لتجارة السلع من خلال الصادرات و الواردات في مجال السياسة الصناعية أين يمكن توجيه السلطات العمومية إلى تقليل عوامل الضعف في الهيكل الصناعي الجزائري كما هو الحال في المجال الزراعي حيث تهدف السلطات إلى رفع النمو في هدا المجال.

الاجتماعات الخاصة بفريق العمل : يركز فريق العمل عند استغلاله لنظام التجارة الخارجية للدولة على مدى مطابقة قوانين الدولة طالبة الانضمام مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة عند الانضمام أو بعد انتهاء فترات السماح و في إطار دلك يقدم الفريق أسئلة مكتوبة للدولة المعنية كما يتلقى الإجابات عنها بنفس الطريقة و لقد أجابت الجزائر في هدا الإطار على حوالي 1000سؤال تتعلق أساسا بالزبائن و الموردين و قد طرحت هده الأسئلة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أجابت عنها الجزائر في ديسمبر 1997 و كذلك ردت على الأسئلة التي طرحها الاتحاد الاروبي.

---

[207]-سنيني سمير ، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الراهنة 1989-2004** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص ص 93 -94.

المفاوضات المتعددة الأطراف : يشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف جميع أعضاء WTO حيث يتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية و النظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام و البحث في مدى توافقهما مع اتفاقية المنظمة، حيث يجب على الدولة الطالبة أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس الذي ترتكز عليه مجموعة عمل تعين خصيصا لدراسة طلبها و كذا طرح أسئلة مختلفة كتابية و شفهية و على الدولة الطالبة الإجابة بكل شفافية ، حيث أن هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، التبادلات الخارجية، الدعم الموجه لقطاعات خاصة كقطاع الزراعة.

المفاوضات الثنائية الأطراف: يتم خلال المفاوضات الثنائية التفاوض حول سلسلة تنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع و الخدمات ، و يترجم ذلك في تقديم قوائم على شكل جداول و تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى.

و تقوم الجزائر بالتحضير لهذه المفاوضات و ذلك من خلال عمل اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالتحضير و متابعة المفاوضات.

علما أنه بعد إختتام إجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تقدم مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الدولة طالبة الانضمام تقريرا نهائيا حول كل المجريات الخاصة بالمفاوضات للمؤتمر الوزاري لـ WTO و تتم المصادقة عليه بأغلبية ثلاثي الأعضاء و يدخل بروتوكول الانضمام حيز التنفيذ بعد 30 يوم من قبوله من طرف الدولة المعنية بالطلب.

و بالتالي يتضح أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية و نتائجها، و بالتالي على قدرة المفاوضات الجزائرية و مدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق و شروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات و الالتزامات حتى لا يلحق ضرر الكبير باقتصادنا. و تجدر الملاحظة إلى أن المفاوضات الثنائية تعتبر

الأكثر تعقيدا و تعطلها يزيدها تعقيدا أيضا، حيث أن الجزائر لم تطلب الانضمام إلى المنظمة عندما كانت هذه الأخيرة تبحث عن تعزيز سلطتها و إنما انتظرت إلى أن أصبحت الـ WTO ذات قوة ناجمة عن زيادة عدد المنضمين إليها و عن تعقد العلاقات التجارية الدولية و ظهور التكتلات الاقتصادية القوية أو بصفة عامة العولمة الاقتصادية.

نهاية التفاوض و توقيع بروتوكول الانضمام : و ذلك بعد الانتهاء من الأشواط المذكورة سابقا يقدم فريق عمل المنظمة الخاص بالدولة طالبة الانضمام توصيات إلى المجلس العام أو المؤتمر الوزاري و يتم قبول عضوية أي دولة و يكون بموافقة ثلثي الأعضاء و يصبح نافذا بعد ثلاثين يوم من توقيعه.

المطلب الثالث: المراحل و الأحداث التي مرت بها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمةWTO.

من أجل وصول الجزائر إلى الهدف المنشود –الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و المرور بالمراحل السابقة الذكر تم على حد الآن انعقاد إحدى عشرة جولة مند تاريخ طلب الانضمام نوجزها فيما يلي:

المرحلة الأولى 1996–1998: انطلقت أول جولة للمفاوضات بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1996 ، مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية ، وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول هي[208]:

- الولايات الأمريكية ، 170 سؤلا.
- دول الاتحاد الأوروبي ، 124 سؤلا حول تنازلات مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري وبعض الأسئلة عن حماية الملكية الفكرية، تأسيس الشركات النظام الجمركي الجبائي والمصرفي وغيرها.

[208]–صادق بوشنافة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص220.

- سوسيرا ، 33 سؤلا، حول الأنظمة الضريبية الجزائرية، ونشاطات البنوك والتأمينات وتنقل رؤوس الأموال، وشروط تأسيس الشركات وفروع البنوك الأجنبية وغيرها.
- واليابان، 9 أسئلة.
- أستراليا ، 8 أسئلة.

إن الإجابة على هذه الأسئلة تكون بشكل كتابي، وقد كان أول لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة ، يومي 16–17 فيفري من سنة 1997، حيث دار النقاش حول المذكرة المقدمة من قبل الجزائر وكذلك الإجابة عن الأسئلة، كما تلقت الجزائر دفعة ثانية من الأسئلة حيث بلغ مجموع الأسئلة المطروحة على الجزائر أكثر من " 500 سؤالا"[209]. وبصفة عامة، فقد امتدت الجولة الأولى للمفاوضات متعددة الأطراف بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة من سنة 1996 إلى سنة 1998، خلال هذه الجولة تم تقديم إجابات من قبل الوفد الجزائري لأهم الأسئلة المطروحة.

المرحلة الثانية :1999–2001: بدأت مفاوضات هده المرحلة سنة 1999 و كانت مواضيع التفاوض فيها تتمحور في مختلف القطاعات ، لكن فشل مؤتمر سياتل حال دون متابعة المفاوضات مما أدى إلى تأجيلها لتاريخ لاحق و خلال سنة 2000 تم إنشاء مجلس التنسيق يشرف على عمل اللجان الخاصة بالقطاعات و المجلس الوطني و في نهاية سنة 2000 و بداية 2001 استفاد الخبراء الجزائريون من دورات تكوينية حول السياسة التجارية للمنظمة العالمية للتجارة و دلك بمقرها.

المرحلة الثالثة :2001–2002: هنا تقرر إنعاش الملف واستئناف المفاوضات وهكذا وضع في جويلية 2001 هيكل لتسيير وتفعيل ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة، وفي شهر فيفري 2002 قدمت الجزائر لأول مرة عروضا أولية فيما يخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات، ثم عقد اجتماع مرة ثانية مع فوج العمل، وبعد الاجتماع تلقت الجزائر سلسلة من 353 سؤال تتمحور حول دراسة المنظومة القانونية الخاصة بالبلد في كل الميادين لمعرفة ما يخالف الأحكام والقواعد والاتفاقيات المؤسسة

---

[209]– نور الدين بوكروح ، **مرجع سبق ذكره**، ص139.

عليها المنظمة العالمية للتجارة والاستفسار عن التناقض وهل هناك رغبة من أجل إلغاء العائق أم لا[210].

و في شهر أفريل 2002 قدمت الجزائر وثائق استكمالية خاصة بالهيكل الجديد للتعريفة الجمركية، ووثائق أخرى حول مطابقة التشريعات القانونية الجزائرية مع أحكام المنظمة[211].

المرحلة الرابعة :2003 :بدأت مفاوضات هده الجولة في ديسمبر 2003 بجنيف بوفد الجزائري من 28 عضوا يمثلون الإدارة و القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى الشركاء الاجتماعين برئاسة وزير التجارة السيد نوردين بوكروح و قد تضمن جدول الأعمال مايلي:

-تأهيل الإطار التشريعي لمنظمة التجارة العالمية.

-محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة.

-التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.

المرحلة الخامسة :2004-2005 :بدأت هده الجولة من مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في نوفمبر 2004 حيث كان وزير التجارة نور الدين بوكروح يرأس الوفد الذي ضم 36 خبيرا يمثلون عدة وزارات و قد تضمنت هده المرحلة بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية و دراسة مشروع تقرير فريق العمل و مدى التقدم الذي أحرز في أجندة التحولات في المنظومة التشريعية الجزائرية و مدى مطابقتها لتشريعات و قوانين المنظمة العالمية للتجارة ، حيث أعلن وزير التجارة أن الجزائر قد أحرزت تقدما جيدا في المفاوضات و أصدر معظم التعديلات على النصوص القانونية المتطابقة مع قواعد المنظمة عن طريق التشريع بأوامر موقعة من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة دون المرور على غرفتي البرلمان بهدف تسريع عملية الانضمام كما تلقت الجزائر حتى نهاية 2004 أكثر من 3000 سؤال مكتوب. وفيما يخص تكييف التشريعات فإن الجزائر خلال هذه الفترة خطت خطوة هامة، حيث أن من بين "12 نص قانوني" تم إعدادها ومناقشتها

---

[210]-صادق بوشنافة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص221.

[211] – نور الدين بوكروح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 139.

فإن "11 نص" تم الموافقة عليها من طرف أعضاء المنظمة، ولم يبقى سوى النص المتعلق بالزراعة الذي وقعه مؤخرا في بداية 2004 مجلس الحكومة ومجلس الوزراء[212]. وانتهت هده المرحلة في2005 حيث تميزت هده المرحلة بـ قيام الوفد الجزائري بقيادة وزير التجارة وزير الداخلية بوكروح المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة في جنيف، وتنظم البلاد إلى سلسلة من الاجتماعات مع بلدان أخرى لمناقشة قضايا من قبيل الدعم المالي لقطاع الفلاحة والتشريعات والتاجرة الربحية التي تتماشى مع مقاييس المنظمة العالمية للتجارة، كما سيتناول النقاش موضوعا آخرا هو تحرير قطاع الطاقة.

المرحلة السادسة من 2006 إلى يومنا هدا: صرح وزير التجارة السيد الهاشمي جعبوب يوم الإثنين 3 أفريل 2006 أن الجولة القادمة من مفاوضات الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة تستأنف في شهر ماي القادم دون أن يعطي توضيحات أكثر عن محتوى الجولة القادمة من المفاوضات التي تجرى في جنيف أما في سنة 2007 ذكر وفد المفاوضين الجزائريين أن الجزائر قد تنضم خلال هده السنة و يتواصل العمل على قدم و ساق لحل بعض الخلافات المتعلقة بمقاييس و تنظيمات التصدير و الاستيراد[213].ليعرب مرة أخرى وزير التجارة الذي قاد الوفد الجزائري في المفاوضات في اجتماع مجموعة العمل حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية و الذي انعقد بين 16و18يناير في جنيف عن تفاؤله لانضمام الجزائر سنة 2008حيث أنه من بين 35دولة بدأت المفاوضات و الإجابة عن أكثر من 1500سؤال من الدول الأعضاء[214] . و قد تلقت كذلك الجزائر بين 2008 و 2009 ما مجموعه 96 سؤالا من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة منها خمسة عشرة لها تأثير على اقتصادها و التي بسببها لا زالت مسالة انضمامها إلى هذه المنظمة تراوح مكانها منذ سنوات عدة.

---

[212] .-Declartion de cherif zuaf le coordinateur principale des si négociation algerienne à l'agence of ficielle, APS-D2cember le 25-01-2004.

[213]-نظيم فتحي ، الجزائر قد تنظم للمنظمة العالمية للتجارة 09-07-2008 على الموقع:http//www.maghrebia .com

[214]–جولة مفاوضات جديدة بين الجزائر و منظمة التجارة العالمية 09-05-2009على الموقع:www.ma3hd.net/vb/ma3hd3/arabe4936

كما أكد وزير التجارة مصطفى بن بادة وزير التجارة الخارجية الحالي بالجزائر العاصمة أن سنة 2012 ستكون "حاسمة" بالنسبة للجزائر فيما يتعلق بمسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و أوضح على هامش لقاء مع إطارات القطاع أن "2012 ستكون سنة الاستئناف الجدي للمفاوضات مع هذه المنظمة بحيث سنقوم بخطوة هامة و حاسمة"، و أشار كذلك أن ملف الجزائر "كامل"، و هو الرأي الذي يشاطره كل من رئيس مجموعة العمل المكلفة بملف الانضمام فرانسوا روو المدير العام للمنظمة باسكال لامي، و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر أجابت خلال سنة 2010 على 96 سؤالا لأعضاء مجموعة العمل ، و اعتبر بن بادة أن الدعم من قبل الولايات المتحدة و الاتحاد لأوروبي من شأنه تمكين الجزائر من الانضمام إلى هذه المنظمة بسرعة أكبر، و قال الوزير في هذا الصدد إن كاتب الدولة الأمريكي المساعد المكلف بالشؤون الاقتصادية و التجارية خوسي فرناندیز أعرب عن استعداد الولايات المتحدة لتقديم دعم للجزائر لتصبح عضوا في المنظمة العالمية للتجارة و أعتبر أنه "بين التصريحات و الإرادة السياسية و المفاوضات مع مجموعة العمل لاسيما على مستوى الخبراء فإن الواقع مختلف"، و كان الوزير قد أوضح أن اتصالات غير رسمية ستجرى خلال شهر مارس المقبل مع أعضاء مجموعة العمل لتحضير الجولة ال11 من المفاوضات المتعددة الأطراف المزمع انعقادها خلال شهر جوان أو سبتمبر 2012.

كما أنه في 07نوفمبر 2012 ، قد كشف رئيس فوج العمل المكلف بملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ألبرتو دالوتو عن قائمة شروط جديدة تقدمت بها المنظمة للجزائر قصد تلبيتها حيث ستكون الجزائر مطالبة بتزويد المنظمة العالمية للتجارة بمعلومات جديدة ومتجددة و على المدى القصير ، و هده الشروط تتضمن السلع و الخدمات و الصادرات الجزائرية و قطاع الفلاحة و نظام الاستثمار و المؤسسات العمومية و مساهمة الدولة و الوضع المالي . كما بين وزير التجارة مصطفى بن بادة بأن هناك غموضا يلف النصوص و التشريعات التي تنظم عمل هده الهيئة الدولية ، مشيرا إلى أن أي مفاوضات تقتضي تقديم تنازلات لكن الطرف الجزائري حريص على ألا تكون التنازلات

مضرة بالاقتصاد الوطني و الرسوم الجمركية لن تنزل إلى صفر بل ستبقى في المستوى الذي بلغته عند نهاية المفاوضات.

المطلب الرابع : أسباب تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

هناك عدة أسباب منها ما هو سياسي و اقتصادي و يمكن ذكر أهمها في ما يلي[215]:

-غياب إستراتجية تفاوضية واضحة على المدى القصير و المتوسط و ارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الاروبي على الرغم من الرهانات و المعطيات المختلفة.

-عدم إعطاء المفوض الجزائري صلاحيات كبيرة و تضييق مساحات التفاوض و هوامش الحركة لديه و تبني النظرة المعتمدة على التغليب السياسي على الخبير و الاعتبارات الايدولوجية السياسية على المعطيات التقنية و هو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي و يعطي الألوية للاعتبارات السياسية و هو ذات المعطى الذي كانت حاضرة في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

-من أهم العوائق التي حال دون الانضمام ، الترسانة القانونية في الميدان التجاري و التي بقيت متأخرة و لا تساير مع العصرنة في هدا المجال حيث اقتصر العمل في السنوات الماضية على تكثيف التكوين و التحسيس بأهمية الانضمام و الشروع في التحرير الاقتصادي في حين أهمل الإصلاح التشريعي.

-إن عدم تحديد أي برنامج واضح و عدم دقة المعطيات لاسيما الإحصائيات إضافة إلى عدم الاستقرار المؤسساتي و الإطار التشريعي و كدا البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات و التعهدات المقدمة قلل من وزن الملف الجزائري الذي لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية.

---

[215]-جلاطو جيلالي ، **تحديات و رهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ،** مجلة البرلمان الجزائري ، المجموعة البرلمانية مجتمع السلم, الجزائر ، العدد الأول ، جويلية 1998 ، ص ص 69 71.

-احتكار قطاع التجارة الخارجية و هدا الأمر يتنافى مع فلسفة و مبادئ المنظمة العالمية للتجارة القائمة على تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود.

-لم تتناول اتفاقيات الجات في مفاوضاتها قضية تصدير المنتجات الطاقوية في حين أن الصادرات الجزائرية قائمة على هدا المنتوج و لدا رأت أن انضمامها للاتفاقية في وقت سابق لا يخدم مصالحها.

-عدم وجود إستراتجية جديدة لإعادة النظر في القطاعين الصناعي و الزراعي أي عدم تجديد بنية صناعية وزراعية جديدة.

-عدم توفر عامل الكفاءة لدى المكلف بالتفاوض مع مسؤلي المنظمة العالمية للتجارة.

و على العموم ومن خلال ما سبق نجد أن صانع القرار الجزائري أو المفوض الجزائري غير متحكم في تقنيات التفاوض مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة مما أدى إلى تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة هدا من جهة ، و كذلك كلما تأخرت الجزائر في الانضمام كلما زادت إجراءاته (الانضمام) تعقيدا بحكم تزايد عدد الأعضاء في المنظمة الذين يوجهون أسئلة إضافية للجزائر، خاصة تلك الدول المهتمة بالاقتصاد الجزائري

بالإضافة إلى النظرة التشاؤمية من قبل بعض خبراء الاقتصاد الجزائري و خاصة أصحاب السياسة الجزائرية اتجاه المنظمة العالمية للتجارة حيث يزعم هؤلاء المعارضين أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف تخدم الدول المتقدمة فقط ، وهدا غير منطقي كون أن كل دولة تنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنها تقوم بتقديم تنازلات و التزامات مثلها مثل البلدان غير أن الدول النامية تلقى معاملة خاصة و تفضيلية ، لهدا يجب على صانع القرار الجزائري الاستفادة من تجارب الدول النامية مثل

ماليزيا و جنوب إفريقيا و الصين و البرازيل و غيرها من الدول التي نجحت في طلب الانضمام و من جهة أخرى يجب على صانع القرار ، وضع استراتجيات و التخطيط الجيد لتسريع عملية الانضمام.

هناك جدل بين المفكرين و الاقتصاديين حول مألات اندماج الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة حيث هناك من يدعو إلى عدم تفويت الفرصة و تعظيم المنافع و الاستفادة من الامتيازات المتاحة مثل إمكانية النفاد إلى الأسواق العالمية و زيادة الطاقة التصديرية بالإضافة إلى تحويل تكنولوجيا و تقنيات الإنتاج بتكاليف منخفضة إلى جانب استفادة مجموع المستهلكين من سلع و الخدمات ذات جودة عالية...الخ. فحين أن هناك من يعتبر أن هده المنظمة العالمية للتجارة سوف تكون لها أثار جد قاسية سوف تلتهم اقتصاديات الدول النامية[216] .

و بمأن الجزائر دولة من الدولة النامية تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة خاصة و بعد أن أصبحت الإجابة على انضمام الجزائر من عدمه مفصولا فيه يبقى التساؤل مطروحا بعد أن قطعت الجزائر أشواطا كبيرة و أصبحنا على وشك التوقيع على الانضمام الرسمي لمنظمة التجارة العالمية حول ما هي الانعكاسات المحتملة من وراء انضمام الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة ؟. و الاجابة ستكون في المطالب الموالية و بالتفصيل .

المطلب الأول : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة WTO على القطاع الزراعي في الجزائر.

شهدت الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانينات تحولات هامة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي وأيضا على المستويات القطاعية ، و قد كان قطاع

[216]–محمد قويدري ، **انعكاسات تحرير التجار العالمية على اقتصاديات الدول النامية** ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد الأول ، 2002 ، ص18.

الزراعة في بؤرة تلك التحولات و مجالا أساسيا لما يجري من الإصلاحات والتعديلات و ذلك بحكم أهميته المحورية في الاقتصاد الوطني و أهميته الإستراتيجية فيما يتعلق بمعيشة معظم العاملين في هذا القطاع ، و جميع السكان وتوفير متطلباتهم الاستهلاكية الأساسية من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية. **و** يعتبر كذلك القطاع الزراعي من أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني حيث يمثل الهدف الأساسي الأول لأي إستراتيجية زراعية و تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة من طبيعية و بشرية و مالية و تحقيق الاكتفاء الذاتي. و أحسن طريقة لإيضاح المكانة التي يحتلها قطاع الزراعة الجزائري و مدى مساهمتها في الاقتصاد الكلي الجزائري و خاصة في التجارة الخارجية هي من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم06: تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائري للفترة 2000-2010.الوحدة مليون دولار.

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجاري
2000	111	2782	2671-
2001	151,85	3024,08	2872,23-
2002	126	3441	3315-
2003	135	3561	3426-
2004	154	4773	4619-
2005	164	4539	4375-
2006	165	4677	4512-
2007	181	6077	5896-
2008	190	7031	6841-
2009	209	7252	7043-
2010	315	6058	5743-

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,صندوق النقد العربي ، أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010 .

-Direction des statistique agricole est des systèmes d'information .statistique agricole ;commerce extérieur agricole année 2009.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الواردات الزراعية قد ارتفعت بشكل كبير و مستمر بحيث بلغت سنة 2000 إلى حوالي 2782 مليون دولار لترتفع في سنة 2005 إلى حوالي 4539 مليون دولار ثم في سنوات 2008و 2009 ارتفعت على التوالي 7031 مليون دولار و إلى 7252 مليون دولار و هدا الارتفاع المستمر راجع إلى كون الجزائر مستور للمواد الغذائية الزراعية و إلى كذلك خاصة إلى ارتفاع الأسعار الزراعية العالمية[217] .و خاصة هدا في المواد ذات الاستهلاك الكبير مثل الحبوب و الحليب و مشتقاته و السكر و الزيوت و البن.كما نجد أن الحبوب تحتل المرتبة الأولى في قائمة الواردات الزراعية الجزائرية حيث بلغت نسبتها إلى ما يقارب 42,3 % تم يليها الحليب و مشتقاته بنسبة 21,33 % تم الزيوت و الشحوم بنسبة 11,51 % و السكر في المرتبة الرابعة بنسبة 9,73 % من إجمالي الواردات الغذائية الجزائرية كما صنفت الجزائر في المرتبة العاشرة ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الزراعية الغذائية.

أما فيما يتعلق بالصادرات الزراعية فقد سجلت نتائج متدبدبة و هدا إبتداءا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2005 و هدا راجع إلى انخفاض الكميات المصدرة من المواد الزراعية . ولكن مع بداية سنة 2006 حتى سنة 2009 سجلت الصادرات الزراعية نتائج لأبأس بها حيث قدرت سنة 2009 بـ 209 مليون دولار مقارنة بسنة 2008 أين قدرت ب 190 مليون دولار و هدا مشاريع زراعية بالإضافة إلى تحسن الظروف المناخية . و من أهم الصادرات الزراعية الجزائرية فنجد[218]. التمور تم الأسماك و يليها الزيوت و الشحوم ، كذلك عند ملاحظة الأرقام التي سجلها الميزان التجاري من الجدول أعلاه فنلاحظ أن هده الأرقام تظهر بشكل سلبي مما يدل على أن الميزان التجاري الزراعي في الجزائر يعاني من عجز مزمن و بشكل متزايد و هدا راجع لكون الجزائر دولة مستوردة للمواد الغذائية الزراعية و بشكل

[217] -Ministère de l'agriculture et du développement rural ; Direction des statistique agricole et des systèmes d'information revue commerce extérieur .2009.p27

[218]–المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد 28، القسم التاسع الجدول 287.

كبير و كذلك بسبب الاختلال الذي يعاني منه القطاع الزراعي وكذلك بسبب ارتفاع فاتورة الواردات الزراعية الجزائرية .

و على هدا و لمعرفة الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي في الجزائر، سنتطرق أولا إلى الانعكاسات الايجابية و هدا من باب التفاؤل ثم إلى الانعكاسات السلبية.

أولا: الانعكاسات المرتقبة الايجابية للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الزراعة الجزائري

يمكن للجزائر أن تستفيد من جراء الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال القطاع الزراعي من عدة ايجابيات ومنها مايلي:

-إن زيادة الدعم على القطاع الفلاحي قد يعود بالفائدة على الجزائر في المدى الطويل لأن رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية من المنتظر أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي الوطني و بإعتبار أن نسبة الدعم الذي تقدمه الجزائر للقطاع الزراعي لا يتجاوز 4,5% فإنه بإمكانها رفع الدعم إلى الحد الأقصى الذي تسمح به المنظمة العالمية للتجارة و المقدر بحوالي 10% وبالتالي فإنه يمكن القول أنه أمام الجزائر فرصة حقيقية لإنعاش هدا القطاع و جعله قادرا على المنافسة في السوق الدولية.[219]

-إن تحرير السلع الغذائية من شأنه أن يؤدي إلى تنمية الميزة التنافسية للاقتصاد الزراعي الجزائري نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي و ارتفاع الأرباح بالنسبة للمؤسسة الفلاحية الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية[220].

-إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الزراعية في السوق المحلية الجزائرية قد يكون دافع و عامل محفز لإنعاش وزيادة الإنتاج المحلي و بالذات في السلع التي تتمتع الجزائري فيها بخبرة في الإنتاج كالحبوب و القمح و التمور و الحمضيات و الموالح.

---

[219] ناصر دادي عدون ، **مرجع سبق ذكره** ،ص161

[220] -صالح صالحي ، **الاثار المتوقعة لانضمام الجزائري إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الاقتصادي** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف العدد الأول ، 2002 ، ص55.

– سوف تستفيد الجزائر من المعاملة الخاصة و التفضيلية الممنوحة للدول النامية حيث يسمح الاتفاق في مجال الزراعة للدول النامية بتنفيد التزاماتها في مجال النفاد إلى الأسواق ، الدعم الداخلي ، دعم التصدير على مدى عشر سنوات بدلا من ست سنوات التي تلتزم بها الدول المتقدمة.

– قد تضمن اتفاق الزراعة كذلك مادة خاصة بالدول النامية المستوردة للمواد الغذائية التي قد تعاني بعض الصعوبات في تمويل وارداتها من السلع الغذائية أثناء فترة الإصلاح للتجارة السلع الزراعية 6 سنوات وفقا لقرار إتخده الوزراء في نهاية جولة أوروغواي تضمن كيفية مساعدة تلك الدول في مواجهة أي أثار سلبية تترتب على تخفيض الدول المتقدمة للدعم الممنوح لصادراتها من السلع الزراعية و بمأن الجزائر من الدول النامية و الأكثر استيراد للمواد الغذائية سوف تستفيد من هدا الاتفاق.

و على العموم يمكن القول أن الآثار الإيجابية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تأتي على المدى البعيد والمتوسط ، أي أن فتح السوق الزراعي الجزائري على العالم سوف يؤدي حتما إلى جلب مختلف الشركاء الأجانب الراغبون في توسيع نشاطهم ، وذلك إلى ما تتمتع به الجزائر من إمكانيات في الأراضي الصالحة والمياه الجوفية ، وكذلك اليد العالمة كذا فإن تخفيض التبعية الغذائية للخارج سيمنح الجزائر أكثر استقرار وضمانا من حيث ارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية، زيادة أن المنافسة تحسن من إنتاجية المزارعين الجزائريين.

ثانيا: الانعكاسات المرتقبة السلبية للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الزراعة الجزائري

يعتبر مجال الزراعة من أهم مواضيع التفاوض الأكثر تعقيدا وحساسية في جولة أورغواي نتيجة لتباين مصالح الدول المشاركة في المفاوضات، ويعتبر الاتفاق على تخفيض قيمة الدعم على المنتجات الزراعية بمثابة حل توفيقي بين مصالح الدول المختلفة، ونظرا لأهمية هذا القطاع نسجل الآثار التالية:

–تعد الجزائر من البلدان التي تعاني من تبعية للخارج و من المحتمل أن ترتفع أسعار المنتجات الغذائية في ظل النظام التجاري الجديد مما يزيد من فاتورة الغداء الجزائري. وقد قدرت الأمم المتحدة الزيادة

المتوقعة في أسعار السلع الغذائية الأساسية بنسب تتراوح من 24% إلى 33% وفقا لمتوسط أسعار السنوات 1986–1988[221]، وهذا ما سيحمل خسائر لمعظم الدول المستوردة للغذاء، حيث قدرت تلك الخسائر بحوالي خمسة ملايير دولار بالنسبة للدول العربية إذ لا يقل نصيب الجزائر منها عن 300 إلى 400 مليونا دولارا[222]، وهذا يعني أن فاتورة الواردات الغذائية الجزائرية سوف ترتفع بشكل معتبر أو قد تبقى ثابتة إذا زادت معدلات الفقر.

–يترتب على انضمام الجزائر المحتمل إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أن تصبح السوق الجزائرية المحلية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هدا المجال و هو ما يؤدي إلى دخول منتجات فلاحية عديدة إلى السوق الجزائري و ينجم عنه منافسة غير عادلة و يصبح المنتوج المحلي غير قادر على منافسة المنتوج الأجنبي الذي يتميز غالبا بتكلفة أقل وجودة لابأس بها [223].

–تحرير التجارة الدولية على مستوى قطاع الزراعة سيؤدي إلى أزمات حقيقية للكثير من الدول و دلك بسبب فلسفتها في تحرير المنتجات الزراعية مع عدم تقديم بديل معقول ، و هدا يعني أن التحرير لن يكون إلا وسيلة إلى تفاقم أزمات أخرى ، و ينجم عن دلك تزايد و تأثر التبعية الاقتصادية للمعونات الغذائية الخارجية [224].

– باعتبار أن القطاع الزراعي في الجزائر يعتمد على الدعم الحكومي وأن رفع هذا الدعم من شأنه أن يحدث آثارا سلبية خاصة على المدى القصير وإذا علمنا أن مجموع الصادرات الغذائية لا يمثل سوى 1.08% من مجموع الصادرات الكلية، كما أن التجهيزات الزراعية لا تمثل سوى نسبة 0.06% من مجموع الصادرات، إضافة إلى ذلك وجود عجز واضح في الميزان التجاري للمواد الغذائية ونتيجة لهذه

---

[221] الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية، "الانعكاسات المحتملة لاتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية و دور العرب المشترك للتعامل معها"، دراسة مقدمة إلى اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية، 1994م، نقلا عن: المنذرى ص.212.

[222] صالحي صالح ، **دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد** ،مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد الثاني ، الجزائر ، 2000، ص.54.

[223]–ناصر دادي عدون ، **مرجع سبق ذكره**، ص164.

[224]–اسماعيل عبد المجيد المحيشي ، **الجماهيرية العربية الليبية و المنظمة العالمية للتجارة** ، بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني ,عمان ، 2007 ،ص80.

العوامل السلبية نقول أنه من الصعب على الجزائر أن تحقق أمنها الغذائي، فكيف يمكنها أن تكون طرفا منافسا في النظام التجاري العالمي الجديد .

وعلى هدا الأساس على الجزائر أن تسعى جاهدة لتطوير قطاعها الزراعي في المدى القصير والمتوسط في ظل المعاملة الخاصة و التفضيلية الممنوحة للدول النامية ، لأنه في حالة ما إذا تحسنت وضعية القطاع الزراعي سيفرز فائض في الإنتاج لفرض تصديره ، و بالتالي فإن الاتفاق سيضمن إمكانية دخول الأسواق الخارجية بسهولة شريطة أن تكون منتجاتنا قادرة على المنافسة.

المطلب الثاني : الانعكاست المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة WTO على القطاع الصناعي في الجزائر.

لقد انطلقت الجزائر في مسيرتها التصنيعية من العدم، وبذلت جهودا معتبرة لبناء قاعدة صناعية حقيقية من خلال الأولوية التي أولتها للصناعة الثقيلة التي تسمح برفع الإنتاجية في القطاعات الأخرى وتؤدي إلى تنميتها وتزويدها بالمدخلات الضرورية ، حيث قدرت الاستثمارات الصناعية خلال الفترة (1977/1967) بنحو 52.794 مليار دينار جزائري[225]، لترتفع مع نهاية المخطط الخماسي الثاني إلى 174.2 مليار دينار جزائري، ومنذ البداية تم توجيه الصناعة أساسا نحو تلبية احتياجات السوق الداخلي وخلق مناصب الشغل وتوفير منتجات بأقل تكلفة ممكنة دون اللجوء إلى الاستيراد أي أنها كانت إستراتيجية التوجه الداخلي. ومنذ مطلع التسعينات وانتهاج الجزائر اقتصاد السوق بدل الاقتصاد المخطط وبعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي أدى إلى هدم الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية التي أصبح ميئوس من حالتها للتكيف مع اقتصاد السوق، بعد تطبيق عدة إجراءات صارمة وإعادة هيكلتها بغطاء الاستغلالية وتصفية ديونها مع الخزينة العمومية ودراسة حالاتها المختلفة إما عن طريق خوصصتها أو تصفيتها أو إجراء تعديلات من أجل استعادة قدرتها الإنتاجية، وهو ما اصطلح على تسميته بالإصلاحات الاقتصادية.

---

[225] – جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر**، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986، ص 29.

كما أنه في ظل المفاوضات القائمة بغية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة WTO فإن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تواجه العديد من التحديات التي ينبغي مواجهتها ورفعها خاصة فيما يتعلق بتوفير منتجات ذات جودة عالية تتماشى مع المواصفات العالمية تقنيا وتجاريا، وإلا فإنها لن تستطيع مواجهة نظيرتها في الأسواق العالمية، بل وحتى في السوق الجزائرية ذاتها، ونحن نرى في ظل العولمة المؤسسات الكبرى تميل إلى الاندماج والتكتل بغية السيطرة على الأسواق ورفع قدراتها التنافسية والضغط على تكاليف الإنتاج، في حين نجد المؤسسات الجزائرية تسير نحو التجزئة والانفصال عن بعضها بحجة ضخامة الهياكل وعدم القدرة على التسيير، ورغم كل ذلك ما زال القطاع الصناعي الجزائري يعيش حالة ركود وسوء استغلال للموارد المتاحة، وهنا نطرح السؤال حول السياسة الصناعية المعتمدة من طرف الجزائر لمواجهة هذه التحديات المطروحة أمامها ؟ ومن أجل ذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى مكانة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية ، ثم إلى الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة في الجزائر.

و أحسن طريقة لإيضاح مكانة الصناعة ومدى مساهمتها في التجارة الخارجية هي من خلال التعرض إلى الجدول التالية :

الجدول رقم07 :تطور نسبة مساهمة الصناعة التحويلية و الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة2000 –2010 .الوحدة مليار دولار.

السنوات	الصناعة الاستخراجية	نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصناعة التحويلية	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي PIB	إجمالي القطاع الصناعي	نسبة مساهمة إجمالي القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي PIB

2000	21935	40.77	3896	7.24	25831	48
2001	19261	35.2	3323.1	6.07	22584.1	41.27
2002	19091.2	33.6	3456	6.08	22547.2	39.68
2003	24790.5	36.5	3658.2	5.4	28448.7	41.9
2004	32935.3	38.6	4185.5	4.9	37120.8	43.5
2005	26575.7	45.2	4347.8	4.2	50926.5	49.4
2006	54521.2	46.48	4537.1	3.87	59058.3	50.35
2007	63651.2	47.45	5378.6	4.0	69029.8	51.45
2008	47454.2	45.5	6540.4	3.8	83994.7	49.3
2009	41894	30	5814	4.2	47708	34.2
2010	56185	34.7	8036	5.0	64221	39.7

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات:

–التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة 2011.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصناعة الاستخراجية و التي تشمل كل من النفط و الغاز و المعادن بكل أنواعها و الفوسفات و المحاجر و غيرها حيث يشكل كل من النفط و الغاز الطبيعي حجر الزاوية في النشاط الاقتصادي الجزائري و المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و يتضح من الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للنشاط الاستخراجي سنة 2010 ارتفعت بنحو 56185 مليار دولار مقارنة بسنة 2009 حيث سجلت القيمة المضافة للنشاط الاستخراجي حوالي 41894 مليار دولار و يعود دلك إلى تحسن أسعار النفط في السوق العالمية .كما أن نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي سجلت تدتدبات حيث بلغت نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 إلى ما يقارب 40,77% أما في سنة 2004 و صلت إلى ما يقارب 38,6%.

ثم في سنة 2008 إلى حوالي 45,5 %و في سنة 2010 و صلت نسبة المساهمة إلى حوالي 34,7% و هدا تدبدب راجع إلى عدم استقرار أسعار النفط في السوق العالمية .

أما بالنسبة للصناعة التحويلية و التي تشمل صناعة مواد البناء مثل الاسمنت ، الحديد الالومنيوم و الزجاج و الصناعات الهيدروكربونية مثل صناعات التكرير و الغاز و البتروكيماويات بالإضافة إلى صناعة الأسمدة . و من خلا الجدول أعلاه نجد أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية قد ارتفعت في سنة 2010 إلى حوالي 8036 مليار دولار مقارنة بسنة 2009 أين بلغت 5814 مليار دولار ، إلا أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تظهر بشكل ضعيف جدا مقارنة بالصناعة الاستخراجية و هدا راجع إلى محدودية القاعدة الإنتاجية للجزائر التي لازالت ترتكز على الصناعات الخفيفة التي تحقق قيمة مضافة ضئيلة و من هنا لو قامت الجزائر بتوظيف عوائد الصناعات الاستخراجية في الصناعات التحويلية لا تحسنت الصناعات التحويلية خاصة في مجال البتروكيماويات و الطاقة .

من خلال ماسبق ذكره يتبين لنا بأن القطاع الصناعي الجزائري يعتمد في تموينه على مدخلات من الخارج، أي أنه يعاني من تبعية قاتلة كما أنه وفي ظل تشغيل غير كامل للموارد المتاحة لا يغطي السوق الوطني تغطية كاملة .و بمأن المنتجات البترولية و الغازية غير مدرجة ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و بمأن الجزائر تعتمد في صادراتها على نسبة 97 % على البترول الخام و منتجاته و الغاز الطبيعي و بحكم محدودية و ضعف الصادرات خارج المحروقات التي لا تتعدى 2% من الصادرات الجزائرية . فكيف سيكون أثار أو انعكاس المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي الجزائري و الإجابة يمكن رصدها كمايلي :

أولا: الانعكاسات المرتقبة الايجابية للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة في الجزائري

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال الصناعة سيترتب عليه بعض الآثار الايجابية و التي يمكن إجمال البعض منها كالأتي[226]:

–تحسين كفاءة الفرد و فعالية المؤسسات الإنتاجية في ظل المنافسة الأجنبية .

[226]سليم سعداوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص86.

-توفير السلع الصناعية و تنويعها و بجودة عالية .

-الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي تعرفه الصناعة الأجنبية من أجل تطوير الصناعة المحلية.

-تطوير الجهاز الوطني و اكتساب خبرات جديدة من خلال الاحتكاك مع الأجانب.

-خلق مجالات إنتاج جديدة الشيء الذي يؤدي إلى خلق مناصب شغل و بالتالي التخفيف من معدل البطالة

-من المتوقع أن يكون هناك تأثير على صادرات الجزائر من المنتجات البتروكيماوية ، فتحرير التجارة العالمية و رفع القيود و الحواجز أمام دخول هده المنتجات إلى الأسواق العالمية سيؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية لمختلف الأسواق بسبب قدرتها التنافسية[227] ،كما ستستفيد الجزائر من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على المنتجات الكيماوية الناجمة عن تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تصل إلى 30%[228].

-يترتب على الانضمام لهده المنظمة اكتساب الحق في معاملة متميزة أو أكثر تفضيلا ، ذلك لأن الجزائر دولة نامية كما تمنح فرصة حماية الصناعات الناشئة من خلال التمتع بفترات أطول لتنفيذ التزامات أحق مما هو مطلوب على صادرات الدول المتقدمة [229].

-تخفيض الرسوم الجمركية وغير الجمركية على تجارة السلع الصناعية سيساعد على محاولة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني بالجزائر، والتوسع في قاعدة تقسيم العمل و التخصص مما يؤدي إلى خفض التكاليف الأسعار وزيادة الطلب العالمي على السلع الصناعية بالجزائر، ولكن قدرة الصادرات الجزائري على اقتحام الأسواق الخارجية سيعتمد على عدة اعتبارات متوقعة أهمها

---

[227]-محمد قويدري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص342.

[228]-فريد كورتل ، **الآثار المحتملة للانضمام الجزائر على قطاع التجارة و الخدمات** ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، سطيف ، 29-30 اكتوبر 2001 ، ص7.

[229]-ناصر دادي متناوي محمد ، **مرجع سبق دكره** ، ص154.

الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في هذه الأسواق ومعدلات النمو الاقتصادي ومعدلات المرونة السعرية للطلب على الواردات في تلك الأسواق ومقدار منافسة الدول الأخرى.

-إن السوق الجزائرية تمتص سنويا ما يقارب 12 مليار دولار لاستيراد السلع الأجنبية ، فمن الأفضل فتح السوق الجزائرية من خلال الانضمام إلى المنظمة و الالتزام بقواعدها و قواعد المنافسة ، لتصبح القيمة المخصصة للاستيراد موجهة لرفع جودة الصناعة الجزائرية عن طريق الدعم[230].

و لكن لتحقيق هده الايجابيات و الاستفادة منها توجب على الجزائر مواجهة الانعكاسات السلبية للمنظمة على القطاع الصناعي الجزائري.

ثالثا: الانعكاسات المرتقبة السلبية للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة في الجزائري

يمكن تلخيص أهم الانعكاسات السلبية المرتقبة الوقوع في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة في الجزائري في ما يلي :

-تمثل صادرات المحروقات حوالي 97%من إجمالي الصادرات الجزائرية و على اعتبار أن المنتجات البترولية و الغازية غير مدرجة ضمن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة فهدا يعني أن الجزائر لن تستفيد من خلال انضمامها للمنظمة من مزايا الانفتاح التجاري أمام السلع بحكم محدودية و ضعف الصادرات خارج المحروقات التي لا تتعدى 2 % من إجمالي الصادرات الغير النفطية و بالتالي ضعف هده السلع الصناعية يجعلها غير قادرة للوقوف أمام المنافسة الدولية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج و ضعف المؤسسات الصناعية الجزائرية و قلة التكنولوجيا في هدا المجال و باعتبار كذلك أن الصناعة الجزائرية هي صناعة ناشئة غير قادرة على المنافسة .

-كذلك انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى فتح الأسواق الجزائرية المحلية أمام دول أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي إغراق السوق المحلية الجزائرية بالسلع الأجنبية ذات الجودة

[230]-ناصر دادي عدون متناوي محمد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص155.

العالية و الأسعار المنخفضة و بسبب المنافسة الغير متكافئة بين المنتج الجزائري و المنتج الأجنبي سوف يكون هناك كساد في صناعة الجزائرية بسبب تفضيل المستهلك الجزائري السلع الأجنبية [231].

–و من المرتقب أن ترتفع أسعار السلع الصناعية و خاصة في فروع الأنشطة الأساسية و يعود هدا إلى هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة الأمر الذي يجعل تحكمها احتكاري و هو ما ينعكس بشكل سلبي على معظم الاقتصاديات ذات الميزة التنافسية المحدودة و بالتالي سترتفع فاتورة السلع المصنعة و النصف مصنعة[232] .

–كذلك من المحتمل أن تلجأ الدول خاصة الدول التقدمة إلى فرض حماية أسواقها من السلع الواردة من الدول النامية بحجة احترام معايير الجودة و الصحة [233].

– كذلك بالنسبة للمنسوجات و الملابس حيث هدا القطاع يعتبر دو أهمية إستراتجية للدول النامية خاصة العربية منها إذ تعتمد هده الدول على هدا القطاع في صادراتها الصناعية و من هده الدول المغرب و مصر و تونس ، و لكن إلغاء حصص الاستيراد و القيود التي كانت تفرضها الدول المستوردة للمنتجات و كدا إخضاع هدا القطاع لنظام التخفيضات الجمركية سيزيد من فرص النفاد للأسواق أمام الدول المصدرة و ستزداد استفادتها من التجارة الدولية . و الجزائر ستتعرض لخسائر من خلال مؤسساتها الكثير في هدا القطاع بحكم أن الجزائر بلد مستورد لمثل هده المنتجات و هنا الخسائر تكون بسبب المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية خاصة من قبل الدول الأسيوية كالصين التي تعتبر رائدة في هدا المجال[234].

---

[231]ناصر دادي عدون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص156.

[232]– صالح صالحي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص55

[233]سليم سعدازي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص88

[234]–فريد كورتل ، **مرجع سبق ذكره** ،ص6

–ستفقد الجزائر قدرتها على حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة و النسيج الصناعي بصفة خاصة باستعمال التعريفة الجمركية كما هو الان ، لأن هدا النوع التقليدي لحماية الاقتصاد الوطني أصبح غير فعال لأن الجزائر ستلتزم بسقف للتعريفة الجمركية لا يمكنها تجاوزه[235].

و على العموم ومن خلال ما سبق نجد أن الجزائر و بحكم أن الصناعات الاستخراجية كالنفط غير مدرجة في أحكام المنظمة العالمية للتجارة فإنها سوف تواجه انعكاسات سلبية أكثر من الايجابية نتيجة عدم قدرتها على المنافسة بشكل يسمح لها بالنفاد للأسواق الخارجية خاصة أمام منتجات الدول المتقدمة و الناشئة ، و على هدا يجب على الجزائر إقامة شراكة مع الدول الأجنبية في مجال الصناعة من أجل اكتساب الخبرة و التقنية في هدا القطاع ، و كدا الاهتمام بصناعات التصديرية و العمل على تطويرها وفقا للمواصفات و المعايير العالمية.

المطلب الثالث : الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة WTO على قطاع الخدمات في الجزائر.

إن قطاع الخدمات يشهد نموا متسارعا في مختلف الاقتصاديات، إذ أنه يشكل 60% إلى 70% من الناتج في الاقتصاديات المتقدمة، وأكثر من 50% في الاقتصاديات النامية، الأمر الذي يؤكد حجم التوسع المتوقع في التجارة الدولية المرتبط بتحرير تجارة الخدمات التي تشكل حاليا أكثر من 20% من حجم التجارة الدولية بمبلغ يزيد عن 1200 مليار دولار[236]. وبما أن هذا القطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية يتميز بمستويات تطور متفاوتة بين الدول المتقدمة والدول النامية التي تتميز بالضعف الكبير في درجات التقدم للنشطات الخدمية، فإن التحرير المشروع لهذا القطاع يعني تعويم أشكال من المنافسة غير المتوازنة بين الأطراف القوية بشركاتها الكبرى ، وبين الأطراف الضعيفة كالجزائر بمؤسساتها الأضعف وستكون نتائج تلك المنافسة المزيد من الإصطفاء السوقي لصالح المؤسسات القوية ، فيؤدي ذلك إلى اختراق انتشاري واسع للنشاط الاقتصادي الخدمي في البلدان النامية ، ولهذا كانت الدول

---

[235]– ناصر دادي عدون متناوي محمد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص156.

[236]–صالح صالحي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص154.

المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تدفع بقوة من أجل إخضاع هذه التجارة للتحرير ورغم محدودية اتفاقية التجارة من الخدمات حيث ستغطي حوالي25% من قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة ونسبة 7% في البلدان النامية حاليا، إلا أن أهميتها تتجلى في كونها أساس المزيد من المفاوضات المتعلقة بتحرير هذا القطاع[237]. و لمعرفة واقع و مساهمة قطاع الخدمات في التجارة الخارجية الجزائرية أنظر الجدول التالي:

الجدول رقم08 :تطور ميزان الخدمات الجزائري خلال الفترة 2000-2008الوحدة مليار دولار

السنوات	واردات الخدمات	صادرات الخدمات	صافي ميزان الخدمات	معدل التغطية
2000	2,36	0,91	1,45	38,56
2001	2,44	0,91	1,53	37,29
2002	2,48	1,03	1,18	52,42
2003	2,92	1,57	1,35	53,77
2004	3,86	1,85	2,01	47,93
2005	4,78	2,51	2,27	52,51
6200	4,78	2,58	2,20	53,97
7200	6,93	2,89	4,04	41,70
2008	5,67	2,65	2,65	46,73

Source : Banque DAlgerie . Rapport annuel de le banque DAlgerie 2008.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ميزان الخدمات قد سجل نتائج سلبية طيلة فترة الدراسة و كون أن حجم الواردات من الخدمات يفوق حجم صادرات الخدمات .حيث سجل ميزان الخدمات عجز سنة 2000 وصل إلى 1,45مليار دولار لينخفض هدا العجز سنة 2003 إلى حوالي 1,18مليار دولار بمعدل تغطية 53,77 بالمائة ، ليعاود هدا العجز في ميزان الخدمات بالارتفاع من جديد حيث وصل إلى 4,04مليار دولار سنة 2007 و بمعدل تغطية 41,7بالمائة وهدا بسبب تزايد تكاليف النقل البري و

[237]-صالح صالحي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 145-154.

البحري و خصوصا نقل البضائع و تأمينها و الأخص منها نقل المحروقات عن طريق أساطيل الدول الأجنبية إلى جانب تكاليف الصيانة و كدا تكاليف البعثات الدبلوماسية و الطلابية و العسكرية إلى غيرها من المصاريف التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني.كذلك يعود هدا العجز إلى ضعف القطاع السياحي في الجزائر مقارنة بالدول العالم و هدا بسبب إهمال مختلف برامج التنمية لقطاع الساحة اظافة إلى عدم الاستقرار السياسي و الأمني و تدني طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية إلى جانب كل هدا غياب ثقافة السياحة في الجزائر.

وبالتالي إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ستتكبد جملة من الانعكاسات السلبية و الايجابية المتوقعة من جراء تحرير قطاع الخدمات و لعل من هده الانعكاسات نجد:

أولا: الانعكاسات الايجابية للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الخدمات في الجزائري

نظرا للأهمية التي يحضى بها قطاع الخدمات في مجالاته المختلفة البنوك المصارف النقل المواصلات و السياحة. و أثره الايجابي على ميزان المدفوعات لما يمثله من مورد هام و مدى مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام ، فإنه بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيترتب عليه عدة أثار ايجابية و منها[238]:

– استفادة المستهلك من هده الخدمات من حيث السعر و الجودة و الوقت و الكفاءة و التنوع في تشكيلة الخدمات.

–إن تواجد المصارف الأجنبية في السوق المالية و المصرفية الجزائرية يعتبر بمثابة ضمان للمستثمر الأجنبي في الجزائر و كدا تسهيل عملياته المالية .

–كذلك من خلال تحرير تجارة الخدمات سيتيح للدولة الحصول على التكنولوجيا في عدة مجالات مما يساعد على زيادة كفاءة و جود الإنتاج .

---

[238]– سليم سعداوي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص90–91

-تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك و تطوير النظم الإشرافية و الرقابية من جانب السلطات الإشرافية في ضوء الاحتكاك و التواجد الأجنبي و دعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية و هو ما يزيد القدرة على مواجهة العولمة المالية[239] .

-الضغط على الحكومات لتحسين السياسات النقدية و المالية و السياسات المتعلقة بأسعار الصرف و إجراء إصلاحات تشريعية تساعد على تحقيق المنافع المرجوة من عملية التحرير و التي ستؤدي إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي و المالي[240].

-كذلك يمكن الانفتاح المالي الجزائري من الوصول إلى الاسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد النقص في المدخرات الموجهة لتمويل الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي و بالتالي معدل النمو الاقتصادي[241].و يمكن كذلك انفتاح المؤسسات المالية الجزائرية على العالم الخارجي و تحديدا على أسواق المال العالمية يؤهلها لامتلاك قدرة أكبر على مواكبة ظاهرة الاعمال المالية الشاملة البعيدة عن التخصص القطاعي الضيق[242].

-كذلك تستفيد الجزائر من إعلان الدوحة و توجيهات و إجراءات مفاوضات التجارة في الخدمات و التي صدرت في 29 مارس 2001 من مجلس التجارة في الخدمات [243].أن التنفيد الفعال للمادة الرابعة الخاصة بزيادة مساهمة الدول النامية في التجارة في الخدمات و المادة 19 الخاصة بالتحرير التدريجي مع مراعاة الدول النامية من اتفاقية الجاتس بأن يراعي مجلس التجارة في الخدمات في جلساته

---

[239]-عبد المطلب عبد الحميد ، **مرجع سبق ذكره** ،ص164-165

[240]-زايري بلقاسم ، ،**أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر** ، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية و القانونية ، جامعة بشار ، يوم 04 ، 2005 ، ص13.

[241]-ناصر دادي عدون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص168

[242]-عبد ناصر نزال العبادي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص221

[243]-مستند رقم 93 ، و الدي تمت الاشارة اليه في الفقرة 15 من اعلان الدوحة 2001.

الخاصة عندما يراجع التقدم في المفاوضات في المدى الذي يجري فيه تطبيق المادة الرابعة الخاصة بزيادة مساهمة الدول النامية في التجارة في الخدمات النظر في [244]:

- اقتراح طرق لوسائل التقدم في اتجاه تحيق الأهداف المتضمنة في تلك المادة .
- الأخذ في الاعتبار احتياجات موردي الخدمات الصغار من الدول النامية .
- إجراء تقييم للنتائج المحرزة في تنفيذ هده المادة.

-كذلك في ظل المعاملة الخاصة و التفضيلية التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية ستستفيد الجزائر من الاتفاق في مجال الخدمات الذي يلزم الدول المتقدمة بإنشاء مراكز اتصال في غضون عامين من بدء تنفيذ الإنفاق لتسهيل حصول الدول النامية على معلومات عن أسواق الخدمات في الدول المتقدمة فيما يتعلق بالجوانب التجارية و الفنية و التكنولوجية التي تحتاج إليها الدول النامية و خاصة الجزائر لتطوير صادراتها من الخدمات وزيادة نصيبها في تجارة الخدمات .

– كذلك بخصوص الخدمات الاستشارية والدراسات فإنه يتوقع عدم حدوث أي تأثير على أداء المكاتب الاستشارية المحلية بالجزائر حيث أنه يستبعد أن تقدم هذه المكاتب خدماتها في السوق المحلية بتكلفة أقل من الخدمة التي تقدمها المكاتب القائمة، الأمر الذي قد يجعل المكاتب الاستشارية الأجنبية تحاول اللجوء إلى الموظفين والكوادر المحلية لتأهيلها وإحلالها محل الأجانب في الإدارة نتيجة رخصها، وهذا يعتبر مكسبا للاقتصاد الجزائري حيث يستفيد الجزائريون من التكنولوجيا المتقدمة التي تجعلها تلك المكاتب علاوة على تدريب الخبرات المحلية على استخدامها بالإضافة إلى أنها توفر فرص العمل للجزائريين.

كذلك بخصوص خدمات الاتصال ونظم المعلومات فإن الجزائر تعتبر بلد مستورد لمثل هذه الخدمات، وبالتالي فإن تأثيرها سلبا أو إيجابا يتوقف على الأسعار التي ستسود في السوق العالمية[245] ولكن يمكن القول بأنه ما دامت قوانين المنظمة العالمية للتجارة تشدد على مبدأ عدم التمييز بين

---

[244]–محسن هلال ، **مفاوضات التجارة في الخدمات برنامج عمل الدوحة** ، بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ،2007 ، ص269.

[245]–فريد كورتل، **مرجع سبق ذكره** ، ص185.

المتعاملين المحليين والأجانب في عملية استغلال شبكة الاتصالات العامة وخدماتها بشروط معقولة وبدون تمييز بينهم وذلك بالنسبة للقطاعات التي تلتزم الدولة بتحريرها، فإن أثر الانفتاح على الخدمات بالنسبة للجزائر سيكون إيجابيا على المدى الطويل بسبب الشراكة والاحتكاك مع الخبرات الغربية.

امكانية تطور قطاع السياحة في الجزائر و الذي يعتبر كنموذج سياحي متكامل لها لما تملكه من شواطئ و غابات و مناطق جبلية و حتى السياحة الصحراوية ، حيث هناك مناطق أثرية فإن عرفت الجزائر كيف تستغلها يمكنها الأمر من أن تتفاوض بشكل يسمح لها بالاستفادة من التجارة العالمية في هدا المجال و تحقيق العوائد. بالإضافة إلى أن فتح سوق الخدمات السياحية للمنشآت الأجنبية يؤدي إلى توافر الخدمات كما و كيفا بسبب المنافسة الدولية كم سيتم نقل التقنية المتطورة مما يؤدي إلى زيادة تطويرها مع دخول المنشآت الأجنبية و تنافسية قطاع الخدمات السياحية المحلية و هدا سينعكس ايجابيا بدورها على القطاعات الأخرى[246].

ثانيا: الانعكاسات السلبية للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الخدمات في الجزائري

يمكن تلخيص أهم الآثار السلبية الناتجة من تحرير قطاع الخدمات في الجزائري في مايلي:

-من المتوقع أنه بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى منافسة حقيقية بين المؤسسات المصرفية الجزائرية و الأجنبية و بكل تأكيد فإن هده المنافسة ستكون غير متكافئة لأنها غير مؤهلة و لا تمتلك المؤسسات المصرفية الجزائرية من الخبرات و المهارات ما يؤهلها إلى الصمود أمام البنوك الأجنبية المتطورة التي تتميز بجودة و تنوع خدماتها و كفاءتها و قدرتها التسويقية و الإعلانية الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع و توجيهها إلى مجالات الاستثمار مع ما يتناسب و استراتجياتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الجزائري[247].

[246]-وصاف عتيقة صالح مفتاح ، **متطلبات صناعة السياحية في ظل اتفا** **ارة الخدمات السياحية مع الاشارة إلى حالة الدول العربية** ، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة ، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية ,جامعة بسكر يومي 09-10 2010 ، ص15-16.

[247]-صالح صالحي، **مرجع سبق ذكره** ، ص60.

-كذلك اختلال توازن حجم الخدمات المقدمة من طرف الدول الغنية و حجم الخدمات المقدمة من طرف الدول النامية و من بينها الجزائر و تفاقم هدا الفرق يخدم الدول المتقدمة [248].

- تزايد نفوذ منتجات الخدمات الأجنبية في سوق الخدمات السياحية المحلية نظرا لامتلاك الأجانب كفاءة أعلى في إنتاج الخدمات السياحية بالمقارنة بالمنتجين المحلين في هدا الوضع و بسبب عدم توفر الخبرات و الإمكانات اللازمة للمنافسة العالمية ، قد يؤدي هدا إلى سيطرة الأجانب على بعض القطاعات السياحية[249].

-قد يؤدي تحرير قطاع الخدمات إلى تعرض الجهاز المصرفي إلى أزمات بنكية و يعتبر هدا الاثر أهم الآثار السلبية للعولمة[250].

-سوف يؤدي التحرير الدولي للخدمات المالية و المصرفية إلى عجز في ميزان المدفوعات نظرا لأن الدول التي لا تتمتع بميزة كبيرة في قطاع الخدمات سوف تلجأ إلى استيراد هده الخدمات و سيساعدها في دلك التحرير الدولي لها و فتح أسواق الخدمات المحلية لاستيرادها مما يؤدي إلى زيادة أعباء إضافية في الجانب المدين من ميزان التجارة غير المنظورة دون أن يؤدي دلك إلى زيادة بالمقابل في الجانب الدائن و ينتج عنه ازدياد المشاكل التي يمكن أن يواجهها ميزان المدفوعات التي أهمها العجز الدائم في اجمالي بنوده.

وعلى العموم يمكن القول أن أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في الخدمات ستكون مكلفة جدا خاصة في المدى القصير ، و ذلك نتيجة عدم تهيئة هدا القطاع للمنافسة و على هدا الأساس يتعين على الجزائر وضع خطة إستراتجية للنهوض بهدا القطاع الحساس الذي أصبح يدر أرباحا طائلة و خاصة في الفترة الانتقالية.

---

[248]-سليم سعداوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص92.

[249]-وصاف عتيقة ، صالح مفتاح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص15-16.

[250]-زايري بلقاسم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص09-10

المطلب الرابع: الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة WTO على الإيرادات في الجزائر.

لقبول أي دولة عضوا في المنظمة العالمية للتجارة WTO ، يشترط عليها أن تقدم ثمنا لتلك العضوية وهدا من خلال تقديم تنازلات أو تخفيضات جمركية للدول الأعضاء في مقابل ما تتمتع به من مزايا جمركية في أسواق الدول الأخرى و التعهد بالالتزام بقواعد حرية التجارة الواردة في أحكام المنظمة. و على هدا شرعت الجزائر فعلا منذ سنة 1992، بتخفيض النسبة القصوى للحقوق الجمركية من 120% قبل سنة 1992 إلى 60% في سنة 1992، ثم استمر تخفيض التعريفة الجمركية تطبيقا للاتفاقات المتوصل إليها مع الهيئات المالية الدولية، حيث خفضت النسبة القصوى إلى 50% سنة 1996 ثم 45% سنة 1997[251]، لتستقر عند هذا المستوى إلى غاية سنة 2001، وبداية من سنة 2002 تم تقليص هذه النسبة إلى 40%.

كما أن المفاوضات الجارية حاليا بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، ستؤدي إلى اتفاق يحدد التعريفة الجمركية للسلع في جداول تلتزم بها الجزائر للانضمام ، وهنا لا يمكن للجزائر تعديلها إلا بعد إجراء مفاوضات جديدة و تكون التعريفات الجديدة عند أدنى مستوي لها على ما هو عليه حاليا مع ذلك تسمح اتفاقيات المنظمة WTO بفرض ضريبة على القيمة المضافة ، محليا تعوض انخفاض الحصيلة الجمركية بسبب تحرير التجارة و لكن هذه الضريبة ستحل محل ضرائب و رسوم غير مباشرة مطبقة حاليا و لذا فهي لا تشكل في النهاية رقما يعوض انخفاض الحصيلة الجمركية، كما صرح وزير التجارة أن خسائر الجزائر من إجراء رفع الحواجز الجمركية قدرت بحوالي 1.5 مليار دولار. و بالتالي فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يؤدي بها إلى الانخفاض في حصيلة الرسوم الجمركية و في الأخير نقص في مصادر الإيرادات.

وقصد إبراز أهمية حصيلة الإيرادات الجمركية لابد من إبراز مسا همتها ضمن الإيرادات العامة الجزائرية خلال الفترة 1995–2004 .أنظر الجدول أدناه:

---

[251]- Nachida Bouzidi, **5 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne**. OPU. Alger. 1998.p.15.

الجدول رقم 09:نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2004.

الوحدة :مليار دينار.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات الجمركية	132,6	135,7	132	140	140	140	183	230	261	281
الإيرادات العامة	611,7	810,1	933	785	862	1029	1234	1438	1451	1528
حصة الإيرادات الجمركية من العامة	21,7	16,7	14	18	16,24	13,6	14,8	15,9	17,9	18,3

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات التالية.

-المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات.C N I S

من خلال الجدول أعلاه يتضح الدور الذي تلعبه الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة حيث مثلت نسبة متوسطة مقدارها 16,7 % .خلال الفترة 1995-2004 ، مما يعني أن التفكيك الجمركي يؤثر تأثيرا معتبرا على الإيرادات العامة في الجزائر و من ثم على الإنفاق العام . كما أن تخفيض النسبة القصوى للتعريفة الجمركية ، أدى إلى انخفاض الحصة النسبية للإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة من 21,7 % سنة 1995 إلى ما نسبته 18,3% سنة 2004.

وعلى هدا فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و ما يترتب عليه من التزامات حول تعريفاتها الجمركية ، سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة و ذلك نتيجة إلى[252] :

-الخسائر الناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية و التي تقدر بـ 1 مليار دولار و تصل إلى 1,5 مليار دولار.

[252]-خالدي خديجة ، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة الشلف ، العدد 02 ، ص91.

-الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود الكمية على الواردات و الانعكاسات المتعلقة بزيادة تدفق الواردات و خلق جو من المنافسة القوية التي لا تستطيع معظم المؤسسات الإنتاجية الصمود أمامها.

-الخسائر الناجمة عن ارتفاع السلع الغذائية و التكاليف الناتجة عن زيادة الدعم و التحويلات الاجتماعية المتعلقة بالبطالة وزيادة معدلات الفقر.

-انخفاض التعريفات الجمركية يمارس ضغطا على توازن المالية العامة في الاجل القصير و المتوسط خاصة إدا صاحب ذلك انخفاض أسعار المحروقات [253].

كذلك كون أن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول المغاربية ، يتميز بمساهمة كبيرة للرسوم على التجارة الخارجية في التحصيل الجبائي، حيث تمثل الرسوم الجمركية موردا جبائيا تتجاوز أهمية عدة مصادر أخرى للجباية ، فهي تمثل 10% من إيرادات الخزينة العمومية. وتصل حصة الإيرادات الجمركية إلى نسبة 28% من إجمالي الإيرادات الجبائية[254]، أي ما يعادل 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي. ومن هنا تأتي أهمية قطاع الجمارك بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ومع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، تجد الجزائر نفسها مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأجنبية ، من خلال التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية، وكذا التحرير التدريجي للمبادلات التي تخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري الأمر الذي سيفقد قطاع الجمارك أهميته ، كمصدر من مصادر التحصيل الجبائي، إضافة إلى الآثار الأخرى التي ستحدثها عملية تفكيك التعريفات الجمركية.

و على هدا يجب على الجزائر البحث والتفكير في الكيفية ، التي يتم من خلالها حماية الاقتصاد الوطني وتعويض الخسارة الناتجة عن تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية.

---

[253]-بوعلام ولهي العياشي كحلان ، **محاولة تحليل و تقييم الجباية الجمركية في ظل اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي** ، الملتقى الدولي حول أثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري يومي 13 و 14 جامعة مسيلة ، 2006 ،ص6.

[254] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقريرالظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004**، جويلية ، 2005 ، ص95.

وبالتالي لابد على الجزائر أن تدافع على جدول التزامات لا يضحي بتلك الأولويات والأهداف، ويتوقف ذلك على القدرة التفاوضية للجزائر على استغلال هامش المناورة المتاح في هذا المجال، من منطلق الاعتبارات التالية[255]:

-الحماية حق مشروع و مؤسس و معترف به في ترتيبات النظام الجديد للتجارة الدولية .

-لا توجد أي ترتيبات تفرض على الدولة التي تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الالتزام بمستوى محدد للتعريفات الجمركية باستثناء بعض الرسوم الخاصة.

-لا توجد أي ترتيبات تفرض تثبيت كل بنود التعريفة الجمركية .

-لا توجد أي ترتيبات تلزم بأن يكون مستوى التعريفة الجمركية الساري المفعول هو المرجعية لتثبت جدول الالتزامات.

-يسمح اللجوء إلى فرض رسوم جمركية إضافية بالمستوى المرغوب مع الالتزامات بتثبيتها عند هدا المستوى.

بناء على هذه الاعتبارات ، يتبين أن هناك هامش مناورة يسمح بإعداد جدول التزامات لا يتعارض مع مصالح الاقتصاد الوطني ، ولا يخل في الوقت نفسه بقواعد النظام الجديد للتجارة العالمية ، ويتمثل هذا الهامش تحديدا في :

-إمكانية رفع المتوسط الحالي للتعريفة الجمركية، استجابة للمطلب الملح المتعلق بحماية الإنتاج الوطني في الظروف الراهنة؛

-إمكانية إعادة النظر في هيكل التعريفة الجمركية عن طريق تثبيت معدلات أكبر لبعض المنتجات مقابل تنازلات في منتجات أخرى أقل أهمية أو لا تنتج حاليا.

---

[255]-جميلة معلم ، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد تنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2003-2004 ، ص108 .

-كما توجد إمكانيات أخرى، تتمثل في مبدأ التدرج في تخفيض التعريفة الجمركية، وحق اللجوء إلى فرض حواجز غير تعريفية وكذلك إعفاءات وإجراءات الدعم.

المطلب الخامس: الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة WTO على حقوق الملكية الفكرية بالجزائر.

إن حقوق الملكية الفكرية تحكمها 73 مادة و قد جاءت مكملة لاتفاقية باريس 1967 المتضمنة حقوق الملكية الصناعية و اتفاقية بارن سنة 1971، الخاصة بحقوق تأليف و تبقي الاتفاقية على منح الأعضاء نفس المعاملة التي تمنحها لمواطنيها فيما يخص حقوق الملكية الفكرية و تتعلق بـ[256]:

-ضمان حقوق الملكية الفكرية ونطاق استخدامها .

-براءاة الاختراع.

-الرسومات الطبوغرافية .

-حماية المعلومات السرية.

-الرقابة على الصادرات غير التنافسية.

إن هدا الجانب يهم كثيرا الدول الأعضاء المفاوضة للجزائر و خاصة ما تعلق منها بظاهرة تقليد المنتجات و تعد من بين الالتزامات التي يضمن الاستجابة لها الوصول إلى العضوية و قد تمت مناقشة هده القضية بين الجزائر و هده الدول بتاريخ 02-12-2003 أين طلبت الدول المفاوضة للجزائر من هده الأخيرة حماية علاماتها و تقديم ضمانات لإحترام هده الالتزامات وبالطبع ستكون عن قوانين و أفعال تؤكد دلك هدا من الناحية القانونية، و لكن الواقع يطرح صعوبة كبرى في الحد من الظاهرة و هدا ما يؤكده مفتشو الجمارك إذ أنه لا يمكن في كثير من الحالات التمييز بين المنتج المقلد و الأصلي و غياب

[256]-عياش قويدري ابراهيم عبد الله ، **أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم** ، مجلة اقتصاديلا شمال افريقيا ، جامعة الشلف ، العدد الثاني ، 2002 ، 68.

الآليات المنظمة و الفعالة لمحاربة هده الظاهرة.كل هدا سيلقي على الجزائر مسؤولية تحقيق مستوى عالي في القوانين و الآليات التي بإمكانها الحد من الظاهرة وطمأنة الدول المفاوضة و خاصة استصدار قوانين صارمة تقمع التعدي على حقوق الملكية الفكرية و المثال الواضح هو التأخر في انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة نتيجة الإصرار الأمريكي على تقديم الصين الدليل القانوني و العملي في محاربة الظاهرة التي أضرت بالشركات الأمريكية.

وبمأن الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعتبر مستوردة هامة للتكنولوجيا ترى بأن التوازن العالمي بين الدول لا يستند إلى المنافسة الدولية لأن هناك فروق شاسعة بين الدول بل ينبغي أن يأخذ اعتبارات اجتماعية وإنسانية، وبالتالي لم يبقى أمام الجزائر من بديل آخر للحد من استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة سوى تطوير القدرات الذاتية للدولة في مجال البحث، ولكن هذا البديل يحتاج إلى موارد هائلة سواء مالية أو بشرية وفترة زمنية قبل أن يؤتي ثماره، فعلى سبيل المثال نجد أن تكاليف الوصول إلى تركيبة دوائية جديدة وفعالة وقابلة للاستخدام تصل إلى 100 مليون دولار من نفقات البحث والتطوير، وهي تفوق في كثير من الأحيان قدرات الأقطار النامية و منها الجزائر[257].

و بناءً على ما تقدم، فإنه من المتوقع أن ينجر عن تطبيق بنود اتفاقية حقوق الملكية الفكرية جملة من الانعكاسات – سواء كانت سلبية أو إيجابية– على التجارة الجزائرية يمكن تلخيصها فيما يلي :

–ستستفيد الجزائر في مجال تحرير قطاع حقوق الملكية الفكرية من أهم العناصر الايجابية و المتمثلة في التحفيز على العمل و الإبداع و الاعتماد على النفس و التحسين و جودة المنتج و دخول أسواق جديدة و الاستفادة من التطور التكنولوجي للدول المتقدمة بالإضافة إلى سعي المستثمر المحلي للحصول على علامات تجارية عالية و شهادات كشهادة الايزو ISO[258].

---

[257]صالحي صالح، **مرجع سبق ذكره** ، ص.62.

[258]–سليمان ناصر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص85.

-كذلك ستستفيد الجزائر من الاتفاق في مجال الملكية الفكرية الذي يمنح للدول النامية فترة انتقالية مدتها 5سنوات قبل تنفيذه في حين يمنح الدول المتقدمة عاما واحد فقط و لا يتضمن دلك عدم الالتزام بتطبيق شرط المعاملة الوطنية و شرط الدولة الأولى بالرعاية الذي يطبق من بداية تنفيذ الاتفاق[259] .

-سوف تكتسب الجزائر قدرة على جدب الاستثمارات الاجنبية نتيجة وجود التشريعات التي تحمي الابداعات و الابتكارات ، وهدا شرط أساسي بالنسبة لشروط جدب الاستثمار[260].

- فيما يتعلق بمجال حقوق المؤلف فإن الجزائر قد أنشأت منذ سنة 1974 الديوان الوطني لحقوق المؤلف، كما تم سن قانون خاص في هذا المجال في 5 مارس1997 من أجل مطابقة القوانين الجزائرية مع القوانين الدولية خاصة في مجال حقوق الملكية الأدبية والفنية، وهذا الأمر بالطبع يمكن الجزائر من الحصول على مزايا معتبرة خاصة في الإنتاج الفكري والفني سواء المكتوب أو المرئي أو المسموع لاسيما بعد تطور وسائل الاتصال الدولية[261].

-إن حماية تم تحرير ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية سوف يكون بالتأكيد لصالح البلدان المتقدمة لأن دلك يعني حماية حقوق المؤلفين و براءات الاختراع و النمادج التجارية و مكافحة التزوير ...الخ خاصة و أن الدول المتقدمة تملك 90 % من براءات الاختراع في العالم في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك 75% من بينها الدول النامية بصفة خاصة حيث تستفيد كثيرا من هدا التنظيم بل يكون له أثر بعد رفع القيود حيث يؤدي إلى انتشار الفساد الأخلاقي الذي يتعارض مع الدين و العادات و التقاليد .

-إن الاحتكار و التحكم الخارجي في سلوكيات استعمال التكنولوجيا و الاختراعات و قيمتها المادية و صعوبة نقل التكنولوجيا و براءات الاختراع المبتكرة بشكل كبير في الدول المتقدمة ، كل هدا سيزيد من تكاليف استعمالها بالنسبة للجزائر[262].

---

[259] عبد الناصر نزال العبادي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص155

[260] -عياش قويدري ابراهيم عبد الله ، **مرجع سبق ذكره** ، ص71.

[261] - بوشناقة الصادق، **مرجع سبق ذكره** ، ص.179.

[262] -عياش قويدري ابراهيم عبد الله ، **مرجع سبق ذكره** ، ص69.

-كما أن التقليد الصناعي يكبد الدول الصناعية عشرات المليارات و بالتالي من المتوقع أن تحصل شركات الأدوية و المستحضرات الصيدلانية العالمية ، على المزيد من النفود لفرضها حق براءة الاختراع و حماية تراخيصها في الدول النامية ومنه الجزائر المنتجة لها و هدا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأدوية مع صعوبة الحصول عليها [263].

و بالتالي يمكن القول أن الجزائر تواجه العديد من العقبات والمشاكل التي تحول دون تقدم و نمو قطاع الملكية الفكرية نظرا لانخفاض القدرة التنافسية في مواجهة الدول المتقدمة و يرجع انخفاض القدرة التنافسية في الجزائر في هدا المجال إلى عوامل عديدة منها عدم ملائمة الإطار المؤسسي و غياب الروح العلمية و عدم الاهتمام بالابتكار و انخفاض الإنفاق على البحوث و التطور .و على هدا الأساس يتعين على الجزائر في هدا المجال مراجعة و تعديل الأطر القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية لتتماشى مع برنامج التنمية و التطور التكنولوجي للبلاد و كدا توفير التمويل اللازم لتنمية البحوث و تشجيع البحث العلمي و الابتكار.

مما سبق يمكن القول أن الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية على قطاعات الاقتصاد الوطني في مجال الزراعة ، الصناعة ، الخدمات ، و حقوق الملكية الفكرية ستكون مكلفة جدا في المدى القصير و المتوسط و ذلك نتيجة عدم تهيئة هده القطاعات للمنافسة و التصدير و عليه يتعين على الجزائر وضع خطة إستراتجية للنهوض بهده القطاعات الحساسة التي أصبحت تدر أرباحا طائلة و خاصة في الفترة الانتقالية هدا من جهة ، أما من جهة أخرى يمكن للجزائر أن تستغل المزايا و المعاملات الخاصة الممنوحة من قبل المنظمة للدول النامية ، من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية.

---

[263]-عبد الله الخرشوم ، **أثر انضمام الاردن الى المنظمة العالمية للتجارة** ، مجلة الحقوق ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ،العدد الثالث ،2002، ص283.

الخاتمة :

من خلال دراستنا للانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري يتضح مايلي:

-توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق جاء بعد المشاكل الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني بعد مرحلة الاحتكار والحماية التي فرضتها السلطات تبعا للنظام الاشتراكي المنتهج آنذاك ، فأصبحت ترى أن تحرير التجارة الخارجية في ظل المنافسة الحرة يمكن أن يقضي على هذه المشاكل تحت لواء هذا العالم الجديد السائر نحو تبادل عالمي دون قيود.

-انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية و مجرياتها و على قدرة المفوض الجزائري على التحكم في تقنيات التفاوض ، للحصول على طلب الانضمام حيث بقاء الجزائر خارج النظام التجاري العالمي الجديد و الذي تمثله منظمة التجارة العالمية سيؤثر سلبا على تجارتها مع العدد الكبير من الدول المنضوية تحت لوائه ، كم أن هدا الانضمام أصبح أمرا ملحا و ذلك من أجل تحسين صورة الجزائر عالميا .

–تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعود إلى تضييق صلاحيات التفاوض للمفوض الجزائري ، و تبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الخبير حيث أصبح هدا التفاوض عمل سياسي أكثر منه اقتصادي في الجزائر ،و يعطي الأولوية للاعتبارات السياسية.

-الانعكاسات المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في المدى القصير و المتوسط ستعوضها المكاسب المتوقعة في المدى الطويل ، هدا ادا استغلت مجموعة المزايا و الإجراءات التفضيلية الممنوحة للدول النامية .

-لتفادي الجزائر الإنعكاسات السلبية للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري ، يجب عليها إعطاء الاعتبار و ترقية الصادرات خارج المحروقات ، كالزراعة ، الصناعة ، الخدمات .فالمتتبع للاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي يجد أنه اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات النفط و الغاز ، و نحن نعلم أن لم يتم إدراج قطاع النفط و الغاز ضمن بنود المنظمة العالمية للتجارة و هدا بدوره يجعل استفادة الجزائر من انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة محدودا أي أن مقدار الفائدة يتركز في حدود 4% فقط من إجمالي صادراتها.

الخـاتمة العامـة :

يتضح من خلال دراستنا لموضوع الانعكاسات المرتقبة على انضمام الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، إلى أن النظام التجاري العالمي الجديد قد تطور بشكل سريع من خلال الجولات العديدة التي عقدت في إطار اتفاقية الجات ، حيث بمجيء الجولة الأخيرة من عام 1986 إلى 1993 التي تعرف بجولة أوروغواي تم الإعلان عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة ، هده الأخيرة أخدت على عاتقها مهمة الإشراف و الرقابة على تنفيذ اتفاقيات أوروغواي وحل ما ينشأ عنها من منازعات بين الدول الأعضاء و العمل على إزالة كافة العوائق بالتعاون مع الهيئات و المنظمات الدولية التي تحول دون حرية التجارة العالمية، و تساعدها في ذلك المجالس و الأجهزة المختلفة للإشراف على وظائفها .و منه يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ، ذات شخصية قانونية مستقلة و تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي و تقويته في مجال تحرير التجارة الدولية و زيادة التبادل الدولي و النشاط الاقتصادي العالمي و تقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، في رسم و توجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى أكثر كفاءة و أفضل للنظام الاقتصادي العالمي .

كما نجد من خلال هده الدراسة ، أنه مند ميلاد هده المنظمة العالمية للتجارة سارعت مختلف الدول بتقديم طلبات الانضمام إليها خاصة الدول النامية للاستفادة من مختلف المزايا و المعاملات الخاصة التي منحتها المنظمة لهاته الدول. إلا أن هناك انعكاسات ايجابية و أخرى سلبية للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية حيث أن الانعكاسات السلبية تكون أشد أثرا و في شتى القطاعات سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدمات أو حقوق الملكية الفكرية ، و هدا نتيجة الأوضاع

التي تعيشها اقتصاديات الدول النامية ، و لكن يمكن لهده الدول تفادي هده الانعكاسات السلبية للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصادها المحلي فقط إدا استغلت تلك المزايا و المعاملات الخاصة التي منحتها المنظمة لها.

و باعتبار الجزائر دولة من الدول النامية قامت بعدة إصلاحات لإقتصادها الوطني و هدا تماشيا مع اقتصاد السوق ، كما سارعت الجزائر كغيرها من الدول النامية بطلب الانضمام إلى المنظمة WTO ،من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي و الاستفادة من تطوراته . إلا أنه من خلال هده الدراسة يتضح أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية و نتائجها و بالتالي على قدرة المفاوضات الجزائرية و مدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق و شروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات، و الالتزامات حتى لا يلحق ضرر الكبير باقتصادنا. و تجدر الملاحظة إلى أن المفاوضات الثنائية تعتبر الأكثر تعقيدا و تعطلها يزيدها تعقيدا أيضا حيث أن الجزائر لم تطلب الانضمام إلى المنظمة عندما كانت هذه الأخيرة تبحث عن تعزيز سلطتها و إنما انتظرت إلى أن أصبحت الـ WTO ذات قوة ناجمة عن زيادة عدد المنضمين إليها و عن تعقد العلاقات التجارية الدولية و ظهور التكتلات الاقتصادية القوية أو بصفة عامة العولمة الاقتصادية.

ويتضح كذلك من خلال هده الدراسة أن هناك انعكاسات سلبية و ايجابية للنظام التجاري العالمي الجديد على الاقتصاد الجزائري ، إد نجد أن الانعكاسات السلبية سوف تكون أشد أثرا من الانعكاسات الايجابية و هدا بسبب ضعف صادرات خارج المحروقات في الجزائر و التي تمثل إلا 2 % من الصادرات الإجمالية هدا من جهة و كذلك سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الإجمالية في الجزائر و بنسبة 97 % .حيث من المعلوم أن قطاع المحروقات لا يزال خارج نطاق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و هدا بدوره يجعل استفادة الجزائر من انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة محدودا أي أن مقدار الفائدة يتركز في حدود 4% فقط من إجمالي صادراتها.

اختبار فرضيات الدراسة :

بعد عرض هدا البحث و محاولة الإحاطة ببعض جوانبه يمكننا إجراء اختبار لفرضياته وهدا كمايلي:

الفرضية الأولى : أن اندماج الدول النامية إلى المنظمة العالمية ليس خيار متاح و إنما أمر مفروض حيث في الفصل الثاني تبث مدى صحة هده الفرضية ، اد تم التطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية

التي تبنتها الدول النامية كإستراتجية لهده الدول لتحقيق نموا اقتصاديا ، و مسايرة التطورات العالمية خاصة مع ظهور ما يسمى بالعولمة.

الفرضية الثانية : أن انضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة يعرضها لانعكاسات منها ما هو ايجابي و ما هو سلبي ، تم تأكيد صحة هده الفرضية في الفصل الثالث ، و هدا على اعتبار أن حجم الانعكاسات للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصادية الدول النامية متماشي مع الظروف الاقتصادية لهده الدول و مدى مسايرتها للتطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي ، إلا أنه سوف تكون الانعكاسات السلبية أشد أثرا من الانعكاسات الايجابية للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية وبدرجات متفاوتة ، وفي الأخير يمكن تفادي هده الانعكاسات السلبية للمنظمة من خلال الاستفادة من مختلف المزايا و المعاملات الخاصة التي تمنحه المنظمة للدول النامية.

الفرضية الثالثة : لقد تم التأكيد على صحة هده الفرضية في الفصل الرابع كون أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، يعود إلى مدى مجريات المفاوضات الثنائية بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة هدا من جهة و إلى المفوض الجزائري الغير المتحكم في تقنيات التفاوض مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة مما أدى إلى تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة هدا من جهة و كذلك كلما تأخرت الجزائر في الانضمام كلما زادت إجراءاته (الانضمام) تعقيدا بحكم تزايد عدد الأعضاء في المنظمة الذين يوجهون أسئلة إضافية للجزائر، خاصة تلك الدول المهتمة بالاقتصاد الجزائري .

الفرضية الرابعة : لقد تم التأكيد على صحة هده الفرضية في الفصل الرابع ، كون أنه بالرغم من مجهودات الدولة في إصلاح منظومتها الاقتصادية إلا أن هاته الإصلاحات في معظمها باتت بالفشل و هدا بحكم ضعف قطاعات الزراعة و الصناعة و الخدمات و الاستثمار في الجزائر و الاعتماد على قطاع المحروقات ، و في ظل كون أن المنظمة العالمية للتجارة لم تأخد بعين الاعتبار قطاع المحروقات في اتفاقياتها فإن النتيجة سوف تكون قاسية على الاقتصاد الجزائري في المدى القصير و المتوسط .و بالتالي على الجزائر تهيئة قطاعاتها الزراعية و الصناعية و الخدماتية من الاجل الإنتاج و التصدير و المنافسة الخارجية في ظل استغلال المزايا و المعاملات الخاصة التي تمنحها المنظمة للدول النامية.

نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا لموضوع الانعكاسات المرتقبة على انضمام الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة إلى حالة الجزائرية توصلنا إلى النتائج التالية :

– أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ، ذات شخصية قانونية مستقلة و تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي و تقويته في مجال تحرير التجارة الدولية و زيادة التبادل الدولي و النشاط الاقتصادي العالمي .

–أن المنظمة العالمية للتجارة ، استراتيجية تسعى من خلالها الدول إلى اندماج أسواق العالم جميعا في مجال تجارة السلع والخدمات وحركة انسياب رؤوس الأموال وانتقال تكنولوجيا المعلومات، على أساس من نظام اقتصاد السوق الحر الذي يفتح المجال واسعا أمام الفرص الاستثمارية للاستفادة من المزايا النسبية، لذا على المؤسسة الاقتصادية أن تستجمع قواها وتواجه تحديات المستقبل بخطى ثابتة كما تعتبر هده المنظمة وسيلة لتنظيم العولمة الاقتصادية و تأطيرها ، حيث مند ميلاد هده المنظمة العالمية للتجارة سارعت مختلف الدول بتقديم طلبات الانضمام إليها خاصة الدول النامية للاستفادة من المزايا و المعاملة الخاصة التي تمنحها المنظمة للدول النامية .

– و في سياق هدا الإطار التنظيمي تسعى كل الدول للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بغية تحقيق مجموعة من الأهداف في جميع القطاعات ، خاصة في قطاع الزراعة و الصناعة و الخدمات و الاستثمار بالإضافة الاستفادة من مختلف المزاي 196 املات التي تمنحها المنظمة للدول النامية .كما أنه لما لهدا الانضمام من أهمية كبرى على مستوى الاقتصاد عمدت الدول النامية على إصلاح قطاعاتها الاقتصادية و ذلك عبرى عدة إصلاحات بغية تكييف هده القطاعات مع كل التغيرات و الظروف الخاصة.

–أن هناك انعكاسات ايجابية و أخرى سلبية للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية حيث أن الانعكاسات السلبية تكون أشد أثرا و في شتى القطاعات ، الزراعية و الصناعية و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية و هدا ، نتيجة الأوضاع التي تعيشها اقتصاديات الدول النامية .

–أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية و نتائجها و بالتالي على قدرة المفاوضين الجزائريين ، و مدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق و شروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات و الالتزامات حتى لا يلحق الضرر الكبير بالاقتصاد الجزائري.

–تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعود إلى تضييق صلاحيات التفاوض للمفوض الجزائري ، و تبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الخبير حيث أصبح هدا التفاوض عمل سياسي أكثر منه اقتصادي في الجزائر ،و يعطي الأولوية للاعتبارات السياسية.

-الانعكاسات المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في المدى القصير و المتوسط ستعوضها المكاسب المتوقعة في المدى الطويل ، هدا ادا استغلت مجموعة المزايا و الإجراءات التفضيلية الممنوحة للدول النامية .

التوصيات و الاقتراحات :

قصد الاندماج الايجابي للجزائر في المنظمة العالمية للتجارة قمنا برصد بعض من التوصيات و الاقتراحات كإستراتجية لتخفيف من حدة الانعكاسات السلبية للمنظمة على الاقتصاد الجزائري:

-توديع الميزة النسبية و الترحيب بالميزة التنافسية أي يجب استبدال التركيز على نموذج الميزة النسبية كأساس للتجارة ، بنموذج الميزة التنافسية الذي يرى بأن تكلفة السلعة مهمة و لكنها ليست كل شيء فهو يركز على تطوير مزايا الإبداع التي تعتمد على تطوير الإنتاجية وتحسين جودة السلع و الخدمات و مراعاة تفضيل المستهلكين مثل لون السلعة و شكلها و حجمها ...الخ ، أي التركيز على جانب الطلب.

-تشجيع القطاع الخاص ليكون عونا للقطاع العام في تحمل مسؤوليات تنويع الاقتصاد الوطني و تطويره و إن ذلك لا يعني انسحاب للدولة من الساحة الاقتصادية ، بل أن تستمر الدولة بدعم القطاع الخاص و توجيهه من خلال سياساتها الاقتصادية الكلية (المالية ، النقدية ، التجارية ،...الخ) و بالوقت نفسه فإن القطاع الخاص مطالب باستثمار كل طاقاته للوصول إلى إنتاج ما تحتاجه الأسواق المحلية و العالمية من خلال تحسين النوعية و الجودة و رفع الإنتاجية.

-وضع إستراتجية في المدى المتوسط و الطويل لتنمية القطاع خارج المحروقات على النحو الذي يقلل حجم الفجوة لمنتجات هدا القطاع و يخفض كميات استراده من الخارج ، و رسم سياسة جمركية بالنسبة للواردات من السلع خارج قطاع المحروقات بما يحقق التوازن بين تنفيذ التزامات التخفيض الجمركي من ناحية وتوفير الحماية للانتاج المحلي و ما يرتبط ذلك من حصيلة للرسوم الجمركية و الرسوم الإضافية الأخرى.

-تطوير و تقوية الترابط التكاملي بين القطاعات و ذلك بتحديد نقاط الضعف و القوة في قنوات شبكة التداخل القطاعي (أو ما تسمى بالشبكة العنقودية) ، و من ثم تقوية الضعف و تدعيم القوة حتى تستطيع السلع المنتجة أخد موقعها بين مثيلاتها العالمية في الأسواق . و هنا سيكون دور الدولة فاعلا من خلال سياساتها الاقتصادية الموجهة التي يجب أن تعمل في ظل مفهوم دعم الناجحين لا إنجاح الفاشلين.

–تحسين الكفاءات التشغيلية وهدا من خلال الاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج (العمل ، رأس المال المواد الخام ، التكنولوجيا المتوفرة و تطويرها). و رفع كفاءة الإدارة و التنظيم و تطبيق معيار الكفاءة – التشغيل ، و الإنتاجية –الأجر ، للوصول إلى منتجات عالية الجودة و بكلفة مناسبة .

–إن عملية الانضمام شاقة و مكلفة ماديا و بشريا بالنسبة للجزائر و تحتاج إلى تعاون و تكامل جميع القطاعات في المجتمع ، و عليه يجب التريث و الدراسة بجدية لبنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و ما ينجم عن الانضمام إليها من أثار خصوصا في مرحلة الاعداد للانضمام و تقديم التنازلات أمام الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية التي يتم التفاوض معها لكون هده الدول تسعى لمصالحها بما يتوافق مع إمكانياتها المادية و البشرية ، بالإضافة إلى أهمية إعداد التشريعات اللازمة في المجالات المختلفة و أي من المواضيع التي يتم مناقشاتها في إطار المباحثات و العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الايجابيات و تفادي أكبر قدر ممكن من السلبيات.

–العمل على تفعيل و تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية ، مع الدول العربية و الإسلامية بهدف زيادة التعاون و التنسيق فيما بينها و الاعتماد على بعضها البعض من اجل التقليل من الاعتماد على الدول الصناعية في معظم صادراتها وارداتها ، من خلال العمل على زيادة تشجيع المشروعات و الاستثمارات المشتركة في المجالات الاقتصادية و ذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات و الموارد الطبيعية المتوفرة لديها.

(و خير ما نختتم به دراستنا لهذا الموضوع هو السؤال التالي: ما هي السبل أو الطرق اللازمة لتفادي الانعكاسات السلبية و التحديات للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري ؟.).

صعوبات البـحث :

واجهتنا عدة صعوبات ومشاكل أثناء إعداد هذه المذكرة التي قد تواجه أي باحث خاصة في مجال حداثة هذا الموضوع و بينها عدم دقة و تضارب الإحصائيات من مصدر لأخر ، بالإضافة لعدم توفرها بسهولة بسبب البروقراطية التي تعيق الطالب للوصول إلى المعلومة.

بالإضافة إلى قلة المراجع والمعلومات التي واجهتنا في الفصل الرابع المتعلق بإجراءات انضمام الجزائر إلى WTO، نظرا لأنه في كل جولة من المفاوضات الجزائرية مع المنظمة العالمية للتجارة يصرح المسؤولون أن الانضمام وشيك.ولكن دون جدوى.

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية

1-الكتب :

1-أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع ، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية 2003.

2- أحمد فؤاد ، **العالم و تحديات البقاء** ، مطابع الكويت ، الكويت ، 1986.

3- أسامة المجدوب ، **الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش** ، الدار اللبنانية ، الطبعة الأولى الاسكندرية ، 1996.

4- المرسي السيد حجازي ، **منظمة التجارة العالمية , عرض تاريخي تحليلي لبنان و منظمة التجارة العالمية** الدار الجامعية ، بيروت ، 2001.

5- السيد عبد المنعم المراكبي، **التجارة الدولية و سيادة الدولة** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005.

6- إبراهيم العيسوى ، **الجات و أخواتها** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995.

7- إبراهيم منصور ، **الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة** ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988.

8- افريت هاجن ، **اقتصاديات التنمية** ، مركز الدراسات ، الأردن ، 1998.

9- بلقاسم عباس ، **التثبيت و التصحيح الهيكلي** ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004.

10- تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي** ، دار اسامة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004.

11- جابر فهمي ، **منظمة التجارة العالمية , نظامها القانوني و دورها في تطبيق اتفاقيات التجارة العالمية** ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2009 .

12- حسين عمر ، **الجات و الخصخصة** ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، 1997 .

13-حمدي رضوان ، **الاقتصاد الدولي** ، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة ، 2002.

14- حشاد نبيل ، **الجات و مستقبل الاقتصاد العالمي و العربي** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1995.

15- خالد سعد زغلول حلمي ، **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي** ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ،2002.

16- خالد الهادي ، **المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** ، دار هومه للنشر، الجزائر ، 1996.

17- رابح رتيب ، **الدخول إلى الأسواق الدولية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999.

18- سمير محمد عبد العزيز ، **التجارة العالمية والجات 94** ، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية ، 1996.

19- سمير اللقماني ، **منظمة التجارة العالمية ,أثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية** ، مطابع الدستور التجارية ، الطبعة الأول ، القاهرة ،2003.

20- سهيل حسين الفتلاوي ، **منظمة التجارة العالمية** ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر ، عمان ، 2006.

21- سمير صارم ، **معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة**, ، الطبعة الاولى ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 2000 .

22- سليم سعداوي ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة : معوقات الانضمام و افاقه** ، الجزائر ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع الطبعة الاولى ,2008 .

23- سيد طه بدوي ، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و أثرها على ميزان الخدمات المصري** ، دار النهضة العربية القاهرة ، 2004.

24- ضياء مجيد المساوي ، **الخوصصة و التصحيحات الهيكلية اراء و اتجهات**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1995.

25- عبد المطلب عبد الحميد ، **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.

26- عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي** ، مجموعة النيل العربية القاهرة.2002.

27- عبد الرحمن يسري ، **قضايا اقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1995.

28- عبد الله مولى ، **قضايا اقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1995.

29- عبد الستار عبد الحميد سلمى ، **تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر** ، المركز الأكاديمي للدراسات ، مصر ، 2001.

30- عبد الواحد الغفوري ، **العولمة و الجات** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر ، 2000 .

31- عادل المهدي ، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2003.

32- عبد الناصر نزار العبادي ، **منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية** ، الطبعة الثانية ، دار الصفاء للنشر عمان ، 1999.

33- عبد العظيم حمدي ، **الجات والتحديات** ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، 1996.

34- عبد السلام أبو قحف ، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر،1989.

35- عاطف السيد ، **الجات و العالم الثالث** ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002 .

36- كامل بكري ، **التنمية الاقتصادية** ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1988 .

37- قدور نجاح ، **مستقبل الاقتصاد العربي في ظل العولمة** ، منشورات دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى، ليبيا ،2006 .

38- محمد محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2003 .

39- محمد ابرهيم عبد الرحيم، **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية . 2008

40- محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية** ، مطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 1999.

41- محمد أحمد الدوري ، **التخلف الاقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983.

42- محمد صفوت قابل ، **التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008.

43- مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية ,النظام الدولي للتجارة الدولية** ، الدار الجامعية الجديدة ،الإسكندرية 2006.

44- مصطفى سلامة ، **قواعد الجات** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، بيروت ،1998.

45- مصطفى و آخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، .دار المسيرة، الأردن ،2000.

46- مصطفى عبد الله ، **التصحيحات الهيكلية و التحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999.

47- ناصر دادي عدون متناوي محمد ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة –أسباب الانضمام –النتائج المرتقبة و معالجتها** دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003.

48- هناء خير الدين ، **انعكاسات دورة أوروغواي على الدول العربية** ، دار المستقبل ، القاهرة ، 1997 .

49- هشام محمود الاقداحي ، **معالم الإستراتجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية** ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2009.

2-المجلات و المؤتمرات و الندوات و التقارير :

✓ المجلات :

1- أحمد طلفاح ، **اتفاقية الجات و نتائج جولة أوروغواي** ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2005.

2- أحمد طلفاح ، **المنظمة العالمية للتجارة من الدوحة إلى هونج كونج** ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط الكويت 2006.

3- أحمد بلوافي ، **نظام فض المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة : دراسة مسحية تحليلية** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 11 ، جامعة سطيف ، 2011.

4- أحمد الكواز ، **النظام الجديد للتجارة الدولية** ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004.

5- السيد حلايقية محمد ، **النظام التجاري المتعدد الأطراف و ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** مجلة الفكر البرلماني العدد 04 2003.

6- ابراهيم أنور، **اتفاقات الجات و الدول العربية** ، مجلة مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية بالأهرام ، العدد 22 ، القاهرة، 1994.

7- بن الطاهر حسين ، **انعكاسات برامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر** ، مجلة حوليات ، جامعة منتوري قسنطينة ، العدد4 ،اكتوبر.

8- جمال الدين زروق ، **واقع السياسات التجارية العربية و افاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية** ، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1998.

9- جلاطو جيلالي ، **تحديات و رهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، مجلة البرلمان الجزائري** ، المجموعة البرلمانية مجتمع السلم، الجزائر ، العدد الأول ، جويلية 1998.

10- جودة عبد الخالق، **الاصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، 1996.

11- خالد سعد زغلول ، **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي** ، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، 2002.

12- دحدوح عبد الرزاق ، **سيادة الدول في ظل العولمة** ، مجلة النائب ، العدد الأول ، منشورات المجلس الشعبي الوطني، 2003.

13- رمزي زكي ، **الخوصصة و الاصلاح الاقتصادي** ، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط ، العدد الأول ، جوان 1994.

14- سالم توفيق النجفي ، **المنظمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة المنهج الاقتصادي للعولمة** ، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1999.

15- سليمان ناصر ، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :دراسة حالة الجزائر** ، مجلة الباحث العدد 2، جامعة ورقلة ، 2002.

16- صالح صالحي ، **الاثار المتوقعة لانضمام الجزائري إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الاقتصادي** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف العدد الأول ، 2002.

17- صالحي صالح ، **دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد** ، مجلة الدراسات الاقتصادية العدد الثاني الجزائر ، 2000.

18- عادل محمد خليل ، **المنظمة العالمية للتجارة إنشاؤها و آلية عملها** ،مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2005.

19-عادل محمد خليل ، **المنظمة العالمية للتجارة أهم الاتفاقيات** ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،2004.

20- عياش قويدري ابراهيم ، **أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل التشاؤم** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الثاني ، جامعة الشلف ، 2002.

21–عبد الله الخرشوم ، **أثر انضمام الاردن إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مجلة الحقوق ، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت ، العدد الثالث ، 2002.

22– كربالي بغداد ، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة ،العدد08–2005.

23– محمد قويدري ، **انعكاسات تحرير التجار العالمية على اقتصاديات الدول النامية** ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة العدد الأول 2002.

24– نا صر دادي عدون منتاوي محمد **، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية الأهداف و العراقيل** ، مجلة الباحث ، ورقلة العدد الثالث ، 2005.

25– نور الدين بوكروح ، **النظام التجاري المتعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى (OMC)** ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 4 ، أكتوبر 2003.

✓ **المؤتمرات :**

1–اسماعيل عبد المجيد المحيشي ، **الجماهيرية العربية الليبية و منظمة التجارة العالمية** ، بحوث أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص و التحديات أمام الدول العربية المنعقد في مسقط –عمان مارس، 2007.

2– السن عادل عبد العزيز ، **مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة و مفاوضات جولة الدوحة الفرص و التحديات** ، المؤتمر العربي الرابع منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، اليمن ، فبراير 2009.

3– حافظ شعيلي عمرو ، **الاقتصاد العربي و منظمة التجارة العالمية بين الاختلالات و تحديات الانضمام** ، بحوث و أوراق المؤتمر االعربي االثاني بعنوان :التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص و التحديات أمام الدول العربية المنعقد في مسقط، عمان ،مارس ، 2007.

4– علي لطفي ، **التوجيهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص و التحديات أمام الدول العربية** ، بحوث أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان ، التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص و التحديات أمام الدول العربية مسقط عمان مارس 2007.

5– قابل محمد صفوت ، **أثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع** ، مؤتمر الجوانب القانونية و الاقتصادية لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، 2008.

6– محسن هلال ، **مفاوضات التجارة في الخدمات برنامج عمل الدوحة** ،بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ،2007.

7– وجيه عبد الصدق عتيق، **دور الدول النامية في رسم سياسات منظمة التجارة العالمية** ، مؤتمر الجوانب القانونية و الاقتصادية لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة غرفة التجارة و الصناعة ، دبي، 2004.

✓ **الندوات:**

1–أحمد الضو النعيم ، **الجات من البداية إلى جولة الاوروغواي وولادة منظمة التجارة** العالمية ، ندوة الاقتصاد القطري في ظل منظمة التجارة العالمية ، الدوحة في 20–21 فبراير ، غرفة التجارة ، قطر ، 1999.

✓ **الملتقيات:**

1- بشير مصطفى ، **اقامة الحكم الصالح من خلال مكافحة الفساد** ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي السادس للجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ديسمبر، 2005.

2- بشير مصطفى، **رهانات انضمام الجزائر إلى OMC على مستوى تجارة الخدمات**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.

3- رميدي عبد الوهاب ، سماي علي ، **حتمية الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني** ، الملتقى الدولي جول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، بومرداس يومي 25و26نوفمبر 2006.

4- زايري بلقاسم ، ،**أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر** ، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية و القانونية ، جامعة بشار ، يوم 04 ، 2005.

5- غياط شريف ، **الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة أيام 21-22 ماي 2002.

6- فريد كورتل ، **الآثار المحتملة للانضمام الجزائر على قطاع التجارة و الخدمات** ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، سطيف ,29-30 اكتوبر 2001.

7- موله عبد الله ، **الجزائر و النظام الجديد للتجارة العالمية الفرص المتبقية و التحديات** ، الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية ، سكيكدة 13-14 ماي 2001.

8- وصاف عتيقة ,صالح مفتاح ، **متطلبات صناعة السياحية في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات السياحية مع الاشارة إلى حالة الدول العربية** ، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة ، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية ، جامعة بسكر يومي 09-10، 2010 .

✓ **التقارير:**

1-منظمة الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، 2003.

2-منظمة الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، 2002 .

3-صندوق النقد العربي، مسيرة التصحيح الاقتصادي في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي، الدائرة الفنية والاقتصادية، 1992.

4-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,صندوق النقد العربي ، أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2010 .

5-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2011.

6- التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني ، **وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية** ، 1985-1989.

7- النشرة الإحصائية الثلاثية ، **بنك الجزائر سبتمبر** ، 2010.

3-الرسائل و الأطروحات :

1- بن موسى كمال ، **من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1996.

2- جليل كامل غيدان ، **قياس اثر برامج الاصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي (مصر ، الاردن حالة دراسية)** ، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2007.

3- زيد مراد ، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ، حالة الجزائر** ، اطروحة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية فرع تسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006.

4- زيتوني عمار ، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية حالة الجزائر 1970-2004** ، أطروحة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006-2007.

5- سنيني سمير ، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الراهنة 1989-2004** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2006.

6- صادق بوشنافة ، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية ,حالة مجمع صيدال** ، أطروحة دكتورة ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007.

7- طارق فاروق الحصر،**الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر** ، أطروحة دكتورة ، جامعة المنصورة ، مصر ، 2003.

8- عبد الرشيد ديب ، **تنظيم و تطور التجارة الخارجية ,حالة الجزائر** ، أطروحة دكتورة ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 2002-2003.

9- قدي عبد المجيد، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر في الفترة 1988-1995** ، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1995.

10- قطوش بشري ، **فعاليات السياسة المالية و سياسات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2007** ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008-2009.

11- متناوي محمد، **المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003.

ثانيا :باللغة الأجنبية

- ✓ **Les ouvrages :**

1- Amrita N . (2005), « ***The world trade organization A very short introduction*** ». OXFORD univerity press . New York .

2- Alan M., Gavin B .(2001), **« *The World Trade Organization in the New Global Economy* ».** MPG Boocks . Britain .

3- Bernarrd H., Petros C .(2007), « ***The world Trade organization ;law*** **economics** ***and politics*** » . published by Routledge . NEW YORK .

4- Benissad H. (1991) ***« Le Reforme économique en Algérie*** ».OPU . ALGER .

5- Benissad H . (1994), « ***L'ajustement Structurel Objectifs et expériences*** ».OPU . ALGER.

6-David C. (1985) , « ***International Trade Policy***». LTD. London .

7- Dougglas A .(2008), **« *The Genesis of the GAAT*** ». Cambridge . university . press . ALE

8- Eberhord B .(2010) , ***«The World Trade Organization institutional Development and Reform*** » LTD . palgrave macmillan . England .

9- Evans P ., Walsh J .(1994), « ***The EIU Guide to the New GATT ; The Economist Intelligence Unit »***. London . United Kingdom .

10- Emmanuel C .(1999), « ***L'organisation ,mondiale du commerce*** ».Armond colin . France .

11- Frederic A .(2008), « ***international Trade Theory***. » London . New York .

12- Flammange R .(1979) , *« **Economies Growth and Economie Devlopment : counterparts or competitors*** ». Vol Armond colin .France .

13- Gary P .(2008), « ***The WTO and global governance*** » . university Press . New Youk .

14- Harald H . (2008) , « ***Agreeing and Implememting The Doha Round of The WTO*** ». CAMBRIDGE . University Press . New Youk .

15- Benissad M.(1999), « ***L'Ajustement Structurel, l'expérience du Maghreb »***. O.P. U. Alger .

16- Michel R .(2007), « ***L'organisation Mondiale du commerce »*** . 8 édition . Economica . paris .

17- Mohsin S., Molcomlm D. (1985) , *« **Fund – Supported Adjustment programs and Economic Growth »***, Occasional paper No. 41 , Washington D.C .

18- Nachida M . (1988), ***«Le Monopole de l'état sur le commerce extérieur ;l'expérience algérienne »***. OPU.Alger .

19- Patrick F, . Arthur E . (2005) , *« **The world Trade organization ;Legal economic and political Analysis »***. VOL1 . SPRINGER SCIENCE . USA .

20- Rabah B.(1992) **,** *« **le Partenariat et la Relance des Investissements»***. OPU . Alger.

21- Rene S .(1996)**,** *« **Le commerce international »*** . economica . paris.

✓ Les Revue :

1-Chossudovsky M. (1999) **,** ***« La Mondialisation de la pauvrete »*** .Revue de Nouvelle pratiques sociales. Vol 12. les de Lunivesite du Quebec .

2- Christophe J.(2005)**,** *« **La politique agricole commune Vidée de son contenu**. »* Revue in Monde diplomatique Janvier .

3- Nachida M.(1992) **, « la Transition vers l'Economie de Marché- le cas commerce extérieur»**. Revue de I.S.E, N°4.1992.

4- The Results of the Uruuay Round of Multilateral Trade Negotiations the Legat Texts .first published 1994 by GATT Secrétariat Reprint éd in 1995 by the WTO Center William Rappond Geneva Switzer land.

✓ Les Rapport :

1- Rapport sur le commerce mondiale ; LOMC et les accords préférentiels de la coexistence à la cohérence . 2011 .

2--Banque d'Algérie . evoulution économique et monétaire en Algérie . Rapport juin . 2008 .2010.

3-Ministere des finances . évaluation économique et monétaire en Algérie . Rapport annule 2000.

4-Ministère des finances . principaux indicateurs économiques et financiers Afin Décembre 2008 . 2011.

5-Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie période ;1963-2010 . Ministère des Douanes . 2010 . P7 .

6- Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie période 2011 . Ministère des Douanes .

7-Principaux indicateurs économiques et financiers A fain Décembres 2011. Ministère des finances . Direction Générale de la prévision et des politiqués 2011

8-Direction des statistique agricole est des systèmes d'information .statistique agricole ;commerce extérieur agricole année 2009.

9-Banque DAlgerie . Rapport annuel de le banque DAlgerie . 2008.2010.

ملخص الدراسة :

نتيجة للتطورات السريعة و المتلاحقة التي شهدها العالم ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية سعت عدة دول على اختلاف نظامها الاقتصادي إلى إنشاء منظمة دولية للتجارة تكون مهمتها تنظيم التجارة الدولية ، و تجنب النزعة الحمائية . ومع فشل تجسيد مشروع هده المنظمة توصلت مجموعة من الدول إلى ابرام اتفاقية متعددة ، و قد أصبحت هده الاتفاقية سارية المفعول في أوائل 1948، حيث بعقد ثماني جولات كانت أخرها بالاوروغواي و التي انتهت بالإعلان عن قيام المنظمة العالمية للتجارة لتتولى مهمة تنظيم التجارة الدولية و على هدا الأساس سارعت مختلف دول العالم مند ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلبات الانضمام إليها ، خاصة تلك التي كانت مهمشة في الاقتصاد العالمي بفعل سياساتها الاقتصادية و التجارية الغير منسجمة مع منطلق اقتصاد السوق.

و بمأن الجزائر دولة من الدول النامية تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث أنه من المعروف أن الجزائر قامت بتحرير قطاع التجارة الخارجية واعتماد سياسة تجارية انفتاحية على العالم الخارجي ، خاصة مع الاتحاد الأوربي و بالموازاة مع ذلك كانت تتفاوض مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة WTO لقبول عضويتها فيها، وتلتحق بالركب وتستفيد هي كذلك كغيرها من البلدان النامية من مختلف المزايا والإعفاءات وكذا الإجراءات التفضيلية الممنوحة من طرف المنظمة للبلدان النامية. غير أن هدا الانضمام سيترتب عليه حدوث انعكاسات ايجابية و أخرى سلبية في مختلف القطاعات الاقتصادية و لعل أهم هده القطاعات المتأثرة ، قطاع التجارة الخارجية على اعتباره بأنه قطاع حيوي له تأثيرات على اقتصاديات الدول النامية و منها الجزائر خاصة.

وقد جاءت هده الدراسة من أجل تحليل أهم الانعكاسات المرتقبة من جراء انضمام الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة و منها الجزائر ، و بغية بلوغ الهده المتوخى من هده الدراسة فقد تضمن هدا الموضوع أربعة فصول ، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى ماهية المنظمة العالمية للتجارة أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، أما في الفصل الثالث فقد تم التطرق إلى أهم الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية و خلصت الدراسة إلى تحليل الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري .

الكلمات المفتاحية :

الجات ، المنظمة العالمية للتجارة ، الدول النامية ، الإصلاحات الاقتصادية، الواردات ، الصادرات الميزان التجاري ، التجارة الخارجية ، المفاوضات المتعددة الأطراف ، المفاوضات الثنائية الأطراف .

Résumé :

Les développements rapides et successifs qu'a connu le monde, surtout après la seconde guerre mondiale, ont incité plusieurs pays et en dépit de leurs systèmes économiques différents, a la création d'une organisation internationale du commerce qui aurait comme mission l'organisation du commerce international et la lutte contrele protectionnisme .Apres l'échec de cette tentative , un groupe de pays a conclu un accord multilatéral dénommé « GATT » qui pris effet dès le début de 1948. Depuiscette date huit rounds ont été tenus et dont le dernier fut en Uruguay et qui fut couronné par la proclamation de la création de l'organisation mondiale du commerce. Depuis la création de l'Organisation mondiale du commerce, une vague de demande d'adhésion a été observé en particulier par les pays qui ont été marginalisés dans l'économie mondiale en raison de leurs politiques économiques et commerciales incompatibles avec la logique de l'économie de marché.

Et l'Algérie comme tant d'autres, s'est empressé de présenter une demande officielle au prêt du Secrétariat de l'Organisation, ceci afin de bénéficier des avantages accordés par cette dernières aux pays en voie de développement et d'intégration dans la nouvelle organisation commerciale mondiale. L'accession à l'OMC aurai des répercutions et des conséquences à la fois positives et négatives sur les différents secteurs économiques, et plus spécifiquement sur le secteur du commerce extérieur, qui est considéré comme vital et qui influe sur les économies des pays en développement.

Cette étude analyse les impacts de l'adhésion à l'OMC, sur le économie des pays en développement et cas de de l'Algérie, et pour arriver à cette fin, l'étude comporte quater chapitres. le chapitre premier traite du GAAT et du parcours vers l'organisation mondiale du commerce , le chapitre deuxième traite, et analyse les réformes économique sur les pays en développement . le chapitre trois traite, du analyse les effets de l'adhésion à l'OMC sur le commerce extérieur des pays en développement . le chapitre quatre sont consacrés respectivement à organisation et au développement du commerce extérieur de l'Algérie et analyse les effets de l'adhésion à l'OMC sur le commerce extérieur, de l'Algérie.

les mots clés :

GATT ,Organisation Mondiale du Commerce (OMC) , pays en développement , réformes économique, Exportation, Importation, Balance Commerciale, Commerce Extérieur, Négociation multilatéral, Négociation bel latéral

ملخص

نتيجة للتطورات السريعة و المتلاحقة التي شهدها العالم ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية سعت عدة دول على اختلاف نظامها الاقتصادي إلى إنشاء منظمة دولية للتجارة تكون مهمتها تنظيم التجارة الدولية ، و تجنب النزعة الحماية . ومع فشل تجسيد مشروع هده المنظمة توصلت مجموعة من الدول إلى إبرام اتفاقية متعددة ، و قد أصبحت هده الاتفاقية سارية المفعول في أوائل 1948، حيث بعقد ثماني جولات كانت أخرها أوروغواي و التي انتهت بالإعلان عن قيام المنظمة العالمية للتجارة لتتولى مهمة تنظيم التجارة الدولية و على هدا الأساس سارعت مختلف دول العالم مند ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلبات الانضمام إليها ، خاصة تلك التي كانت مهمشة في الاقتصاد العالمي بفعل سياساتها الاقتصادية و التجارية الغير منسجمة مع منطلق اقتصاد السوق.

الكلمات المفتاحية :

الجات؛ المنظمة العالمية للتجارة؛ الدول النامية؛ الإصلاحات الاقتصادية؛ الواردات؛ الصادرات؛ الميزان التجاري؛ التجارة الخارجية؛ المفاوضات المتعددة الأطراف؛ المفاوضات الثنائية الأطراف.

نوقشت يوم 01 جويلية 2013